

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة

قسم التاريخ



المؤتمرات الأوروبية وقضايا المغرب العربي

1878م – 1906م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ

تخصص: المغرب العربي المعاصر

إشراف الأستاذ:

د/ عيسى بوقرين

إعداد الطلبة:

- إكرام الشيماء حشاني

- فاطنة بن حويط

الموسم الجامعي: 2020م – 2021م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة

قسم التاريخ



المؤتمرات الأوروبية وقضايا المغرب العربي

1878م – 1906م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ

تخصص: المغرب العربي المعاصر

إشراف الأستاذ:

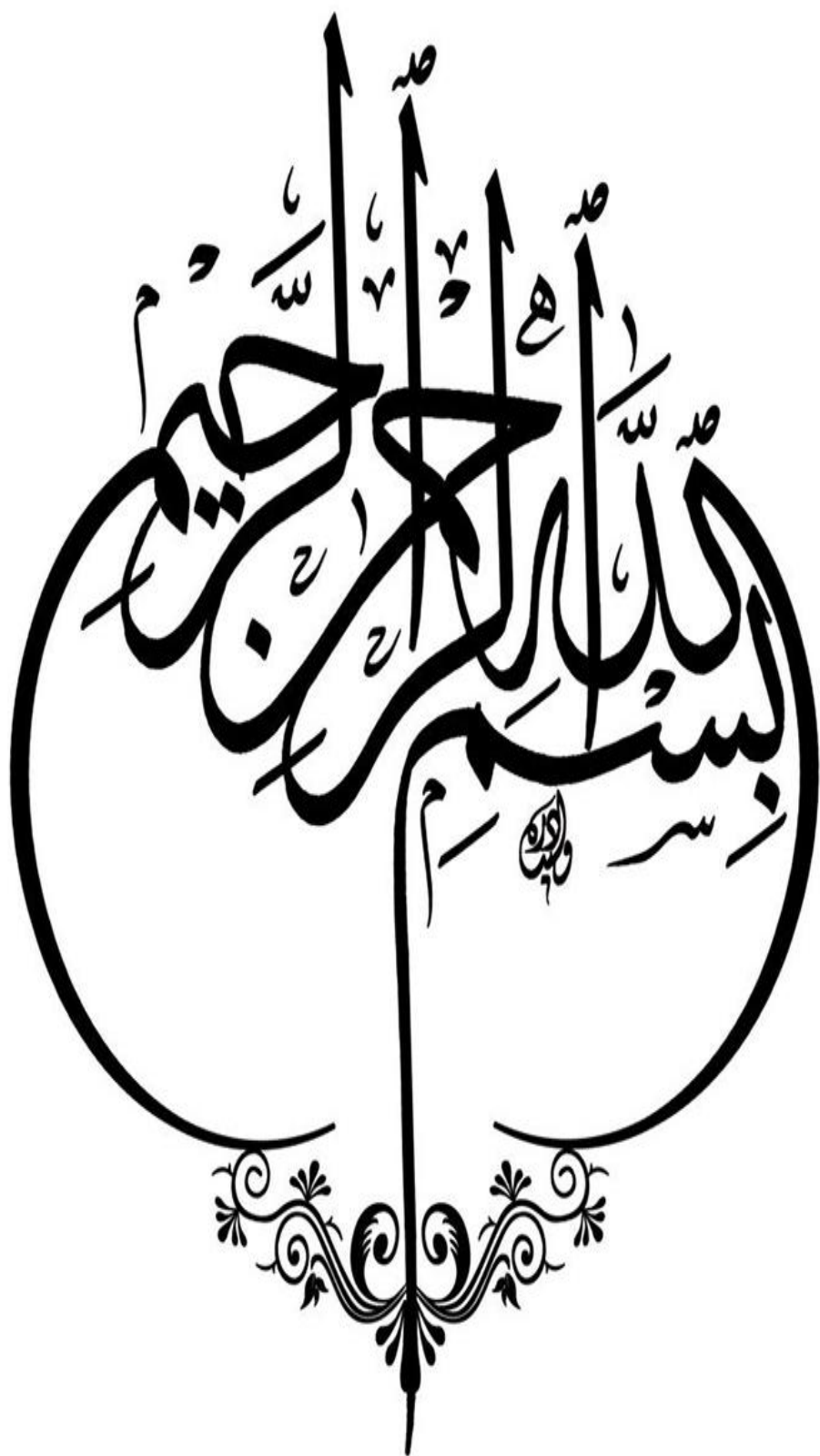
د/ عيسى بوقرين

إعداد الطلبة:

- إكرام الشيماء حشاني

- فاطنة بن حويط

الموسم الجامعي: 2020م – 2021م



الشكر والتقدير:

الشكر لله أولاً هو صاحب الأمر كله وأخره له الحمد والشكر على توفيقه في إنجاز وإنهاء هذا العمل.

من لا يشكر الناس

لا يشكر الله

عرفانا بجهوده المتواصلة في ميدان البحث التاريخي أتقدم بخالص شكري وإمتناني للأستاذ المشرف الدكتور: عيسى بوقرين الذي أشرف على هذا الموضوع بتميزه المتواضع وأخلاقه الرفيعة. والشكر موصول إلى بقية أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الدراسة فلهم مني جزيل الشكر والتقدير.

المختصرات الواردة في البحث:

باللغة العربية:

تح: تحقيق

تق: تقديم

تر: ترجمة

د.م.ن: دون مكان نشر

د.د.ن: دون دار نشر

د.ط: دون طبعة

د.ت: دون تاريخ

ص ص: صفحات متتابعة

باللغة الفرنسية:

P : page

Ibid : Ibidem

Op. Cit : ouvrage précité

S.D : Sans Date

A decorative rectangular border with intricate floral and scrollwork patterns in black ink, framing the central text. The border features stylized leaves, vines, and small flowers at the corners and midpoints of each side.

مقدمة

شهدت أوروبا مستهل القرن 19 تطورا صناعيا وقوة عسكرية بلغت فيها أوروبا درجة عالية من التطور الصناعي والإرتقاء بمستوى الإنتاج والتصنيع، فضلا عن التوسع في مختلف المجالات منها التجارة وإرتفاع الرأسمالية الصناعية لدرجة إستحالة الحفاظ على وتيرة التصنيع، والبحث عن أسواق لتصدير بضائعهم وإستيراد الموارد الأولية وأمام هذه المشكلة، كانت قد ظهرت الإكتشافات الجغرافية التي نشطت في القارة الإفريقية وشهدت أوروبا بروز العديد من القوى الناشئة التي أصبحت تمارس النفوذ في المنطقة ومع تحقيق ألمانيا لوحدها سنة 1871م وهزيمتها لفرنسا وحياد بريطانيا شكل هذا منعطفا حاسما في العلاقات السياسية الأوروبية، ببروز هذه القوى الناشئة والتي أصبحت تبحث عن فراغ سياسي للممارسة دور القيادي لها.

إستوجب هذا قيام الدول الأوروبية لإعادة بناء وتقوية قواتهم العسكرية وتطوير إقتصادهم البحث عن أسواق جديدة والحاجة للتوسع خارج أوروبا، فكانت القارة الإفريقية مبعثا للأمال لإكتشاف مناطق الحيوية والتوغل فيها فأصبحت القارة الإفريقية المنفذ الوحيد للأوروبيين لحل مشاكلهم.

وأمام هذا التكالب المحموم على الأرض وحدة التنافس بين الدول الأوروبية الذي أصبح يهدد بقيام حرب بينهم وضعف الدولة العثمانية ودخولها في طورها الأخير من تاريخها، رأت هذه الدول أن الحل الأمثل لتصريف مشاكلهم نقلها لقارة إفريقيا متمثلة في تقسيم ممتلكات الرجل المريض عبر سلسلة من المؤتمرات الأوروبية كان لها بالغ الأثر في تخفيف من حدة التنافس، حيث أن هذا التدافع والتسابق الإستعماري لم يتعدى الطابع الدبلوماسي والمناقشات الدبلوماسية، ولم يتخذ فيه السلاح وسيلة لحل النزاع، فكانت القارة الإفريقية منتصف القرن 19 خصوصا المغرب العربي مقسما بين القوى الإستعمارية الأوروبية.

وإنطلاقا مما سبق ذكره أردنا معالجة موضوع المؤتمرات الأوروبية وقضايا المغرب العربي معالجة علمية أكاديمية خاصة وأن هذا الموضوع مازال في حاجة على دراسة علمية متعمقة.

دوافع إختيار الموضوع:

يعود إختيارنا للموضوع إلى عدة دوافع منها إهتمامنا بالتاريخ المعاصر خصوصا الأوروبي منه بالإضافة إلى رغبة في الخوض في مثل هذه المواضيع، كونها تحتوي على الندرة إذ لم نعثر في الموضوع

على دراسة مستقلة في المغرب العربي، اللهم إلا بعض الدراسات الفردية بالإضافة إلى تسليط الأضواء عليه من خلال العديد من الإتفاقيات والتي كان لها أثر كبير على دول المغرب العربي.

أما الدوافع الموضوعية فتمثلت فيما يلي:

الموضوع في حد ذاته يمثل سلسلة من حلقات إحتلال الأقطار المغاربية ولا بد من دراسة والتعمق في شجونه.

بالإضافة إلى أن هذا الموضوع يندرج ضمن إشكالية معمقة وهي التنافس والتكالب الأوروبي الإستعماري على القارة الإفريقية، بالخصوص أن هذا الموضوع لم يلق العناية اللازمة بين مؤرخي العالم العربي، فقد أكد لنا ثلة من الباحثين في التاريخ أن مثل هذا الموضوع لم يتم معالجته بصفة خاصة ومتعمقة من طرف دارسي التاريخ السابقين، فأردنا أن نضع بصمتنا من خلال هذه الدراسة المتواضعة ومن خلال هذه الإعتبرات وقع إختيارنا على موضوع المؤتمرات الأوروبية وقضايا المغرب العربي لما قد تساهم بيه هذه الدراسة المتواضعة من إضافة علمية في تاريخ المغرب العربي المعاصر.

أهمية الموضوع:

يعد إنعقاد المؤتمرات الأوروبية نقطة تحول في مصير دول المغرب العربي، فإن الإتفاقيات المبرمة في هذه المؤتمرات بين الدول الأوروبية، كانت إحدى الوسائل لتقسيم ممتلكات الرجل المريض بينها وإحتلال مختلف أقطار المغرب العربي.

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية هذه المؤتمرات الأوروبية وإلى أطماع الدول الأوروبية في إفريقيا من خلال عقد إتفاقيات سرية وتنازلات بين الدول الإستعمارية مع بعضها كان لها بالغ الأثر في إحتلال أقطار المغرب العربي.

كما أبرزت هذه الدراسة إنعكاس هذه المؤتمرات على الواقع الدولي في بلدان المغرب العربي من خلال إحتلال هذه الدول والإستيلاء على أراضيها وإستنفاد خيراتها الباطنية، حيث قامت هذه المؤتمرات

بوضع أسس دول المغرب العربي بين أيدي دول الأوروبية دون مراعاة لأي تكافؤ إقتصادي أو لغوي أو حتى حضاري وهذا إرضاء لمطامع الدول الأوروبية المتناحرة.

فقد بقيت آثار هذه المؤتمرات إلى مابعد إستقلال هذه الدول.

الإطار الزمني والمكاني للموضوع:

يشمل الإطار المكاني للدراسة دول المغرب العربي منها (الجزائر - تونس - ليبيا - المغرب الأقصى)، أما الإطار الزمني فيبدأ من سنة 1878م وهي السنة التي تم فيها عقد أول مؤتمر أوروبي بمدينة برلين عرف بمؤتمر برلين إلى غاية سنة 1906م وهيا السنة التي عقد فيها آخر مؤتمر تطرقت له هذه الدراسة المعروف "بمؤتمر الجزيرة الخضراء" وهكذا فإن هذه الدراسة هي دراسة لأهم المؤتمرات الأوروبية المنعقدة من سنة 1878م إلى سنة 1906م وإنعكاساتها على دول المغرب العربي.

إشكالية الموضوع:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول سؤال جوهري مفاده إلى أي مدى أثرت المؤتمرات الأوروبية 1878م - 1906م على العلاقات الدولية، وكيف ساهمت هذه المؤتمرات في تقسيم القارة الإفريقية بين الدول الأوروبية خصوصا المغرب العربي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الجوهريّة مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

- ✓ ماهي الظروف المحيطة بعقد المؤتمرات الأوروبية ما بين 1878م - 1906م؟
- ✓ كيف أثرت هذه المؤتمرات على حركة التوسع الإستعماري؟، وكيف قسمت القارة الإفريقية خصوصا دول المغرب العربي؟.
- ✓ وما الآثار التي خلفتها هذه المؤتمرات على القارة الإفريقية خصوصا دول المغرب العربي؟

المنهج المتبع:

للإجابة عن هذه التساؤلات إرتأينا إتباع المنهج التاريخي الوصفي الذي ساعدنا في عرض الأحداث وترتيبها كرونولوجيا، إضافة إلى المنهج التحليلي النقدي حيث إعتدنا عليه في تحليل مضامين الإتفاقيات التي تطرقنا إليها محاولين إبراز أهداف ومساعي كل دولة من وراء إبرام هذه الإتفاقيات وحاولنا إلقاء الأضواء على الإنعكاسات المترتبة عن عقد هذه المؤتمرات.

الدراسات السابقة:

خلال جمع المادة العلمية لم نتمكن من الحصول على دراسات مستقلة خصت موضوع المؤتمرات الأوروبية وقضايا المغرب العربي مع عدم الجزم بعدم وجودها، إلا أن هناك إشارات متفرقة حول الموضوع وردت في العديد من الدراسات والأبحاث السابقة أهمها :

أطروحة عزيز عبد الله مظلوم، بعنوان سياسة بسمارك الدبلوماسية والتنافس الألماني تجاه المستعمرات في إفريقيا.

بالإضافة على مذكرة ماجستير غير منشورة لصاحبها نور الدين صحراوي والمعنونة بالنفوذ الأوروبي (الفرنسي - الإنجليزي - الإيطالي) في تونس 1857م - 1881م

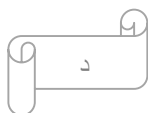
ومذكرة ماجستير غير منشورة أيضا لصاحبها علي قشاشني، مؤتمر برلين الثاني (1884م- 1885م) وإنعكاساته السياسية والإقتصادية على غرب إفريقيا.

أطروحة دكتورا لمصطفى بطراوي، بعنوان التغلغل الأجنبي في المغرب الأقصى من خلال نظام الإمتيازات .

أهم المصادر والمراجع المعتمدة في الموضوع:

إعتدنا في إنجاز هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع بعضها عاجل الموضوع بشكل مباشر وبعضها بشكل غير مباشر نذكر منها :

Documenet diplomatique Affaire orient-Congré de Berlin



إحتوى هذا المصدر على العديد من الإتفاقيات الأوروبية المنشورة من طرف وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية بالإضافة إلى مصدر:

Ancien Diplomate L'Empire Ottoman, L'Angleterre et la Russie dans la question d'orient.

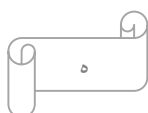
هذا الكتاب إحتوى على العديد من شهادات الحية للسياسيين والدبلوماسيين.

حيث أفادنا هذان المصدران في الفصل الأول بالإضافة إلى كتب إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس لمؤلفه عبد الرحمان ابن زيدان بن محمد السجلماسي وكتاب الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى لكاتبه إبي العباس الناصري حيث غطت هذه المصادر مختلف نواحي أحداث فصل مؤتمر مدريد هذا بالإضافة إلى العديد من المراجع نذكر منها:

كتاب التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية لصاحبه عبد العزيز سليمان النوار الذي تطرق إلى أهم أحداث مؤتمر برلين الأول وكتاب تاريخ أوروبا من النهضة إلى الحرب الباردة لمؤلفه شوقي عطالله الجمل والذي أفادنا هو الآخر في أبرز محطات البحث خصوصا مؤتمر برلين الأول والثاني وكتاب العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الإستقلال لكاتبه محمد محمود السروجي والذي خدم بشكل كبير مسألة التونسية من خلال توفره على معلومات قيمة، وكتاب أوروبا والغزو الإيطالي لليبيا 1911م-1912م للكاتب وليم أس أسكيو أفاد هذا الكتاب في الجزء المتعلق بمؤتمر برلين والمسألة الليبية

وكتاب الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى للمؤلف عبد الرحمان تشايحي والذي تطرقنا له في الفصل المتعلق بإنعكاسات مؤتمر برلين الثاني على الصحراء الكبرى، وكتاب المغرب في مواجهة التحديات الخارجية لكاتبه علال الخديمي أفادنا هذا الكتاب في خصوص الفصل الرابع الذي تطرقنا فيه للحديث عن إنعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء .

زيادة على المجالات منها مجلة دار النيابة، مجلة دار الثقافة وغيرها من المجالات ومن ضمن الموسوعات نذكر الموسوعة السياسية لعبد الوهاب الكيالي.



قسمنا هذه الدراسة إلى أربعة فصول رئيسة إضافة إلى الفصل التمهيدي تناولنا في المقدمة التعريف بموضوع البحث وتوضيح إطاره الزمني والمكاني وأهم الإشكاليات التي يعالجها، ثم تطرقنا في الفصل التمهيدي المعنون بالعلاقات المغاربية الأوروبية في نصف الأول من القرن 19م إلى المسألة الجزائرية من 1815م – 1830م وإهتمامات الدول الأوروبية بتونس وبليبيا والمغرب الأقصى

أما الفصل الأول من هذه الدراسة فخصصت لمؤتمر برلين 1878 وتدابيراته على المغرب العربي تناولنا في المبحث الأول خلفيات إنعقاد مؤتمر برلين 1878م من خلال إبراز أصول المسألة الشرقية وتطورها قبل مؤتمر برلين ثم مجريات الحرب الروسية العثمانية وما تخللها من أحداث إلى معاهدة سان ستيفانو والتي تعتبر الورقة الأصلية لمؤتمر برلين 1878م، أما المبحث الثاني كان بعنوان قرارات مؤتمر برلين ونتائجه تناولنا فيه الأسباب الداعية لعقد هذا المؤتمر وأهم القرارات التي أثرت في مؤتمر برلين وكواليسه وصولنا لأهم النتائج التي توصل إليها هذا المؤتمر، أما المبحث الثالث تناولنا فيه مؤتمر برلين والمسألة التونسية 1881م أبرزنا فيه أهم القرارات التي عقدت في كوليس هذا المؤتمر والتي أحالت لفرنسا فرض حمايتها على تونس، أما المبحث الرابع فهو بعنوان مؤتمر برلين والإحتلال الإيطالي لليبيا 1911م عرضنا فيه التسويات التي عقدتها إيطاليا مع الدول الأوروبية والتي أحالت لإيطاليا إحتلال ليبيا سنة 1911م

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى مؤتمر مدريد 1880م وإنعكاساته على المغرب الأقصى، تناولنا في المبحث الأول خلفيات إنعقاد مؤتمر مدريد 1880م من خلال تعريف الحماية القنصلية ونشأتها وأصناف المحميين وتحليل أهم الأسباب الدافعة لدخول المغاربة تحت نظام الحماية القنصلية بالإضافة إلى مساعي سلاطين المغرب في الحد من نظام الحماية القنصلية وتطويقه، أما المبحث الثاني والثالث فكان لأهم القرارات ونتائج مؤتمر مدريد 1880م، و المبحث الرابع تناولنا فيه إنعكاسات مؤتمر مدريد 1880م على العلاقات المغربية الأوروبية سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا.

وخصصنا الفصل الثالث لمؤتمر برلين الثاني 1884م – 1885م وإنعكاساته على الصحراء الكبرى تناولنا في مبحثه الأول عن أسباب التي أدت إلى إنعقاد مؤتمر برلين الثاني وعرجنا في المبحث الثاني والثالث للحديث عن إنعقاد المؤتمر وجلساته وقرارات ونتائجه، أما المبحث الرابع فجاء بعنوان

إنعكاس مؤتمر برلين 1884م - 1885م على الصحراء الكبرى تناولنا فيه مساعي فرنسا للسيطرة على الصحراء من الشمال.

أما الفصل الرابع بعنوان مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م وإنعكاساته على المغرب الأقصى قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى خلفيات مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م متمثلة في عرض مختلف إتفاقيات المعروفة بإتفاقيات اللصوص والتي أدت إلى عقد هذا المؤتمر، أما المبحث الثاني تناولنا فيه قرارات هذا المؤتمر، المبحث الثالث نتائج وإنعكاسات مؤتمر الجزيرة الخضراء على المغرب الأقصى و المبحث الرابع ردود فعل الدول العربية على مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م.

وأهيننا هذه الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها في البحث وأرفقنا دراستنا بجملة من الملاحق ذات الصلة الوطيدة بموضوع الدراسة.

صعوبات الموضوع:

واجهتنا خلال فترة البحث بعض الصعوبات تتعلق بالمصادر والمراجع حيث لايعني تواجدها توفرها بالضرورة خصوصا في المكتبات الجزائرية دون أن ننسى طبيعة الموضوع والتي تفرض التنقل على داخل ولايات البلاد وخارجها وهذا الأمر خارج إمكانيات الطالب خصوصا مع ظروف وباء كوفيد 19 حيث إستحال علينا التنقل .

كما أن الوقت المخصص لإنجاز المذكرة يصعب من مهمة الطالب ويضعه تحت ضغط الوقت وختاما يمكن القول أن موضوع الدراسة رغم أهميته إلا أنه لم يلقي حقه من الدراسة والبحث لدى الباحثين العرب ونتمنى أن تكون مبادرتنا العلمية هذه لبنة لدراسات مستقلة ومنطلقا لأبحاث معمقة ودقيقة حول الموضوع .

فإن أصبنا فمن الله وإن أخطئنا فمن أنفسنا ومن الشيطان ونسأل المولى سبحانه وتعالى التوفيق في هذا العمل.

الفصل التمهيدي :

العلاقات المغربية الأوروبية في نصف الأول من القرن 19م

المبحث الأول : المسألة الجزائرية (1815م-1830م)

المبحث الثاني: إهتمامات الدول الأوروبية بتونس

المبحث الثالث: إهتمامات الدول الأوروبية بليبيا

المبحث الرابع: اهتمامات الدول الأوروبية بالمغرب الأقصى

شهد العالم المتوسطي تغيرات وتطورات في العصر الحديث من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر والقرن العشرين عرفت علاقة دول المغرب بالدول الأوروبية أطوارا مختلفة، بين علاقات حرب وسلم، ففي الفترة الحديثة تميزت هذه العلاقات بنوع من التوازن السياسي والعسكري والاقتصادي داخل حوض الغربي المتوسط ومع بداية القرن التاسع عشر حدث انقلاب واحتلال في توازن القوى لصالح الدول الأوروبية.

حيث يعتبر القرن التاسع عشر نهاية للحروب النابوليونية وبداية قرن من المؤتمرات قررت فيه الدول الأوروبية المحافظة على توازن القوى العالمي دون وجود إمبراطورية عثمانية.

المبحث الأول: المسألة الجزائرية (1815م-1830م):

استفادت النيابة في عهد الثورة ونابليون من الحروب الأوروبية، وأكدت أوروبا على إدخال الجزائر في منازعاتها وبالتالي تحولت إلى سياسية جديدة تركز على مبدأ العمل المشترك ضد نيابة الجزائر وذلك كان في مؤتمر فيينا إلا إن ترددت في تنفيذ هذه السياسة وفي الأخير انفردت لفرنسا عملية أو مهمة تحطيم النيابة.¹

وموضوع الجزائر طرح في مؤتمر فيينا الأول وذلك سنة 1814م من خلال مناسبتين:

الأول: وذلك عند مطالبة فرسان مالطا بأن يسترجعوا الجزيرة إليهم، أو إعطائهم في البحر المتوسط مقر آخر لكي تتخذ الشعوب المسيحية كقاعدة لها والهدف منها هو تحطيم قراصنة المسلمين.

الثانية: تخص موضوع تجارة الرقيق، إضافة إلى مطالبة المؤتمر بتحرير الأسرى المسيحيين الذين لا يزالون معتقلين في المغرب.²

¹ صالح العقاد، المغرب العربي في تاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر - تونس - المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأبحاث المصرية، القاهرة، 1993، ص 74.

² Ernest Mercie, **Histoire De l'Afrique septentrionale (Berbéré) Depuis Les temps reculés jusqu'à La conquête Français 1830**, Tome3, Ernest leroux Editeur, Paris, 1868, p491.

وفي أغسطس 1814م، قام الاميرال البريطاني "سيدني سميث" ¹ (Sidney Smith) بتقديم مذكرة تخص موضوع نيابة الجزائر إلى هيئة الدول المتحالفة التي انتصرت على فرنسا والتي ضمنت مجموعة من المبادئ منها، أنه يجب على الدول الأوروبية القيام بعمل جماعي تتصدى من خلاله على قرصنة المغاربة كون فرسان مالطا لا يمكنهم تحقيق ذلك بمفردهم²، وفي هذا الطرح لم يقترح احتلال الجزائر إذ أنه إكتفى بتحطيم حكومة الدايات القائمة واستبدالها بحكومة تراعي المبادئ المتبعة من الدول المتحضرة في الجزائر، مستندا بذلك عدم المساس بسيادة الدولة العثمانية إلا أن الداوي لا يعترف بهذه السيادة، وأن التدخل الأوروبي سيعمل على تعزيز سيادة السلطان في البلاد، وبالتالي تستطيع التحرك بكل حرية من خلال تعاونها مع السلطان ومنعه لخروج رعايا الدولة وسحب حامياتها³، وقد إقترح سيدني سميث تأليف قوة بحرية مشتركة على أن يكون هو قائدها وذلك لتحقيق خطته⁴.

غير أن إنجلترا وفرنسا إتفقت على، رفض المشروع وذلك عند إنعقاد المؤتمر، والسبب رفض كل من إنجلترا أو فرنسا يرجع إلى أن بريطانيا قد أوضحت من خلال وزير خارجيتها عن مواقفها من خلال أسلوبه، حيث قال «إن بريطانيا مازالت تحتفظ بسياستها التقليدية التي تفضل بقاء النيابات حتى لا تتعرض شمال افريقيا لحالة من الفوضى تمكن فرنسا من إخضاعها دون عناء⁵»، أما فيما يخص فرنسا فان سبب رفضها يعود إلى خروجها من حروب نابليون مستضعفة، وبالتالي فهي لا تستطيع التدخل في أي عمل جماعي يتخذ ضد الجزائر⁶.

¹ سيدني سميث (1771 - 1845): وودفورد woodford أنشأ جريدة، إيدنجر ريفيو سنة 1802م، وفي سنة 1803م أصبح محاضرا بالفلسفة بالعهد الملكي، شارك ضمن الجيش البريطاني الذي حارب نابليون في مصر 1790م، قدم مذكرة إلى مؤتمر فيينا 1814م لدراسة الطرق للقضاء على القرصنة، للمزيد ينظر: بوعبدالله جحدان، "مسير دول المغرب في ظل الوفاق الأوروبي في مؤتمر فيينا من خلال مذكرة سيدني سميث 1814/08/31م" دراسة تحليلية للوثيقة من خلال الكتابات المحلية والأوروبية" مجلة القرطاس، العدد 09، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، جويلية، 2018 ص 107.

² ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في آواخر العهد العثماني (1742 - 1830)، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985، ص63.

³ صلاح العقاد، المغرب العربي...، المرجع السابق، ص 73، 74.

⁴ أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره، ط1، دار الفكر العربي، الجزائر، 2011، ص 148.

⁵ صلاح العقاد، المغرب العربي...، المرجع السابق، ص146.

⁶ محمد زيرق، العلاقات الجزائرية من خلال معاهدة تافنة 1837م تحليل وثيقة دبلوماسية، ط1، الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 46.

وخرج المؤتمر في 1815م بقراراته النهائية وذلك من خلال وضع مبدأ عام يحرم القرصنة¹ وإسترقاق المسيحية في المغرب ضمن سياسية عامة تنص على إلغاء القرصنة والرق في العالم².

ثم أعيدت طرح قضية نيابة الجزائر في مؤتمر "إكس لاشابيل 1818م"³، إذ قد شهدت هاته الفترة إشتداد الخلاف بين الدول الأوروبية⁴، خاصة بعد محاولة "اللورد إكسموث" بتنظيم حملة ضد الجزائر بعد تعرض إحدى السفن البريطانية الصغيرة للأسر سنة 1816م، وسرح بضرورة إطلاق سراح الأسرى وتعهدات بإحترام قوانين البحر، إلا أنها إصطدمت بمعارضة جميع الدول الكبرى⁵، فروسيا كانت ترى بريطانيا منافسا لنفوذها في الولايات العثمانية، وفرنسا كانت تسعى بأن يكون التدخل تحت زعامتها وعبر عن هذا "شاتوبريان"⁶ (أحد أعضاء البارزين في مجلس النواب) قائلاً: « لقد كان الفرنسيون هم أول الصليبيين فليكونوا الآن أحرهم » وإسبانيا رأت الفرصة لإنتقاد بريطانيا بعدما كانت تشجع الثورات في المستعمرات الإسبانية بأمريكا.

وقد أظهرت روسيا أيضا في مؤتمر "إكس لاشابيل" رغبتها في الاشتراك في القوة الأوروبية إلا إن بريطانيا وفرنسا تخوفت من مطلب روسيا بعد ان كانت تحاول ابعاد روسيا عن الحوض البحر المتوسط⁷.

¹ القرصنة: هي حركة الجهاد البحري مشتقة من كلمة couraires تعني تسابق البحري، أخذت من معنى كلمة piraterie حيث كان يخرجون لملاقاة وإستقبال سفن الوافدين والدفاع عنها، للمزيد ينظر: يحي جلال، المغرب الكبير في العصور الحديثة وهجوم والإستعمار، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص20.

² صلاح العقاد، المغرب العربي...، المرجع السابق، ص74.

³ إكس لاشابيل 1818م: (Aix – La – Chapelle) عقد هذا المؤتمر في مدينة آخن AACHen بالألمانية بهدف حفظ السلام الذي أقره مؤتمر فيينا. للمزيد ينظر: خالد بوهند، فاطمة بن عيسى، "المسألة الجزائرية في المؤتمرات الدولية من خلال وثائق مركز المحفوظات الوطنية للدراسات التاريخية بالجزائر (1815م – 1818م)"، مجلة المغربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، مج09، العدد01، الجزائر، جوان2018، ص66.

⁴ يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص357.

⁵ Achille Fillias, **D E la conquête Et De la Colonisation De L'algérie (1830 – 1860)** Arnauld De Versse, librian – Editeur, paris, 1860, p 52.

⁶ شاتوبريان: فرانسوا رينيه دو (1768 – 1848) ولد في شمال فرنسا من أهم شخصيات الأدب الفرنسي الرومانسي، شغل عدة وظائف دبلوماسية كان وزير خارجية فرنسا عام 1823 للمزيد ينظر:

Ch. Seignobos, **1815-1915, from the Congress of Vienna to the war of 1914**, Translated P. E. Matheson, Libraririe Armand Colin, Paris, 1915.p 12,13.

⁷ بوعبد الله جخدان، "المسألة الجزائرية في المؤتمرات الدولية 1814م – 1818م إكس لاشابيل (Aix – La – Chapelle)"، مجلة العصور، العدد 34-35، جوان 2017، ص391.

وبالتالي تلقت الجزائر إنذارا بموجب قرار مؤتمر "إكس لاشايل" وذلك للكف من القرصنة والرق، كما إتفقت كل من بريطانيا وإسبانيا على إستخدام القوة نيابة على الدول الأوروبية، وذلك من خلال إعلان أرسلته أساطيل الدولتان إلى الداى حسين¹ تعلمه فيها بضرورة عدم التصدي لهم والاعتداء عليهم لأنها في هاته الحالة تكون أوروبا تحالفا قويا ضدهم، مطالبة أيضا بتغيير الجذري لنظمها والتي في رأيهم غير عصرية هكذا تكون العلاقات بينهم طيبة، وإشترطت على الداى بإصدار وثيقة رسمية بهذه التعهدات إضافة إلى تخلي الداى عن حقه في تفتيش السفن الأجنبية²، وعدم مصادرتها وذلك بحجة عدم اكتمال أوراقها، إلا أن الداى حسين رفض جميع هاته المطالب مستندا على أنه في حالة الرفض ليس للحملة تفويض باحتلال الجزائر أو القضاء عليها وذلك بسبب الخلاف بين الدول³.

كما أن فرنسا لم تكن تثق لحليفها بريطانيا التي كانت تبحث عن موقع لها في الجزائر⁴.

وأدت سياسية الداى حسين السماح لكل دولة إستخدام القوة مع الجزائر وذلك من دون معارضة باقي الدول الأخرى، والتي أدت إلى انهاء التدخل البريطاني في الجزائر بعدما قام "الداى" بإبعاد "ماكدونالد" القنصل البريطاني بعد محاولته بسط حماية دولته على الرعايا الجزائريين⁵.

أما فرنسا فلم تتلقى المعارضات الصارمة والفعالة عند محاولتها لتسوية مشاكلها مع الجزائر، فابتالي تأزمت العلاقات بين فرنسا وحكومة الداى سنة 1826م وضرب الحصار عليها في سنة 1827م وصولا إلى إحتلالها من خلال إرسال حملتها عليها سنة 1830م، خاصة بعدما فقدت فرنسا إمبراطورياتها خلال الحروب النابليونية، إضافة إلى تنازلها عن بعض مستعمراتها سنة 1815م، وبالتالي يكون إحتلال الجزائر لإعادة تأسيس إمبراطورية إستعمارية ثانية.

¹ الداى حسين: هو حسين بن علي، ولد في فيفري سنة 1768م في آسيا الصغرى بمدينة صندق، إنخرط في الجيش العثماني بالجزائر سنة 1795م عين دايا على الجزائر سنة 1818م للمزيد ينظر: محمد السعيد قاصري، "موقف السلطان المغربي من الداى حسين عقب الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م"، مجلة منتدى الأستاذ، العدد 03، أبريل 2007، ص 145، 146.

² يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 358.

³ نفسه، ص ص 358، 359.

⁴ نفسه، ص 360.

⁵ صلاح العقاد، المغرب العربي...، المرجع السابق، ص ص 76، 77.

ويعتبر إحتلال الجزائر الفرصة الأولى لتخلص من معاهدة "فيينا"، والتي تقوم على مبدأ عدم اجراء تغيير إقليمي بدون موافقة الحلف الرباعي وبالتالي خرقت إحدى هاته المبادئ¹.

المبحث الثاني: إهتمامات الدول الأوروبية بتونس:

ظهرت تونس منطقة من مناطق النفوذ خلال القرن 19م بالنسبة للدول الأوروبية أدى إلى إشتداد تنافس القوى الكبرى فيما بينهم على أولوية الاستيلاء عليها إذ كان لقنصليتها نفوذ كبير لدى حكام بارو، خاصة أن التنافس وصل الى رتمه بين فرنسا وإنجلترا والتي تدخلت بينهما فيما بعد إيطاليا مرجحتا في كل مرة كفة على حساب الأخرى².

كما أبرمت العديد من الاتفاقيات الثنائية مع تونس اذ كانت إنجلترا اول دولة تحصل على اتفاقية وذلك في 10 اكتوبر 1863م تمكن رعاياها من شراء أو تملك مالا ينقل من الأملاك والعقارات.

واتفاقياتها مع روسيا أيضا بتاريخ 27 جوان 1866م، ثم إيطاليا 1868م وفرنسا 1871م³.

إذ تعتبر هاته الاتفاقيات نقطة تصادم النفوذ الأوروبي سنة 1880م وذلك حينما قام خير الدين ببيع أملاكه في تونس لشركة القرض بمرسيليا.

تخوفت الحكومة الإنجليزية من أطماع فرنسا نحو تونس وذلك منذ حملة نابليون على مصر سنة 1798م خاصة بعد إحتلالها للجزائر سنة 1830م، الامر الذي جعل الحكومة الإنجليزية تضعها تحت مراقبتها طوال الوقت اذ كانت تتميز إنجلترا بصلات صداقة قوية مع الدولة العثمانية التي جعل منها مركزا قويا في البحر الأبيض المتوسط.

¹ صلاح العقاد، المغرب العربي...، المرجع السابق، ص ص 78، 83.

² محمد مصطفى صفوت، إنجلترا وقناة السويس (1854 - 1956)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ب، ت، ص ص 21، 23.

³ فان كريكن، ج.س، خير الدين والبلاد التونسية (1850 - 1881)، تر:البشير سلامة، دار سحنون، تونس، 1988م، ص 78.

بدأ التنافس يظهر جليا بين القنصليات في تونس وذلك إذ بدأت تكتب التقارير إلى حكوماتهم وجهت فيها التهم بينهم، ففي 20 أوت 1854م كتب القنصل الإنجليزي "ريتشارد وود"¹ مذكرة لي حكومته، عرض فيها المشاريع الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط وذلك من خلال رغبتهم في فصل مصر وتونس عن الدولة العثمانية وإحتلالها فيما بعد من خلال أول فرصة تناسبها، وبالتالي فإن الفرنسيين يشكلون خطرا بمصالح إنجلترا للوصول إلى هدفهم بشتى الوسائل².

وفي المقابل فإن القنصلية الفرنسية لم تسكت أيضا فقد وجهت التهم المباشرة للدور المشبوه الذي تقوم به القنصلية الإنجليزية وموظفيها، وذلك حين أرسل "بوفال"³ رسالة إلى "دروين وود" وزير خارجية فرنسا حين قال له، أن القنصل العام الإنجليزي "ريتشارد وود" يقوم بدعاية ضد فرنسا من خلال الرحلة التي قام بها على طول الساحل الشرقي، كما إفتترض أيضا أن يتم الاتفاق بين "إنجلترا والدولة العثمانية" و "إنجلترا وإيطاليا"⁴، وقد ظهر هذا التخوف في رسالة "دي بوغال" قنصل فرنسا إلى "دروين دي لويس" وزير الخارجية في باريس ب 15/05/1864م يقول: « وخشيتي الوحيدة أن يتفوق الباب العالي سرا مع إنجلترا التي تصبح الحاكمة هنا باسم تركيا، معتمدة على قوتها الخاصة وعلى النفوذ تركيا الديني معا » .

أيضا من ملامح تنافس الأوروبي على نفوذ في تونس، "أزمة انشاء بنك تونسي-الإنجليزي" سنة 1858م وما حملته، بحيث استطاعت فرنسا من تعديل شروطه ثم اسقاطه، وذلك عندما اقنعت الباي محمد (1858م - 1854م) بما يحمله من خطورة على اقتصاد البلاد وأيضا على مصالح فرنسا السياسية، الا أن غرضها الحقيقي كان المنافسة على النفوذ⁵.

¹ ريتشارد وود: ولد بالقسطنطينية عام 1806م عين ملحقا بالسفارة الإنجليزية بإسطنبول من سنة 1825م الى 1834م ثم تم تعيينه قنصلا لبلاده بدمشق بين 1834 الى 1841، تولى منصب قنصل عام لبريطانيا في تونس من 1855 إلى 1879 للمزيد ينظر: رشاد الإمام، التفكير الإصلاحي في تونس في القرن التاسع عشر إلى صدور قانون عهد الأمان، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 2010، ص 225.

² محمد مصطفى صفوت، المرجع السابق، ص ص 24، 25.

³ بوفال: هو شارل بوفال (Charles De Beauval) ولد في 1817/02/22م تقلد العديد من المناصب الإدارية والسياسية منذ 1840م، وفي سنة 1860م عين قنصلا عاما بالإسكندرية ثم ببيونس آيرس (البرازيل) ثم بتونس خلفا لليون روش. للمزيد ينظر: وثائق تونسية، ثورة ابن غداهم 1864، ج 1، تعريب الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1967، ص 13.

⁴ محمد مصطفى صفوت، المرجع السابق، ص 25.

⁵ فان كريكن، المرجع السابق، ص 78.

المبحث الثالث: إهتمامات الدول الأوروبية بليبيا:

تكالبت الاطماع الإستعمارية على ليبيا حتى تمكنت إيطاليا من الاستيلاء عليها بموجب اتفاقيات مع الدول الأوروبية.

أ) - الأطماع البريطانية:

سعت بريطانيا لتقوية مركزها في البلاد منذ منتصف القرن الثامن عشر بشتى الطرق، وفي سنة 1824م، رغب "يوسف باشا القرماني¹" في تقوية اسطوله، تقدم القنصل البريطاني "وارنجتون" بكل عون، إضافة الى انه سلم للمكتشفين رسائل توصية الى زعيم البورنو سنة 1833م من قبل يوسف باشا، مطالبا إياهم اسداء العون لهم.

وقد خططت بريطانيا للاستلاء على ليبيا من خلال التقرير الذي وضعه الرحالة البريطاني "كوير" وذلك أثناء رحلته إلى مناطق ليبيا الداخلية بحجة دراسة الاثار وذلك في سنتي 1845م - 1896م، إلا أنه في حقيقة الأمر كان يدرس أوضاع ليبيا ومستقبل طرابلس.

واقترح أيضا بجعل طرابلس خالية من الصفة التركية وذلك تحت سيطرة دولة لا تصطدم مصالحها ماديا مع مصالح بريطانيا (وطبعا هذا الشرط لا يتوفر في فرنسا).

ومن هذا المنطلق مر النشاط البريطاني في ليبيا باتجاهين هما:

1) - النشاط الدبلوماسي المتصل بمستقبل ليبيا.

2) - تدعيم النفوذ البريطاني في القطر الليبي من خلال ارسال بعثات استكشافية تحت

الهدف العلمي من قبل الحكومة البريطانية والهيئات الجغرافية، هادفة لدراسة خطوط القوافل التي تربط بين طرابلس ووسط إفريقية².

¹ يوسف باشا القرماني (1795 - 1832): تولى الحكم في جويلية سنة 1795م أعاد الاستقرار للبلاد من خلال الاهتمام بالبحرية وتنظيمها وإعادة بناء أسطول بحري مستغلا في ذلك المعاهدات المبرمة مع الدول الأوروبية. للمزيد ينظر: العربي البوعناني، "التحالف الأوربي ونهاية حكم يوسف باشا القرماني 1795 - 1832"، مجلة الخلدونية، المجلد 12، العدد 01، الجزائر، 2020، ص 146.

² محمود حسن صالح المنسي، الحملة الإيطالية على ليبيا (دراسة وثائقية في إستراتيجية الإستعمار والعلاقات الدولية)، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1980، ص ص 19، 22.

ب) - الأطماع الفرنسية:

لم تهتم فرنسا كثيرا بليبيا إلا بعد إحتلالها الجزائر سنة 1830م وذلك تحت ضوء سياستها التوسيعية الإستعمارية، التي تتفق مع المصالح الفرنسية ومع توفير الأمن للوجود الفرنسي في تونس والجزائر.

فقامت بإنشاء منشآت تنصيرية، مثل مدرسة الذكور والإناث ومستشفى، كما أنها سيطرت على بعض الشركات ذات الخدمات الحديثة، وحاولت أيضا ضم واحة "غدامس"¹، لربط حدودها مع تونس، كل ذلك كان تحت رغبتها في السيطرة على طرابلس الغرب.

ج) - الأطماع الألمانية:

منذ سنة 1870م إهتمت ألمانيا بليبيا وذلك من خلال الرحالة الألمان الذين كانوا يترددون على ليبيا أمثال بارت وفوجيل وملتان ونختجال إلا أنها في النهاية صرفت النظر عنها بعدما كانت حليفها إيطاليا تتطلع على طرابلس الغرب².

د) - الأطماع الإيطالية:

بالنسبة لإيطاليا فكانت آخر الدول الأوروبية في التوسع الاستعماري، خاصة بعد تحقيق وحدتها تحت زعامة "بين سافوي" سنة 1875م ورغبتها في مشاركة ميدان الاستعمار وأن تكون لها مستعمرة هي الأخرى مثلها مثل الدول الأخرى وتكوين امبراطورية استعمارية في افريقية³.

وليس خلال نهاية القرن التاسع عشر تعتبر الجزء الوحيد من الوطن العربي الامر الذي جعلها هدفا أساسيا من أهداف السياسة الاستعمارية الإيطالية إضافة إلى أنها كانت من أقرب الدول المغاربية على إيطاليا.

¹ غدامس: تقع هذه المنطقة في ليبيا على حدود إقليم آجر وتعتبر من أهم المدن التجارية ولها آثار متنوعة نتيجة مرور هذه المنطقة بمراحل تاريخية هامة. للمزيد ينظر:

Duveyrier Henri, *Les Tourages du Nord*, Ed Challemeil Aîné, libraire, éditeur, paris, 1864, p 249 – 266.

² محمود حسن صالح المنسي، المرجع السابق، ص 21، 22.

³ يحي جلال، *المغرب الكبير في العصور الحديثة*، ط1، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، ص 724.

كما أنها استطاعت من اخذ موافقة الدول الكبرى وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا وروسيا خلال الأعوام 1898م - 1904م من أجل تنفيذ مشروعها لاحتلال ليبيا¹.

المبحث الرابع: اهتمامات الدول الأوروبية بالمغرب الأقصى:

سعت الدول الأوروبية منذ أوائل القرن التاسع عشر الى توجيه نضرها والإستيلاء على المغرب الأقصى وذلك بسبب موقعه الاستراتيجي الذي يتحكم شماله في مدخل البحر الأبيض المتوسط بكل من مدن "حصينة" و"طنجة"² و"سبتة"³ و"مليلة"⁴، إضافة إلى السيطرة على الاقتصاد المغربي.

بالنسبة لفرنسا كانت تعتقد أن لها الحق في المغرب الأقصى والتابعة للممتلكاتها في الجزائر وتونس، ومن أهم ما قامت به فرنسا هو الضغط على المغرب الأقصى الأمر الذي أدى في النهاية الى اندلاع معركة إسلي سنة 1844م بينهما⁵، والتي تعتبر من أول المواجهات العسكرية بين الجيش الفرنسي والجيش المغربي الذي أرسله السلطان "مولاي عبد الرحمان"⁶ لنجدة الشعب الجزائري المحتل من

¹ محمود حسن صالح المنسي، المرجع السابق، ص 23.

² طنجة: من أهم البلدان المغربية والتي أسسها الفينيقيون وأطلقوا عليها إسم روسدار، إستولى عليها الرومان ثم الغوط، ثم العرب في الفتح الأول وأطلقوا عليها إسم مليلة على وزن سفينة. للمزيد ينظر: أمين الريحاني، المغرب الأقصى، د ط، دار الهنداوي، المملكة المتحدة، 2017، ص 356.

³ سبتة: تقع مدينة سبتة على الطرف الجنوبي لبوغاز جبل طارق تمثل أقصى نقطة في نهاية شمال المغرب وتقابل الطرف الجنوبي للقارة الأوروبية ولأنه موقع ممتاز إشتترط على تأسيس ميناء تجاري عسكري حصين. للمزيد ينظر: محمد الضعيف الرباطي، تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعدية) تح: أحمد العماري، ط1، دار المآثورات، الرباط، 1406هـ/1986م، ص 219.

⁴ مليلة: تعتبر من أقدم المدن المغربية، تقع في رأس بوغاز (جبل طارق) بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي تبعد عن الشاطئ الإسباني ب 17 كلم للمزيد ينظر: الصديق بن العربي، المغرب، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1404هـ/1984م، ص ص 164، 165.

⁵ عطا الله شوقي الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص 13.

⁶ الرحمان بن هشام: ولد سنة 1790م تمت مبايعته بعد وفاة السلطان المولى سليمان وهو ثالث حكام المغرب الأقصى، حكم المغرب في فترة (1822 - 1854)، بدأ حكمه مع فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر حيث حكم المقاومة التي قادها الأمير عبد القادر، وتوفي سنة 1854م للمزيد ينظر: أبو العباس أحمد الناصري، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج9، تح جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب 1418هـ/1997م، ص ص 3 - 7.

الاستعمار الفرنسي منذ 14 سنة، وانتهت هاته المعركة بانضمام المغرب وبالتالي خضوعها للمطالب الفرنسية¹.

أما بخصوص إسبانيا، فكانت متعلقة بحق الجوار وذلك نسبة للحقوق التاريخية الموروثة عن إيزابيلا الأولى، وعلى هذا الأساس نشبت حرب بين المغرب وإسبانيا والتي تعرف " بحرب تطوان " سنة 1860م²، وذلك بعد أن شنت قبائل الريف عدة هجمات على المناطق التي إستولت عليها إسبانيا³، إنتهت بتوقيع معاهدة الصلح بين الحكومة المغربية والحكومة الإسبانية من طرف مدريد، وضمن هاته المعاهدة شروط تتمثل في توسيع أراضي القواعد الإسبانية في سبتة ومليلة إضافة الى التنازل عن قطعت أرض بجوار سيدي افنين ، كما تعهدت المغرب بعقد معاهدة تجارية مع إسبانيا وسمحت لها أيضا بفتح قنصلية بفاس و إرسال رجال بعثات تبشير الاسبانيين إلى المغرب.

أما إنجلترا أيضا فقد كانت ترى أنها لا بد من أن تبقى سيدة المضيق وذلك باستقرار قبالة جبل طارق⁴.

¹ عطا الله شوقي الجمل، المرجع السابق، ص ص 13، 14.

² يحي جلال، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 260.

³ جمال عاطف وآخرون، تطوان قبل الحماية (1860 - 1912)، مجموعة البحث في التاريخ المغربي والأندلسي، تطوان، 1912، ص 76.

⁴ يحي جلال، تاريخ إفريقيا...، المرجع السابق، ص 262.

الفصل الأول:

مؤتمر برلين الأول 1878م وتداعياته على المغرب العربي

المبحث الأول: خلفيات مؤتمر برلين 1878م

المبحث الثاني: قرارات مؤتمر برلين ونتائجه

المبحث الثالث: مؤتمر برلين والمسألة التونسية

المبحث الرابع: مؤتمر برلين والمسألة الليبية

تغيرت العلاقات الأوروبية منذ الربع الأخير منذ القرن التاسع عشر حيث أصبح التوازن الدولي غير واضح، فقد ظهرت ألمانيا كقوة جديدة على الساحة الدبلوماسية وهزيمة فرنسا وذكاء بريطانيا السياسي في الحفاظ على التوازن الدولي، هذه الأمور الدولية كانت بحاجة لأزمة كبيرة تكشف لكل دولة الطريق التي تسير عليه.

فقد كانت المشكلة الشرقية¹ هي المنفذ الوحيد لبعض الدول.

المبحث الأول: خلفيات إنعقاد مؤتمر برلين 1878م:

1- أصول المسألة الشرقية:

دخلت الدولة العثمانية مرحلة الضعف والتدهور منذ أواخر القرن 18 عشر الأمر الذي شغل أذهان ساسة أوروبا في التفكير بمصير هذه الدولة ووراثته أملاكها².

ومن بين أهم الدول التي اهتمت بمصير الدولة العثمانية وأملاكها خلال القرن التاسع عشر (بريطانيا، روسيا القيصرية، فرنسا) بالإضافة إلى العديد من الدول الأخرى مثل النمسا، بروسيا حاولت هذه الدول المحافظة على التوازن الدولي في أوروبا، من خلال محاولة حل مشكلة الدولة العثمانية وأملاكها إلى أن برزت المسألة الشرقية³.

أدى ضعف الدولة العثمانية عسكريا وسياسيا وإقتصاديا إلى إثارة الأطماع الأوروبية التي كونت المسألة الشرقية.

¹ يقصد بها المشكلات المتعلقة بالدولة العثمانية أو بالأحرى تنافس وصراع الدول الأوروبية على إقتسام أملاك الدولة العثمانية، للمزيد بنظر: شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق رزاق، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000، ص 213.

² عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد النعني، التاريخ المعاصر "أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية"، دار النهضة العربي، بيروت، 2014، ص 293.

³ أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط1، دار النشر مكتبة العبيكات، الرياض، 1416هـ/1996م، ص 141.

ففي عام 1875م ثارت المسألة الشرقية وبدأت الإضطرابات في البلقان¹، بثورة البوسنة والهرسك ضد الحكم العثماني، حيث كانت روسيا من مؤيدي الثورة، أما ألمانيا فقد فضلت سياسة التعاون مع غيرها من الدول لحل النزاع سلمياً، لأن قيام حرب تشتت فيها الدول الأوروبية قد يجر ألمانيا إلى الاشتراك فيها².

لذا قامت ألمانيا على تأييد فكرة روسيا في أن تتدخل دول غتحد القياصرة الثلاثة (ألمانيا، النمسا، روسيا) لدى الدولة العثمانية للقضاء على أسباب الثورة، هذا الموقف لم يرض فرنسا وإنجلترا لأنه يحول بينهما في حل المسألة الشرقية، والتي تعتبر من أهم المشاكل الأوروبية في ذلك الوقت، كما يمنح تحقيق أطماعها في الدولة العثمانية، هذا مايتعارض كلياً مع سياسة الدولتين مما إضطر الباب العالي لإصدار فرمان في 12 ديسمبر 1875م يتضمن إصلاحات لتحسين أحوال سكان هاتين الولايتين³.

ركزت روسيا على تزعم الحركة السلافية⁴ وهي حركة ضارة بكل من الدولة العثمانية وإمبراطورية النمسا والمجر، حيث مجدت الحركة السلافية برسالة روسيا في البلقان وهدفت هذه الحركة إلى إستقلال الشعوب السلافية الواقعة تحت حكم هاتين الإمبراطوريتين، وتقوية النفوذ الروسي في البلقان، مايجعل هذه الشعوب السلافية بمخلب قط للسياسة الروسية⁵.

2 - الأزمة البلقانية 1876م:

تمتعت البوسنة والهرسك منذ 1869م بإدارة جيدة، لكن منذ ذلك الوقت كان الحكام ينهكون البلد بالضرائب⁶، حيث تعود جذور الحرب البلقانية لأزمة سنة 1876م ببلقان، يعود سبب الرئيسي

¹ البلقان: كلمة أطلقها الأتراك وتعني في اللغة التركية الجبال، وذلك منذ أوائل القرن 19، على شبه الجزيرة الأوروبية الشرقي،

ويعتبر نهر الدانوب الحد الفاصل ما بين شبه الجزيرة البلقانية وأوروبا. للمزيد ينظر: نذير محب الله الجزماني، الموسوعة الجغرافية السياسية المختصرة، دار نور للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2010، ص 84.

² عمر عبد العزيز، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1815 - 1919، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 200.

³ نفسه، ص 201.

⁴ الحركة السلافية: يطلق عليهم أيضاً السلاف وهم عبارة عن مجموعة بشرية في أوروبا تضم كل من الروس والأوكرانيين،

البولنديين، التشيك، السلوفيك، الصرب، وشعوب من الجبل الأسود. للمزيد ينظر: محب الله الجزماني، المرجع السابق، ص 179.

⁵ نور الدين حاطوم، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربة والعالم، ج 2، ط 1، دار الفكر المعاصر، بيروت، ص 229.

⁶ نفسه، ص 230.

لنشوبها سوء معاملة الأهالي من طرف جيش المسلمين¹، ذلك أن أوضاع الجيش العثماني كانت متدهورة بسبب الخزينة العثمانية وتأخر الرواتب أما السبب الثاني فهو دفع روسيا الشعوب السلافية لثورة ضد الدولة العثمانية،² حيث شكل الروس العديد من الجمعيات بذلت هذه الأخيرة مساعيها لإثارة الإضطرابات في البوسنة والهرسك، عن طريق توغلها في مناطق البلقان وتوزيع المال والأسلحة للتحريض على العصيان وطلب الإستقلال³.

قامت الثورة في بلاد الهرسك في أوائل سنة 1875م طالبت بإستقلالها الإداري مثل الصرب والجبل الأسود قدم الأهالي عريضة للباب العالي مطالبين فيها بتخفيف الضرائب والإعفاء من الخدمة العسكرية مقابل مبلغ مالي، غير أن الباب العالي رفض طلباتهم لذا قاموا بالثورة عليه وشم قمعهم من طرف الجيوش العثمانية⁴.

في جانفي 1876م صدرت مذكرة إصلاحات من قنصلية دول عصبة الأباطرة (روسيا – النمسا – ألمانيا) إلى الدول الكبرى تكون هذه الإصلاحات في صالح البوسنة والهرسك فيما يتعلق بحرية الممارسة الدينية وتحسين وسائل وطرق جمع الضرائب، لم تعارض الدولة العثمانية أية معارضة وأجل تسليمها للباب العالي بسبب نشوب الثورة ببلغاريا⁵.

يعود سبب الرئيسي للعصيان في بلاد البلغار بمنطقة سولونيك هو إعتناق فتاة بلغارية لدين الإسلامي، فتم إختطافها في 05 ماي 1876م وشاعت الأخبار أن البنت في بيت القنصل الفرنسي

¹ Ancien Diplomate, L'Empire Ottoman 1839 – 1877 L'Angleterre Et La Russie Dans La Question D'orient, Dentu libraire Edituer, Paris,1877, p130.

² Chastel Adolphe, Les Evenements D'orient Et El Congre De Berline De 1878, Etablissements Casterman libraire – Editeur, Tourani, 1908, P 7.

³ جمال محمد سعود، أخطاء يجب أن تصحح في تاريخ الدولة العثمانية (1299هـ – 1924م)، د.ط، دار الوفاء، المنصورة، 1995، ص 14.

⁴ محمد فريدريك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981، ص 602.

⁵ Landement De, L'europe Et La Politique Orientale 1878 – 1912, Librairie Plan – nourrit, Paris,1912, p7

أو الألماني¹، وبلغت القلاقل حدها وتم قتل القنصلان²، قد كان هذا دور محفز لمختلف الثورات التي قامت ببلاد البلقان، فقد فقدت الدولة العثمانية مكانتها بعجزها عن مواجهة الأزمات³.

نشبت الثورة ببلاد الصرب والجبل الأسود لمساندة البلغار بسبب رفض الباب العالي لمطالبها، حيث طالب الجبل الأسود بضم الهرسك إليه وأمام رفض الباب العالي أعلنت الحرب في 06 جويلية 1876م.

إستغلت روسيا هذه الظروف لتقسيم تركة الرجل المريض في حالة إسقاطه، وعملت على إيجاد حليف لايقف في وجه مشروعها الإستعماري تمثل حليف روسيا في النمسا، حيث إحتفظت النمسا لنفسها بالوصاية على صربيا وأبدت نواياها في التوسع في البوسنة والهرسك أما روسيا فطالبت بحماية البلغار والإستيلاء بساريا والاناضول الشرقية⁴.

إستغلت بذلك الحكومة الروسية فرصة التقلبات لإرسال إنذار إلى السلطان "عبد الحميد الثاني"⁵ في 31 أكتوبر 1876م محاولة فرض الهدنة مع روسيا والجبل الأسود فقبل السلطان بذلك، طالبت كل من (بريطانيا، فرنسا، النمسا، إيطاليا، المجر) بعقد مؤتمر دولي مع مندوب الدولة العثمانية، تم في 23 ديسمبر 1876م عقد مؤتمر في الترسانة أيدت فيه كل الدول مطالب روسيا، وأرسل سالسبورى

¹ محمد فريدريك، المرجع السابق، ص 603.

² نور الدين حاطوم، المرجع السابق، ص 231.

³ زكية شرشالي، "الأبعاد الدولية لمؤتمر برلين وكواليسه 1878م"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد 16، العدد 03، الجزائر، سبتمبر، 2020، ص 167.

⁴ روبر مانتيران، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، تر: بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص 149.

⁵ عبد الحميد الثاني: ولد سنة 1842م وهو الإبن الثاني للسلطان عبد المجيد الأول، تولى الحكم في الفترة الممتدة من (1876 – 1908) وتعتبر الفترة الحرجة في عمر الدولة العثمانية سواء داخلها أو خارجها، بعد إتفاق الدول الأوروبية على الإجهاز على الدولة العثمانية، خلع السلطان يوم 27 أبريل 1909م إثرى مؤامرة حيكت له بين اليهود وجمعية الإتحاد والترقى. للمزيد ينظر: فاطمة الزهراء رحمان، "قراءة تاريخية في مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني"، مجلة العلوم، مجلد5، العدد13، الجزائر، جوان 2020، ص ص 131، 132.

وزير الخارجية البريطاني إلى السلطان عبد الحميد رسالة صرح فيها، أنه في حالة قبول الباب العالي بحالة الحرب ضد روسيا فلن تتدخل حكومته في تقديم العون له¹.

شرعت الدولة العثمانية في مارس 1877م بعقد هدنة مع الصرب وتنفيذ الإصلاحات التي وعدت بها²، لكن روسيا كانت تطمح في فرض سيطرتها على بلغاريا وفي 31 مارس 1877م أرسلت لائحة إصلاحات المصادق عليها من الدول الأوروبية إلى الباب العالي للمصادقة عليها بدوره إلا أن السلطان عبد الحميد الثاني رفضها كليا بإعتبارها تدخلا في شؤون دولة الداخلية، إعتبرت روسيا هذا الرفض سببا مقبولا لإعلان الحرب³.

3 - الحرب الروسية التركية:

قطعت روسيا علاقاتها مع الدولة العثمانية وأعلنت الحرب عليها في 14 أبريل 1877م فإحتلت رومانيا وإجتازت الدانوب وإنصرت على جيوش العثمانية، وإستسلام القائد العثماني "عثمان باشا"⁴.

أما شرق الأناضول، فقد وقعت عدة معارك بين روسيا وتركيا إنتهت بسقوط مدن أهمها قارص، هذا ما شجع الصرب والجبل الأسود على إعلان الحرب ضد الدولة العثمانية واصلت الجيوش الروسية سيرها وإحتلت كل من بلغاريا وأدرنة، ثم واصلت سيرها إلى إسطنبول بحث إنقض النصارى على المسلمين وتوقف القتال مطلع عام 1878م⁵.

وعلى إثر هذه التطورات الحاصلة، تدخلت بريطانيا لمنع روسيا من إحتلال إسطنبول، حتى لا يتمكن الروس من الوصول الى المياه البحر المتوسط الدافئة عبر مضقي البسفور والدردينيل⁶.

¹ السلطان عبد الحميد، مذكرات السلطان عبد الحميد، تر: محمد حرب، ط3، دار القلم، دمشق، 1991، ص 103.

² روبر مانتيران، المرجع السابق، ص ص 150، 153.

³ محمد جمال سعود، المرجع السابق، ص ص 20، 21.

⁴ عثمان باشا: هو عثمان نوري باشا (1837 - 1900) قائد تركي حارب في كريت وبلاد الصرب والقرم، تم ترقيته لإنتصاراته في بلاد الصرب 1876م. للمزيد ينظر: عبد العزيز العمري، الفتوح الإسلامية عبر العصور، ط1، دار النياية، 1997، ص 417.

⁵ احمد ياغي، المرجع السابق، ص 190.

⁶ نفسه، ص 191.

وعقد هدنة في 31 جانفي 1878م، فرضت روسيا على الدولة العثمانية معاهدة "سان ستيفانو" في 03 مارس 1878م¹.

4- معاهدة سان ستيفانو 15 فيفري 1878م- 1295هـ

إلتقى مندوبو الدولة العثمانية ومندوبو روسيا في بلدة سان ستيفانو الواقعة على بحر مرمرة، تقرر فيه وقف الروس إطلاق النار وهدد بإحتلال إسطنبول إذ لم يتم قبول الشروط والتوقيع عليها فلم يكن لدولة العثمانية سوى القبول².

ونصت المعاهدة على:

- 1) - تعيين حدود الجبل الأسود لإنهاء النزاع بحيث تحصل هذه الإمارة على إستقلالها³
- 2) - تمنح الصرب والجبل الأسود ورومانيا إستقلالها⁴.
- 3) - حصول البوسنة والهرسك على الحكم الذاتي.
- 4) - تستقل بلغاريا إستقلال ذاتيا وإداريا، مع دفع مبلغ الى الدولة العثمانية
- 5) - أن تستولي روسيا على قارص وباطو من أراضي تركيا الأسيوية⁵.
- 6) - تعهد الباب العالي، بإقامة إصلاحات وتحسين أوضاع النصارى في جزيرة كريت.
- 7) - إبقاء على مضايق (البسفور والدردينيل) مفتوحة للسفن الروسية في السلم والحرب
- 8) - إعتراف الدولة العثمانية بحرية الملاحة في المضايق، وإغلاق البحر الأسود في وجه الدول المعادية لروسيا في وقت الحرب

¹ عيسى أسعد عبد الله، السياسة الخارجية للدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني 1876 - 1909، مذكرة ماجستير (منشورة)، جامعة بيروت العربية، لبنان، 2016، ص 50.

² احمد ياغي، المرجع السابق، ص 193.

³ عطالله شوقي الجمل، عبد الله الرزاق إبراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة إلى الحرب الباردة، د.ط، الكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000، ص 220.

⁴ عبد العزيز سلمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية، د.ط، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 180.

⁵ عطالله شوقي الجمل، عبد الله الرزاق، تاريخ أوروبا...، المرجع السابق، ص 220.

9) – دفع غرامة مالية قدرها 245 مليون ليرة من طرف الدولة العثمانية مع إمكان إستلام روسيا للأراضي مقابل هذا المبلغ¹.

إستاءت بريطانيا لإزدياد النفوذ الروسي في البلقان، وإستعدت بريطانيا لمحاربة روسيا، ففي جوان 1878م حصلت على حق إحتلال جزيرة قبرص على أن تبقى تابعة للدولة العثمانية وذلك مقابل تعهدها بالدفاع عن أملاك الدولة في آسيا من التهديدات الروسية، على أن يتعهد السلطان بإدخال إصلاحات اللازمة في أملاكه بالتشاور مع بريطانيا، وقد تعهدت بريطانيا بالجلء عن قبرص في حالة جلء الروس عن مناطق التي إحتلوها في آسيا².

حيث عقد في برلين مؤتمر دولي لتجنب حرب أوروبية، تميز بإلغاء الكثير من المشاريع التي نفذها روسيا في البلقان لي ماجاء في معاهدة سان ستيفانو³

المبحث الثاني: قرارات مؤتمر برلين 1878م ونتائجه

إقتحت النمسا عقد مؤتمر دولي في برلين، على إثر تفاقم المسألة الشرقية وشجع بسمارك هذه الرغبة، حيث إتفقت الدول الأوروبية على ضرورة إعادة النظر في معاهدة سان ستيفانو التي عقدت بين الدولة العثمانية وروسيا وذلك لمعارضة الدول المعنية لهذه المعاهدة، فتم عقد مؤتمر في برلين برئاسة بسمارك (Otto von Bismarck)⁴.

¹ أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 193.

² نفسه ص 193.

³ عبد الرؤوف سنو، الكيانات الإسلامية في الدولة العثمانية 1877 – 1878، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص 25.

⁴ بسمارك: (1815 – 1818) ولد في بروسيا، من أسرة أرستقراطية بروسية، إلتحق بكلية الحقوق سنة 1882م، عمل كمحامي في برلين سنة 1836م، كون لألمانيا إمبراطورية إستعمارية في مدة لاتقل عن 12 شهرا، وأصبح قائدا لألمانيا، توفي في 30 جويلية 1898م في برلين. للمزيد ينظر: عبد الرحمان بوسليمان، الإستعمار الألماني في شرق إفريقيا 1885 – 1914، أطروحة دكتوراه في العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر (منشورة)، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر2، 2017، ص 59.

وإعتراف من الدول الأوروبية بتفوق النفوذ الألماني، حيث لم يكن إنعقاد هذا المؤتمر لنظر في معاهدة سان ستيفانو، بقدر ما كان للموافقة التي تمت بين روسيا والنمسا وبين روسيا وإنجلترا، رغم أن الكثير من المسائل قد سويت قبل عقد المؤتمر¹.

كانت سنة 1878م بداية لتكالب والتدافع الأوروبي نحو إفريقيا، حيث دعى بسمارك لعقد هذا المؤتمر، لإيجاد تنافس أوروبي خارج أوروبا ولتكون ألمانيا بعيدة عنه، حيث كانت دول أوروبا قاب قوسين أو أدنى من الدخول في حرب فيما بينهما جراء التنافس بين روسيا وبريطانيا في البلقان، والدولة العثمانية حيث استطاع ساسة أوروبا درء هذه السياسة وتراجعوا عنها فصارت تمارس في إفريقيا وآسيا²، وعندما أصبحت المصالح متضاربة لم يكن أمام القوى الأوروبية من خيار إلا تقطيع أواصل إفريقيا لكي تحافظ على التوازن الدبلوماسي الأوروبي³.

1- قرارات مؤتمر برلين 1878م:

عقد مؤتمر برلين في الفترة الممتدة من 15 جوان حتى 13 جويلية 1878م⁴ وقد توصل المندوبون إلى الاتفاق فيما بينهم على بنود معاهدة برلين والتي إحتوت على 64 مادة نصت على:

(1) - منح بلغاريا إستقلالها وتعديل حدودها، وتشكيل ولاية باسم الروملي الشرقي في جنوب البلقان تكون تحت سيادة الدولة العثمانية سياسيا وعسكريا يحكمها نصراني يتم تعيينه لمدة 05 سنوات بإتفاق الدول مع الإبقاء لقوة روسيا في بلغاريا والروملي الشرقي تحدد بخمس ألف جندي.

(2) - تقديم حدود اليونان إلى الشمال، مع العلم أن اليونان لم تدخل ضمن معاهدة سان ستيفانو.

(3) - ضم البوسنة والهرسك للنمسا⁵.

¹ عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 207.

² ج ن أوزغوي، " إفريقيا وغزوها على يد الأوروبيين (نضرة عامة)، تاريخ إفريقيا العام (إفريقيا في ظل السيطرة الأوروبية 1880 - 1935"، مجلد 07، إشراف أدو بواهن، المطبعة الكاثوليكية عاربا، اليونسكو، لبنان، 1990، ص 44.

³ على قشاشني، مؤتمر برلين الثاني (1884 - 1885) وإنعكاساته السياسية والإقتصادية على غرب إفريقيا، مذكرة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة غرداية، الجزائر، 2015 - 2016 ص 87.

⁴ Affaires étrangère, Documents Diplomatiques, Affaires D'orient, congrés de Berline 1878, Imprimerie National, p 63.

⁵ أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 195.

- (4) - ضم ساريا إلى روسيا بعد إقتلاعها من رومانيا، تضم كل من مقاطعة دوبرجيه وبعض الجزر إلى رومانيا ومنحها الإستقلال التام
- (5) - إستقلال الجبل الأسود والصرب¹.
- (6) - ضم كل من مدن قارص وردهان وباطوم لروسيا.
- (7) - تحتل وتدير النمسا والمجر مناطق البوسنة والمهرسك وتظل الإدارة العثمانية باقية في سنجق نفى بازار
- (8) - إعتراف الباب العالي بإستقلال الجبل الأسود².
- (9) - إذ لم يتم إتفاق الباب العالي مع الدول الإفريقية على مسألة تعديل الحدود الإفريقية تعرض الدول الكبرى وساطتها.
- (10) - تعهد الباب العالي بضمان تطبيق دستور الذي أعطي لكريت في سنة 1878م مع إدخال التعديلات الضرورية له.
- (11) - منح الباب العالي حرية الإعتقاد الديني بحيث أن لا يقف الإعتقاد الديني ضد الحقوق السياسية والدينية³.
- يتم التصديق على هذه المعاهدة بعد ثلاثة أسابيع أو أقل، ولإثبات هذه المعاهدة يثبت الموقعون أسمائهم على هذه المعاهدة بعد وضع أختامهم عليها⁴، هكذا وقعت معاهدة برلين 1878م بين مصالح الدول الكبرى في البلقان إلى حد كبير سياسية الإستصلاح والتعويض التي وضعها بسمارك بين روسيا وإنجلترا والنمسا والمجر⁵.

¹ عيسى الحسن، تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية الى نهاية الدولة العثمانية، ط2، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ص 675

² صلاح أحمد هريدي، أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2009، ص 254.

³ عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 208. (انظر: الملحق رقم 01 ص 116).

⁴ عطاالله شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، تاريخ أوروبا... المرجع السابق، ص 225.

⁵ عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 208.

2 - نتائج مؤتمر برلين 1878م :

نتج عن إتفاقية برلين مايلي:

إستقلال كل من رومانيا وبلغاريا وصربيا والجبل الأسود وبهذا لم يبقى للباب العالي أية نفوذ في أنحاء بلاد البلقان وإحتفظت الدولة العثمانية ببعض الحقوق المتمثلة في تعيين الأمراء ومراقبة أعمال اللجان المكلفين بمهام إدارية وإصلاحية وبهذا أصبحت الدولة العثمانية دولة أجنبية في الأقاليم التابعة لها.

سعت الدول الأوروبية لزيادة نفوذها في الشرق الأوروبي إلى جانب النفوذ الروسي، فقد حققت روسيا أحد أهدافها وهو إستقلال كل من صربيا والجبل الأسود وبلغاريا ورومانيا مع إبقاء هذه الدول تحت سيطرة القوى الأوروبية، وتعيين مأمورين من روسيا لإدارتها بما أن روسيا هي الدولة الوحيدة التي تكبدت دفع تكاليف الحرب، بالإضافة إلى إبقاء عساكر الروسية في الروميلي والبلغار وهذا لمراقبة ما يحصل بها، ورغم هذا فقد وضعت الدول الأوروبية أعينها على مراقبة أعمال الإدارة المؤقتة من طرف قناصلها وهذا للحد من النفوذ الروسي¹.

زيادة على هذا أحدثت نتائج مؤتمر برلين حدوث قلاقل داخلية وهذا في الولايات التي لم تفصل عن الدولة العثمانية فبعد وصول أنباء مصادقة الدول على إتفاقية برلين، طالب أهل كريت بتنفيذ ما جاء فيها، وتبعهم في هذا كل من أهل الجبل الأسود وألبانيا، وطالب الأرمن بإستقلالهم.

أدى هذا لخروج الكثير منهم عن طاعة السلطان بعد تأخره في تنفيذ وعوده، تم إخماد هذه النزاعات والتمردات بمجازر عرفت بالمجازر الحميدي.

إضافة إلى هذا نتج عن الإتفاقية إنهاء عصبة الأباطرة الثلاثة التي كانت تربط كل من ألمانيا، روسيا، النمسا منذ سنة 1872م، وهذا بهدف ضمان عدم دخول هذه الدول في حالة حرب، لكن بدخول روسيا الحرب سنة 1877 ضد الدولة العثمانية وفرضها إتفاقية سان ستيفانو أخل بتوازن المصالح البريطانية النمساوية والتوازن التي كانت تسعى روسيا في تحقيقه².

¹ زكية شرشالي، المرجع السابق 181.

² نفسه، ص 183.

تم عقد حلف ثنائي بين ألمانيا والنمسا سنة 1879م الذي أصبح حلفا ثلاثيا بعد إنضمام إيطاليا له سنة 1882م وهذا لمواجهة الوفاق الثلاثي الذي جمع فرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا.

كما حصل إخلال في محاولة الحفاظ على التوازن الدولي فبريطانيا تخلت عن مبدأها بعد ظهور ألمانيا كقوة جديدة تجنبت بذلك ألمانيا من قيام حرب بإحتضانها للمؤتمر وبيروها كقوة جديدة، إنتقلت بريطانيا من مبدأ الذي إنتهجت في الحفاظ على ممتلكات الرجل المريض إلى تقسيمها، حيث أوجد هذا إتفاق الدول الأوروبية على إحتلال الأقاليم العربية.

إنتهج بسمارك سياسة التعويض للحفاظ على تفوقه في أوروبا وذلك عن طريق تقسيم أملاك الدولة العثمانية¹، فسمح لبريطانيا بإحتلال مصر كما تستطيع فرنسا أخذ سوريا أو تونس وتخلي عن الألزاس واللورين²، فكان هذا المؤتمر بمثابة إشارة مرور نحو التحرك إلى إستعمار إفريقيا، للحفاظ على السلام في أوروبا³.

هكذا دخلت الدولة العثمانية من مرحلة الحفاظ على ممتلكاتها إلى تعجيل بتقسيم هذه الممتلكات تحت سلسلة من الإتفاقيات بين الدول الأوروبية أواخر ق 19 وبداية القرن 20، وهذا بغرض إحتلال مختلف أقطار العالم العربي التابع للدولة العثمانية.

المبحث الثالث: مؤتمر برلين والمسألة التونسية

هدفت ألمانيا لتحقيق السلم أمام الرأي العالمي، وذلك خشية من قيام حرب أوروبية كبرى وخوفا من زعزعة الإتحاد الألماني الذي عمل بسمارك جاهدا لقيامه، لذلك عرض رئيس الوزراء الألماني في الغرفة الخلفية للمؤتمر وكواليسه تقسيم تركة الرجل المريض، رغم أن العروض لم تدرج في مقررات إتفاقية برلين إلى أنها أحد نتائجه الحتمية⁴، فقد عقد هذا المؤتمر ظاهريا من أجل إنقاذ الدولة العثمانية لكن الصفقات المعقودة في كواليسه جعلته أخطر إتفاق صادقت الدولة العثمانية عليه حيث إتفقت الدول

¹ عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 200.

² الألزاس واللورين: إقليم فرنسي يقع على إمتداد الحدود الفرنسية مع ألمانيا، وتبلغ مساحته 31.827 كلم². للمزيد ينظر: نذير

محب الله الجزماتي، المرجع السابق، ص 34.

³ فيصل محمد موسى، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، 1997، ص 130.

⁴ أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 195.

الكبرى على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، ووضع حد للقوة الروسية¹، مع العلم أن جميع الدول التي وصلت على المؤتمر حملت إتفاقيات سرية أرادت ترسيمها وتدويلها.

وكان من جملة هذه الإتفاقيات، معاهدة الدفاع السرية، الموقعة في 04 جوان 1878م بين إنجلترا والدولة العثمانية حول قبرص²، هذه الإتفاقية كادت أن تعصف بالتفاهم الفرنسي الإنجليزي، وجعلت هذه الإتفاقية من السلطان العثماني مجرد أمير خاضع لتاج البريطاني، حيث سارت أعمال المؤتمر إلى علم وادبجتون بفرض إتفاقية قبرص على الباب العالي مع العلم أن فرنسا لم تكن لها أطماع خاصة³.

إن هذه الإتفاقية أدت بالإخلال التوازن الدولي في البحر المتوسط وعدم إحترام القانون الدولي، مما أثار الرأي العام الفرنسي، فقد لاحظت فرنسا أن الدول الكبرى قد إستغلت ظروف الهزيمة العثمانية لصالحها، فالنمسا إستولت على البوسنة والهرسك، وبريطانيا وضعت يدها على قبرص، فماذا كسبت فرنسا من هذا المؤتمر⁴.

إتهمت الصحافة الفرنسية إنجلترا بالنفاق ونشرت الصحف هذه الإتفاقية، لكن سرعان ما تغيرت المبررات فقد أخذت الصحافة الفرنسية تنافس سياسة إنجلترا بإعتدال وتجد لها المبررات والذرائع، حيث لم يكن تغيير في لهجة الصحافة إلا بسبب الاتفاق الذي عقد بين بريطانيا وفرنسا في برلين ترضية وتعويضا لها⁵.

حيث تم الاتفاق على إطلاق يد فرنسا في تونس، وبارك بسمارك هذا الاتفاق وقد أسكت سولسبري أصوات الفرنسيين بدأبهم على ضم تونس إلى ممتلكاتها في شمال إفريقيا، لأنه كان على علم إن فرنسا ستشير معارضة ضد إنجلترا بإستلائها على قبرص.

¹ زكية شرشالي، المرجع السابق، ص 184.

² نور الدين صحراوي، النفوذ الأوروبي (الفرنسي - الإنجليزي - الإيطالي) في تونس 1857 - 1881، مذكرة ماجيستر (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2012/2013، ص 80.

³ محمد محمود السروجي، العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الإستقلال، د.ط، المكتبة الوطنية، بنغازي، د.ت، ص 91.

⁴ صالح العقاد، المغرب العربي...، المرجع السابق، ص 177.

⁵ محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص 92.

نبه سولسبري وادنجتون بعدم إذاعة الخبر وإبقائه طي الكتمان حيث لم يقبل تدوينه كتابيا خشية إثارة إيطاليا وإنسحابها من المؤتمر قبل توقيع قراراته حيث أبدا إستعداده بمنح طرابلس فيطاليا في الوقت المناسب.

قامت الحكومة الفرنسية بقبول العرض الإنجليزي الألماني حيث كانت ترى أن إنجلترا خارج الميدان، ولم يبقى إلا إيطاليا والدولة العثمانية التي تهتم بأمر تونس، حيث بينت فرنسا في العديد من مواقفها أن تونس لا تعتبر جزء من الدولة العثمانية¹.

ولتقوية نفوذ فرنسا في تونس سعوا وادنجتون إلى الحصول على موافقة مكتوبة فهو لم يكتف بالعرض الشفوي المقدم من طرف سولسبري في برلين، الذي قال «خذوا تونس اذ ما أردتم فإن بريطانيا لن تعارض في ذلك»².

إن هذه الموافقة لم تخرج عن كونها كلاما شفويا، حيث فضلت إنجلترا عدم تسجيلها في وثائق رسمية حتى لا تثير غضب إيطاليا³.

ونظرا لإمتناع إنجلترا عن إجابة هذا الطلب قد يدفع فرنسا إلى التحالف مع روسيا، رأت إنجلترا تسجيل موافقتها لفرنسا على إحتلال تونس على النحو التالي «... إفعلوا في تونس ماترونه مناسبا إن سولسبري يرى من المستحيل بقاء النظام الراهن في تونس وأنه في نظر الحكومة الإنجليزية على فرنسا أن تقوم بإصلاح هذه البلاد»⁴.

أبدى بسمارك قوله في حالة موافقته على تصريح سولسبري قائلا «... أعتقد أن الكمثرى التونسية ناضحة وأن الوقت قد حان لكم لقطفها ويمكن لهذه الفاكهة الإفريقية الآن أن تعطب أو يسرقها آخر إذ ماتركتموها وقتا طويلا على الشجرة»⁵.

¹ صلاح أحمد هريدي، المرجع السابق، ص 259.

² محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص 97.

³ عزيز عبد الله مظلوم، سياسة بسمارك الدبلوماسية والتنافس الألماني تجاه المستعمرات في إفريقيا، أطروحة دكتوراه، (منشورة)، جامعة سانت كليمنتس، بغداد، 2012، ص 12.

⁴ محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص 99.

⁵ يحي جلال، تاريخ إفريقيا...، المرجع السابق، ص 321.

أسرعت فرنسا من خلال قنصلها روستان¹ الإتصال بالباي وعرض المشروع لحماية فرنسا عليه بصفة شخصية لا رسمية²، فأسرع الباي "محمد الصادق"³ للقنصلين الإنجليزي والإيطالي في شأن هذا الموضوع وقد كذب وأيد القنصلان رفض الباي لمشروع القنصل روستان .

فقد قام القنصل ريتشارد وود بوضع عراقيل في تقدم نفوذ فرنسا، ووجد وادجنتون تعضيد من ناحية بسمارك مما إضطر سولسبرى إلى سحب قنصله من تونس في أبريل 1879م وهكذا إنتهت المنافسة الإنجليزية الفرنسية بتونس⁴.

لم يبقى لفرنسا منافس في تونس إلا إيطاليا التي كانت العقبة الكبرى في سبيل الفرنسيين، فقد صرح وادجنتون بموقف فرنسا حيث ذكر للسفير الإيطالي «... في كل ما يختص بتونس نرى أن مصلحتنا السياسية والإستراتيجية تقتضى ألا يعرقل العلاقات بين تونس والجزائر أي نفوذ و إنا نرى أن تونس ماهي إلا إمتداد لمستعمراتنا الإفريقية ...»⁵.

وحالت فرنسا تخفيف وطأة نصرها الدبلوماسي عن طريق منح إيطاليا تعويض والمتمثل بطرابلس⁶، فقد خرجت إيطاليا خالية اليدين من مؤتمر برلين ورأت إلى إحتلال الفرنسيين لتونس كإذلال جديد لها، حيث أذعنت إيطاليا الأمر وعقدت الحلف الثلاثي في سنة 1882م⁷.

¹ روستان ثيودور (Theodore Roustan): قائد الجمهورية الفرنسية بتونس تمت على يده عقد معاهدة الحماية 12 ماي 1881م عين وزير مقيم بتونس وآخر قنصل فرنسي بتونس. للمزيد ينظر: محمد بن خوجة، صفحات من تاريخ تونس، تق: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت، ص 129.

² صلاح أحمد هريدي، المرجع السابق، ص 259.

³ محمد الصادق باي: ابن الحسن من بايات الأسرة الحسينية في تونس، نصب بايا يوم 07 فيفري 1859م شهد عهده ثورة علي بن غدام 1864م وتوقيعه لمعاهدة الحماية، توفي في أكتوبر 1882م. للمزيد ينظر: الشيباني بن بلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859 - 1882)، تق: عبد الجليل التميمي، د.ط، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، صفاقس، 1995، ص 65.

⁴ محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص 103.

⁵ صلاح أحمد هريدي، المرجع السابق، ص 261.

⁶ صالح العقاد، المغرب العربي...، المرجع السابق، ص 184.

⁷ صلاح أحمد هريدي، المرجع السابق، ص 261.

1 - الحماية الفرنسية على تونس:

نجحت فرنسا في إبعاد إيطاليا عن مزاحمتها في تونس بالموافقة الصريحة مرة والغير مباشرة لألمانيا وبريطانيا، فإتخذت فرنسا لإحتلال تونس مختلف الذرائع محاولة تبرير غزوها لتونس¹.

ففي أوائل ديسمبر 1880م إعترفت فرنسا بتفوق النفوذ إنجلترا في وادي النيل، مقابل إعتراف إنجلترا بتفوق فرنسا في تونس حيث إتخذت فرنسا هذه الخطوة لكي لا تقف إنجلترا موقفا معاديا أثناء قيام فرنسا بحملتها العسكرية².

إذ تذرعت الحكومة الفرنسية بإلزامية حماية الحدود الجزائرية التونسية مدعية في ذلك أن الحدود تتعرض لإعتداءات القبائل التونسية على الحدود الجزائرية، وقد وقع إختيار على القبائل الكرميين لينسب إليهم حوادث الإعتداءاتفي أوائل 1881م³.

حيث أن الإستعدادات الحربية الفرنسية على الحدود التونسية قد آثارت قبائل الحمير⁴، إنتهز روستان فرصة تبرير نفوذ الفرنسي، فنشر رسالة تتضمن إجتياز 200 من أفراد هذه القبائل الحدود الجزائرية لسرقة الخيل وقتل لأربعة أفراد وذلك في منتصف فبراير 1881م، وعجز الباي عن السيطرة على هذه القبائل، وعلى هذا الأساس أعلنت فرنسا في معاقبة قبائل الحمير لإعتدائهم على الحدود الجزائرية، إلا أن القصد وراء ذلك هو إثبات لراي العام الفرنسي أن فرنسا مضطرة لتدخل وحماية مستعمراتها الجزائرية⁵.

في 24 أبريل إجتازت القوات الفرنسية الحدود التونسية في إتجاهين:

¹ يحي جلال، تاريخ إفريقيا...، المرجع السابق، ص 322.

² محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص 134.

³ إيهاب حسن علي حسين مصيرع، "بداية التغلغل الأوروبي في تونس وفق المخططات الإستعمارية"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم، العدد 35، جامعة بابل، أكتوبر، 2017، ص 825.

⁴ قبائل الحمير: هم عشائر جزائرية كانت قد هاجرت إلى تونس بعد إحتلال فرنسا للجزائر وكانت متوجدة على الحدود الجزائرية التونسية، إهتمت هذه القبائل بتقديم المساعدة للثوار الجزائريين ضد سلطة الإحتلال الفرنسي وزعزعة الأمن والنظام. للمزيد ينظر: عطالله شوقي الجمل، المغرب الكبير من الفتح الإسلامي الى الوقت الحاضر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى)، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 1997، ص 307.

⁵ صالح العقاد، المغرب العربي...، المرجع السابق، ص 185.

الإتجاه الأول كان الهدف منه هو القضاء على الكرميين.

أما الثاني فقد إتجه نحو إقليم الكاف¹.

تضمنت الحملة الفرق الفرنسية الجزائرية المكونة من 17 ألف جندي و16 مدفعا، حيث وضعت هذه الحملة تحت قيادة الجنرال فورجول (forgemol) التي هاجمت تونس من الحدود الجزائرية، وتم إعداد حملة ثانية نزلت مباشرة في بنزرت وزحفت نحو العاصمة التونسية.

في 14 أبريل نزل الجنود الفرنسيون على الحدود دون أي مقاومة وإحتلو الكاف وطبرقة ولم يقبل الباي بالحماية، مطالبا بتدخل أوروبا في مصلحة بلاده، ولكن لم تصل إي مساعدة وفشلت محاولته².

1- معاهدة باردو 1881م:

إحتلت الجيوش الفرنسية في الفاتح من ماي 1881م بقيادة بريار فحتلت بنزرت³، وفي 12 ماي 1881م وصلت الجيوش الفرنسية الى مشارف مدينة تونس وقابل روستان القنصل الفرنسي بتونس مع القائد العام للحملة بريار⁴ (Bréart) مسلما إياه نسختين من المعاهدة. قدمت هذه المعاهدة للصادق باي من طرف بريار حيث أكد أنها معاهدة تتضمن حقوقه وحقوق عائلته وتضمن المعاهدة أيضا مصالح فرنسا ومصالح تونس⁵.

أعطي للباي مهلة لقبول هذه المعاهدة أو رفضها، وكان على الباب توقيع المعاهدة أو عزله وتنصيب أخيه الطيب الباي مكانه في حالة رفض التوقيع المعاهدة⁶.

¹ صالح العقاد، المغرب العربي...، المرجع السابق، 188.

² محمد أحمد السروجي، المرجع السابق، ص ص 138، 139.

³ الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية القومية، رؤية شعبية قومية جديدة (1820 - 1836)، ط2، دار المعارف، تونس، د.ت، ص 25.

⁴ بريار (Bréart): جنرال فرنسي وقائد الحملة الفرنسية على تونس في 01 أبريل 1881م، فرض الحصار على قصر باردو. للمزيد ينظر: محمد عصفور سلمان، "الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 والموقف العثماني والأوروبي منها"، مجلة ديانة، العدد 56، كلية التربية للعلوم الإسلامية، العراق، 2012، ص 10.

⁵ الشيباني بن بلغيث، المرجع السابق، ص 214.

⁶ عطالله شوقي الجمل، المغرب الكبير...، المرجع السابق، ص 308.

إجتمع الباي بمجلس الدولة التونسية لعرض الأمر عليه، فتراوحت الآراء بين معارض ومؤيد لفكرة توقيع على معاهدة حيث شملت الأطراف التالية:

- 1) - موقف العلماء: تمثل موقفهم في مساندة الباي حيث أجازوا فتوى توقيع الباي للمعاهدة وهذا إستنادا للوضع الذي تشهده البلاد والتي تستوجب إلحاق تونس بفرنسا.
- 2) - موقف الرسمي: إستند هذا الموقف على فكرة توقيع المعاهدة وإلحاق تونس بفرنسا بسبب المتاعب المالية.

لكن إنبثق موقف معارض داخله تبناه "العربي زروق"¹ الذي عارض أنصار هذا الموقف ودعى إلى عدم الاستسلام قائلا: «الآن لم يبق وجه لتأخير ما إتفقنا عليه أمس، وإنتقال سيدنا الى تونس وهنالك يتجمع حولك نحو ستين ألف مقاتل...».

لم يقبل الباي عرض "العربي زروق" وتم تنحيته من منصبه جراء عصيانه للباي.

- 3) - أما موقف السكان: فقد كان رافضا للتوقيع الباي للمعاهدة وبين مؤيد ومعارض لفكرة توقيع المعاهدة، قرر الباي إلغاء الاجتماع وتوقيع المعاهدة التي من خلالها فقدت تونس سيادتها، وإنتهى إستقلال تونس الفعلي الذي تمتع به البيات لمدة طويلة².

شملت معاهدة باردو أو "قصر السعيد" على مقدمة وعشر بنود حملت توقيع الباي وقائد القوات الفرنسية.

تضمنت نصوص المعاهدة:

- 1) - البند الأول: إن جميع المعاهدات بين الجمهورية الفرنسية وسمو الباي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها³.

¹ العربي زروق (1832 - 1902): رئيس بلدية تونس ومدير مدرسة الصادقية، من الذين رفضوا نظام الحماية الفرنسية، كما عارض الباي على توقيع معاهدة باردو. للمزيد ينظر: الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 24.

² شاوش حباسي، "فرض الحماية الفرنسية على تونس ورد فعل التونسي، 1881 - 1883"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 8، الجزائر، 1994، ص 96.

³ تامر الحبيب، هذه تونس، مطبعة الرسالة، د.م.ن، د.ت، ص 27.

- (2) - البند الثاني: رضى الباي بإحتلال القوات الفرنسية والعسكرية المراكز التي تراها صالحة للإستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل.
- (3) - البند الثالث: تعهد فرنسا بحماية الباي وحاشيته من أي خطر¹.
- (4) - البند الرابع: ضمان فرنسا تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية والدولة الأوروبية.
- (5) - البند الخامس: يتم تمثيل فرنسا لدى الباي وزير مقيم عام تتمثل مهامه في تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ويكون الوسطة بين فرنسا والسلطات التونسية.
- (6) - البند السادس: تكليف الدبلوماسيين والقنصلين لفرنسا بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها².
- (7) - البند السابع: إحتفاظ كل من الجمهورية الفرنسية ودولة الباي لنفسها حق الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية
- (8) - البند التاسع: رفض غرامة مالية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل³.
- (9) - البند الثامن: تعهد دولة الباي بمنع إدخال السلاح والذخائر الحربية إلى كل من جربة وقابس بالمملكة التونسية عن طريق القطر الجزائري⁴.
- (10) - البند العاشر: خاص بالتوقيع⁵.

2- معاهدة المرسى:

لم تكتفي فرنسا بمعاهدة باردو بل أرادت بسط سلطتها المطلقة على البلاد، حيث أجبرت الباي الذي فقد سلطته الفعلية لصالح المقيم العام الفرنسي "بول كامبون"⁶ (Paul Cambon)

¹ شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية "تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية"، تر: المنجي، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1976، ص 67.

² عاطف عيد، قصة وتاريخ الحضارة العربية بين الأمس واليوم تونس والجزائر، د.ط، د.د.ن، بيروت، 1999، ص 68.

³ شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص 67

⁴ صالح العقاد، المغرب العربي...، المرجع السابق، ص 191.

⁵ للمزيد حول بنود إتفاقية باردو (قصر السعيد)، (أنظر الملحق رقم 02 ص 118).

⁶ بول كامبون (Paul Cambon) شغل منصب مقيم عام بتونس وركز على نظام الحماية، للمزيد ينظر: محمد بن خوجة، صفحات من تاريخ تونس، تق: حمادي الساحلي، د.ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت، ص 129.

على توقيع معاهدة 1883م والتي أكدت من خلالها سيطرتها على البلاد وفرض الحماية الفرنسية على تونس¹.

وسبق للبرلمان الفرنسي رفضه لمشروع إتفاقية المرسى خلال 20 أكتوبر 1882م يعود ذلك إلى إعتبار أن الحكومة الفرنسية تمارس في تونس الإختصاصات الإدارية والمالية والتي تراها ذات فائدة لها وهذا يتنافى مع ما جاء في معاهدة باردو².

حيث أولت معاهدة المرسى العناية بالأقاليم التونسية وذلك عن طريق إستحداث جهاز إداري وآخر تشريعي وتنظيم الإدارة المحلية والشؤون الأمنية والعسكرية والخزينة العامة، كما عمدت على إلغاء المحاكم القنصلية الأجنبية والتي كانت عائقا في فرض السيادة الفرنسية القضائية والحد من الإمتيازات التجارية، وقد أجبرت بريطانيا على التخلي عن إمتيازاتها في تونس بإعتبار أن رعاياها أصبحوا خاضعين للإدارة الفرنسية³.

وقد عملت الإتفاقية على إلغاء الوزارات التونسية السابقة وأصبح سن المراسيم والتشريعات من مهام وصلاحيات المقيم العام الفرنسي "بول كامبون"، حيث كانت هذه الأخيرة تخدم مصالح المستعمرة الفرنسية بالدرجة الأولى كما عملت على توجيه الاقتصاد التونسي لخدمة مصالح المستعمرة⁴.

جمعت هذه الإتفاقية بين الفرنسي "بول كامبون" و"علي باي"⁵ عن الجانب التونسي، ونجد أن إتفاقية المرسى قد إقتبست من إتفاقيات سابقة منها إتفاقية 30 أكتوبر 1882م التي نصت على وضع تونس تحت الوصاية⁶ الفرنسية، وكذلك بيان 08 جوان 1883م والذي عدد مداخيل تونس وتسوية

¹ صالح العقاد، المغرب العربي... المرجع السابق، ص 192.

² يوسف درمونة، تونس بين الحماية والإحتلال، د.ط، دار اليقظة العربية، دمشق، مراكش، د.ت، ص 26، 27.

³ يوسف درمونة، تونس بين الإتجاهات، د.ط، دار الكتاب العربي، مصر، 1953، ص 71.

⁴ علي محجوبي، إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تر: عمر بن ضو وآخرون، د.ط، دار سراس للنشر والتوزيع، تونس، 1986، ص 88

⁵ علي باي: من بايات الأسرة الحسينية في تونس، نصب بايا عام 1882م، شهد عهده توقيع لمعاهدة المرسى، توفي 1888م. للمزيد ينظر: محمد بن خوجة، المصدر السابق، ص 129.

⁶ الوصاية: نظام إعتدته هيئة الأمم المتحدة بناء على توصية الحلفاء في مؤتمر يالطا والذي يقوم على إدارة الأقاليم التي تخضع لنظام الحماية بمقتضى إتفاقيات فردية لتنظيم شؤون أقاليم الخاضعة للوصاية. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج7، د.ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، 1994، ص2.

الديون التونسية وقد تم إلغاء كل من الإتفاقية والبيان، حيث أخذت إتفاقية جديدة متمثلة في إتفاقية المرسي التي عملت إلى جانب تنظيم الشؤون الإدارية والعسكرية وإلغاء اللجنة المالية التي تم تأسيسها عام 1869م وعملت الإتفاقية كذلك على تحمل نفقات الحماية بشكل غير مباشر¹.

أبرمت هذه الإتفاقية في 08 جوان 1883م بالمرسي بين الطيب علي باي وبين المقيم العام "بول كامبون" وجاء في هذه المعاهدة².

بنود المعاهدة:

- 1) - البند الأول: يسهل الباي للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها، والتكفل بإجراءات الإصلاحات الإدارية والعدالية والمالية التي ترى الحكومة الفرنسية الفائدة من إدخالها³.
- 2) - البند الثاني: تضمن الحكومة الفرنسية قرضا يعقده الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحد والبالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز قدره 17.550.000 فرنك، على أن تختار فرنسا نفسها الوقت والشروط المناسبة لهذه العملية، وتعهد الباي أن لا يعقد قرضا لحساب إيالة التونسية دون مسبق من الحكومة الفرنسية⁴.
- 3) - البند الثالث: يقطع الباي من مداخيل المملكة مبالغ اللازمة لضمان القرض الذي تضمنته فرنسا إقتطاع راتبه السنوي المقدر ب 1.200.00 فرنك لمخصصات الملك، وما زاد عنه يعين من مداخيل نفقات إدارة الإيالة ومصاريف الحماية⁵.
- 4) - البند الرابع: جاء هذا البند مكملا ومثبتا للمعاهدة السابقة إبرامها في 12 ماي 1881م ولا تغير الترتيب المتخذة سابقا وما يتعلق خصوصا بالغرامة الحربية.

¹ علي محجوبي، المصدر السابق، ص ص 88، 89.

² أحمد قصاب، تاريخ تونس المعاصر (1881 - 1956)، تع: حمادي الساحلي، ط1، شركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص 21.

³ تامر حبيب، المرجع السابق، ص 30.

⁴ يحي جلال، مدخل إلى العالم العربي الحديث، ط1، دار المعارف، مصر، د.ت، ص، 313.

⁵ احمد قصاب، المرجع السابق، ص 21.

5) – البند الخامس: تعرض هذه المادة على الحكومة الفرنسية لتوقيعه وتعاد وثيقة التصديق الى سمو الباي في أقرب وقت ممكن¹.

تمكنت فرنسا بمقتضى هذه الإتفاقية من بسط نفوذها على تونس، فإن كانت معاهدة 12ماي 1881م المتمثلة في معاهدة باردو قد جعلت فرنسا مسيطرة على شؤون الإيالة الخارجية، فإن معاهدة 08 جوان 1883م معاهدة المرسى مكنت فرنسا من التدخل في شؤون الداخلية للإيالة مع الإبقاء على سلطة الباي.

المبحث الرابع: مؤتمر برلين 1878م والمسألة الليبية

أسفرت كواليس مؤتمر برلين 1878م إحالة تونس تحت حماية فرنسا الأمر الذي أدى إلى غضب إيطاليا وخروجها من المؤتمر خالية اليدين، حيث شعر ساسة إيطاليا بضرورة البحث عن حليف يعترف بأطماع السياسة الإيطالية من خلال تأييده، خاصة وبعد تيقن إيطاليا من أن ساسة الدول الكبرى تعقد تحالفات ومعاهدات وإتفاقيات بينها لتأمين رغباتها الإستعمارية والمحافظة على مصالحها².

أثارت نتائج مؤتمر برلين 1878م إستياء إيطاليا بعد التسوية المتبادلة بين بريطانيا وفرنسا حيث تم منح تونس لفرنسا مقابل مصر لبريطانيا، وأمام خشية إنقلاب الأوضاع ولتخفيف الأزمة صرح وزير الخارجية البريطاني للسفير الإيطالي بإمكانية تعويض إيطاليا بطرابلس حيث قال: «لماذا تصرون على التفكير في تونس، لم لا توجهون أبصاركم صوب طرابلس» بهذه العبارة المصرحة من طرف وزير الخارجية البريطاني وجهت إيطاليا أنظارها نحو طرابلس حيث برزت هذه الولاية وإحتلت مكانة لها في الميدان التنافس الإستعماري³.

¹ خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ الدولة الوطنية ودولة الإستقلال، ج3، مركز الدراسات الاقتصادية والإجتماعية، تونس، 2005، ص222. (أنظر الملحق رقم 3 ص 120).

² مصطفى عبد الله بعيو، المعجل في تاريخ لوبيمان أقدم العصور الى الوقت الحاضر، د.ط، مطبعة رمسيس، الإسكندرية، د.ت، ص 109.

³ هنري أنيس ميخائيل، العلاقات الإنجليزية الليبية مع تحليل المعاهدة الإنجليزية الليبية، د.ط، الهيئة المصرية للجامعة لتأليف والنشر، القاهرة، 1970، ص ص15، 16.

إنتهجت بريطانيا سياسة التعويض لتحقيق مكاسبها في مصر وقبرص فبعد منح تونس لفرنسا، عوضت إيطاليا لتخفيف غضبها بمنحها طرابلس كترضية لها.

إن إشارة بريطانيا لإيطاليا بمنحها طرابلس تعد موافقة ضمنية لضم لولاية لها، حيث لم تقدم بريطانيا وثيقة مكتوبة خشية الإلتزام بذلك أمام الدول الكبرى فبعض تصريحات المسؤولين البريطانيين حول إيطاليا لم تخلو من أسلوب المراوغة ولم تعط صيغة الإلتزام القاطع¹.

إستطاعت الدبلوماسية الإيطالية العمل على تقوية نفوذها والإستفادة من تصريح بريطانيا لها ورغبة في إعطائها صفة الإلتزام الكامل قامت لإيطاليا من خلال سفيرها الإستفسار من الحكومة البريطانية حول إذا كان الاتفاق البريطاني - العثماني حول قبرص يحول دون قيام إيطاليا بغزو ولاية طرابلس، تم رد الحكومة البريطانية حول هذا الإستفسار بأن إلتزامنا تجاه الدولة العثمانية لا تحول دون القيام إيطاليا بهذا الغزو².

على إثر هذا سعت كل من إيطاليا وألمانيا لدعم علاقاتها بالأخرى وأدى هذا إلى عزل فرنسا والوقوف أمام توسعها من جهة، حيث لم يكن لألمانيا أي إتجاه نحو الشمال الإفريقي حيث ولاية طرابلس أو تونس.

واجهت إيطاليا صعوبة مع النمسا والمجر وهذا راجع عن تعارض مصالحهما الإستعمارية في منطقة البلقان والأدرياتيكي وسيطرة النمسا عن بعض الأجزاء من الأراضي الإيطالية، فبدعم من ألمانيا تم توقيع التحالف الثلاثي في 20 ماي 1882م والذي تضمن عزل فرنسا.

فقد نص البند الثاني منه: على أن تساعد النمسا وألمانيا إيطاليا في حالة هجوم فرنسا عليها وأن تساعد إيطاليا ألمانيا إذا حاولت فرنسا الهجوم عليها³.

¹ عزيز عبد مظلوم، المرجع سابق، 12.

² إياد ترکان، حنان طلال، "السياسة البريطانية تجاه أطماع فرنسا في ولايتي تونس وطرابلس 1830 - 1882"، مجلة آداب المستنصرية، العدد 71، العراق، 31 ديسمبر 2015، ص 18.

³ عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج 2، د.ط، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997، 183، 184.

ففي عام 1887م وصل فرانثيسكو كريس (francesco kirsbi) رئاسة الوزراء الإيطالية وسيطر على سياسة حكومته، فقد نوه بضرورة الحصول على إقرار صريح من دول الحلف بمطالب إيطاليا في ولاية طرابلس وأن تنال نصيبا في منطقة البلقان.

استمرت إيطاليا كعضو فعال في هذا الحلف إلى سنة 1891م، ويتم تجديد الحلف الثلاثي كل أربع سنوات حيث تم تجديده 03 مرات، عقدت إيطاليا خلاله العديد من التوسيات الدولية مع ألمانيا وفرنسا، والنمسا وبريطانيا وروسيا¹.

1- التسوية الإيطالية - البريطانية:

أمام التطورات الحاصلة والتي دفعت بريطانيا إيجاد دولة أقل شئنا من فرنسا لتجاورها في الولاية وهذا بسبب أن ولاية طرابلس الغرب أصبحت الفاصل الوحيد بين الوجود الإستعماري البريطاني والفرنسي في الساحل الإفريقي الشمالي.

أرسل الرحالة البريطاني (كوبر) الذي قام برحلة سنة 1895م - 1896م مستترا وراء دراسة الآثار والذي يرنوا في الحقيقة إلى دراسة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للولاية، دعى في تقريره جعل طرابلس عند زوال الدولة العثمانية تحت سيطرة دولة لإصطدم مصالحها مع مصالح بريطانيا².

أسرعت إيطاليا للحصول على رضا بريطانيا للحصول على حق في غزو ولاية طرابلس الغرب، وعلى هذا تأييد للرئيس الإيطالي "كريسي" بريطانيا في تصديدها لثورة "أحمد عرابي" في مصر سنة 1881م، وعلى إثر ما أبدته إيطاليا أرسلت الحكومة البريطانية للحكومة الإيطالية بريقة جاء فيها:

« إذا تغير الوضع القائم في حوض المتوسط فسيصبح إحتلال إيطاليا لطرابلس ضرورة ملحة حتى لا يصبح البحر المتوسط بحيرة فرنسية ».

¹ الحواس غربي، "مقدمات الإحتلال الإيطالي لليبيا 1911م (بناء التحالفات الدولية)"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مجلة دورية محكمة، العدد 12، ص 198.

² محمد محمود صالح، تاريخ أوروبا الحديث 1870 - 1914، د.ط، مطبعة شقيق، بغداد، 1968، ص 14، 15.

حصلت إيطاليا سنة 1882م على موافقة مبدئية حول الموضوع، تم عقد إتفاقية سرية بين الطرفين في 12 فبراير 1883م، إتفق فيها بالمحافظة على الوضع القائم في البحر المتوسط والبحر الأسود والأدرياتيک بالإضافة إلى تأييد كل منهما بما يتعلق بمصالحهما في مصر وطرابلس¹.

أيد وزير الخارجية البريطانية "إدورد جراي غراي" (Edward Gray) أطماع إيطاليا في طرابلس قائلا « إذا تغير الوضع القائم في حوض المتوسط فستصبح إحتلال إيطاليا لطرابلس ضرورة ملحة ». فقد أكد نفس الموقف البريطاني السابق المؤيد لمسألة إحتلال إيطاليا لطرابلس².

(2) - التسوية الإيطالية - الألمانية:

أجمحت ألمانيا عن رغبتها الإستعمارية الملحة في طرابلس سنة 1882م محاولة عزل إيطاليا لدخول في صراع مع فرنسا وبالتالي إستطاعت إقناع إيطاليا بالإنضمام للحلف الثنائي (ألمانيا- النمسا- المجر) الذي أصبح ثلاثيا سنة 1883م

ففي فيفري 1887م وقع بسمارك، إتفاقا ثنائيا مع إيطاليا إعترف بسمارك فيه بأحقية إيطاليا إحتلال طرابلس ویرقة³.

(3) - التسوية الإيطالية - الفرنسية:

لم تطمع فرنسا في طرابلس ولم يكن لديها أي ميول هناك الأمر الوحيد الذي سعت له فرنسا هو تأمين حدودها مع تونس ومن أجل هذا حاولت للوصول الى تسوية مع إيطاليا فقد وجدت الفرصة السانحة في ذلك سنة 1890م لإعتراف لفرنسا بوجودها في إثيوبيا مقابل تأييد فرنسا لإيطاليا على حرية التصرف في ولاية طرابلس الغرب⁴.

¹عبد المولى صالح حريز، "التمهيد للغزو الإيطالي وموقف الليبين منه"، مجلة بحوث ودراسات في التاريخ الليبي 1891 - 1913، ج2، طرابلس، 1988، ص 30.

² نفسه، ص 31.

³ مذكرات جيوليتي، الأسرار السياسية والعسكرية لحرب ليبيا 1911 - 1912، تع: محمد خليفة التليسي، ط3، منشورات الدار الجماهيرية، للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، 1986، ص ص 11، 12.

⁴ وليم اس. أسكيو، أوروبا والغزو الإيطالي لليبيا 1911 - 1912، تر: ميلاد مقرحي، منشورات مركز جهاد الليبي ضد الغزو الإيطالي، سلسلة الدراسات المترجمة (14)، 1988، ص ص 15، 17.

وفي سنة 1899م وعقب عقد الإتفاقية البريطانية - الفرنسية في 31 مارس من نفس السنة والتي نصت على إبقاء الباب مفتوحا لفرنسا في توسع داخل إقليم طرابلس أعاد هذا توتر العلاقات من جديد بين إيطاليا وفرنسا.

في سنة 1902م أعلن السفير بريار في روما أن إمكانية قيام صراع بين إيطاليا وفرنسا أصبح مستحيلا، حيث تبع هذا قيام إيطاليا وفرنسا بعقد تعهدات سرية إعترفت فيها هذه الأخيرة بإطلاق يد إيطاليا في طرابلس مقابل إحترام إيطاليا مصالح فرنسا في مراكش، وتدل الرسائل المتبادلة بين الطرفين في روما على توافق المصالح¹.

4- التسوية الإيطالية - النمساوية:

على إثر تجديد الحلف الثلاثي وعدت النمسا إيطاليا موافقتها الصريحة على حرية تصرف إيطاليا في طرابلس تضمن هذا تصريحاً مكتوباً، رغم أن هذه التعهدات لم تكن بغاية ضرورة هذا راجع للمادة التاسعة والعاشر سنة 1891م، حيث كان الموقف النمساوي أشد تأييدا لإيطاليا في ولاية طرابلس الغرب².

5- التسوية الإيطالية - الروسية:

تأخرت التفاهات بين هاذين البلدين بخصوص ولاية طرابلس الغرب فقد توصلت الدولتان إلى إتفاقيات في 1909م وعدت إيطاليا من خلالها تأييد روسيا في المضائق مقابل ترك روسيا إيطاليا حرة في ولاية طرابلس الغرب.

وعلى هذا تكون إيطاليا قد إستكملت إستعداداتها الدبلوماسية والسياسية وأصبحت مسألة إحتلال طرابلس مسألة وقت فقط³.

¹ عبد المولى صالح، المرجع السابق، ص 32.

² وليم اس. أسكيو، المصدر السابق، ص 32.

³ نفسه، ص 32.

الإستعداد العسكري لإحتلال ليبيا 1891م-1911م:

لم تسفر ظروف الدولة لقيام إيطاليا بعملية الغزو سنة 1891م، وخلال سنتي 1901م – 1902م أعادت إيطاليا دراسة الحملة العسكرية هذا المشروع نال من جهته موافقة وزير الخارجية بريني (Bernata) ومعارضة الرئيس الإيطالي زانارديلي (Zanardela) وعلى هذا أجلت عملية الغزو إلى سنة 1902م¹، وفي سنة 1904م قامت إيطاليا بعملية إنزال جيوشها على أراضي ولاية كل من درنه وبنغازي وطرابلس². 1902م³، وفي سنة 1904م قامت إيطاليا بعملية إنزال جيوشها على أراضي ولاية كل من درنه وبنغازي وطرابلس⁴.

ومع حلول عام 1905م وعلى إثر نشاط الدعاية الغيطالية ضد الدولة العثمانية ثم تأسيس بنك دي روما "Banco Di Roma" حيث شرع في نشاطه الفعلي إبتداء من سنة 1907م.

وقد عارض رجب باشا⁵ (1904م – 1909م) تأسيس هذا البنك، أصبح رأس مال هذا البنك يفوق 245 مليون ليرة إيطالية وأصبحت إستثمارات المصرف تشمل إنشاء مصنع لكبس الحلفاء بطرابلس ومطاحن الدقيق وغيرها.

ضغطت الحكومة الإيطالية في روما على السفير العثماني الذي أخذ يتوسط لها لدى الباب العالي بالتساهل مع بنك دي روما في خصوص شراء الأراضي وعلى هذا أوعز الباب العالي قبول بيع الأراضي للبنك الأمر الذي عارضه رجب باشا وحرص الأهالي على الشراء.

¹ سلام محمد علي حمزة الأسدي، "الغزو الإيطالي (بين التسويات الدولية والإستعداد العسكري)"، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 13، جامعة بابل، سبتمبر، 2013، ص 410.

² سالم فرج عبد القادر، "دور بنك دي روما "Banco Di Roma" في التمهد للغزو الإيطالي لليبيا 1907 – 1911"، مجلة جامعة سبها، المجلد 07، العدد 01، 2008، ص 42.

³ سلام محمد علي حمزة الأسدي، "الغزو الإيطالي (بين التسويات الدولية والإستعداد العسكري)"، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 13، جامعة بابل سبتمبر، 2013، ص 410.

⁴ سالم فرج عبد القادر، دور بنك دي روما "Banco Di Roma" في التمهد للغزو الإيطالي لليبيا 1907 – 1911، مجلة جامعة سبها، المجلد 07، العدد 01، 2008، ص 42.

⁵ رجب باشا (1904 – 1909): تولى عدة مناصب أثناء توليته لطرابلس مدة عشر سنين، تمثل عهده بقيامه بعدة إصلاحات، وقامت سياسته في ليبيا على أساسين: معارضة سياسة إيطاليا ونشر التعليم ومعارضة فتح بنك دي روما. للمزيد ينظر: الطاهر الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس، دار المحدودة، لندن، 1984، ص 34.

إن أهم ما قام به هذا البنك في الجانب الاقتصادي هو شرائه لأراضي الأهالي الأمر الذي سهل عملية الإستيطان بلخصوص فروع الخصاص بإستيراد الدقيق وغيرها إذ تضمن توفير قوت الجيوش مستقبلا، إضافة إلى إنتهاج إيطاليا سياسة تغلغل السلمي من خلال بعثة عسكرية سنة 1906م أوردتها على أن بعثة عملية مختصة بالآثار تمكنت هذه البعثة من وضع خرائط حرية لجميع المناطق التي مرت بها.

أوردت بعض المصادر أن جمعية الإتحاد والترقي سنة 1908م هي من جعلت الحل العسكري هو الخيار الوحيد لإيطاليا في إحتلال طرابلس كان رد فعل الشعب على هو عقد مؤتمر الخمس سنة 1910م¹، الذي حضره كل من مندوبون الخمس لطرابلس الغرب وزليتين ومسلاته وسرت، إذ قرروا قطع أي تعامل مع بنك دي روما .

كانت الظروف مواتية لإيطاليا من جميع النواحي محليا ودوليا للبدء بعملية الإحتلال سنة 1911م².

ومما سبق يتضح لنا أن مؤتمر برلين الأول 1878م عقد لأجل حل مشكل المسألة الشرقية حيث إستطاع بسمارك نقل مشاكل قارة أوروبا بتقسيم تركة الرجل المريض وهذا إرضاء لمطامع الدول الأجنبية حيث عقدت في كواليسه أخطر الصفقات أحالت لفرنسا فرض حمايتها على تونس سنة 1881م وكترضية لغريمها إيطاليا تم منح إيطاليا ليبيا والتي قامت بإحتلالها سنة 1911م وهكذا كانت صفقات المدرجة في كواليس المؤتمر من أخطر الصفقات والتي أنهت بعمر الدولة العثمانية وإحتلال قطري المغرب العربي.

¹ الطاهر الزاوي، المرجع السابق، ص 43.

² نيكولاي إيليتش بروشين، تاريخ ليبيا في نصف القرن السادس عشر ومطلع القرن العشرين، تر: عماد حاتم، منشورات دار الحديد المتحدة، بيروت، ص 387، 390.

الفصل الثاني:

مؤتمر مدريد 1880م وإنعكاساته على المغرب الأقصى

المبحث الأول : خلفيات إنعقاد مؤتمر مدريد 1880م

المبحث الثاني: إنعقاد مؤتمر مدريد وقراراته

المبحث الثالث: نتائج مؤتمر مدريد 1880م

المبحث الرابع: مؤتمر مدريد 1880م وإنعكاساته على العلاقات المغربية الأوروبية

شهد المغرب الأقصى خلال القرن التاسع عشر 19م توترا في علاقاته مع الدول الأوروبية، حيث سعت هذه الدول إلى التدخل في شؤونه الداخلية من خلال تثبيت نظام الإمتيازات بواسطة إتفاقيات ثنائية لامتكافئة مع المغرب نشأ عنها بروز مؤسسة الحماية القنصلية وتزايد عدد المحميين بصفة كبيرة والذي كان له إنعكاس في تردي أوضاع الاقتصادية والسياسية والإجتماعية والتي دفعت السلطان الحسن الأول لقعده مؤتمر دولي للحد من هذه الأزمة.

المبحث الأول: خلفيات إنعقاد مؤتمر مدريد 1880م

1- السياق التاريخي لفرض الحماية القنصلية بالمغرب:

يعود السبب الرئيسي لعقد مؤتمر مدريد 1880م إلى زيادة إستفحال الحماية القنصلية والتي ترجع جذورها أساسا للعديد من الإتفاقيات والمعاهدات التي عقدها سلاطين المغرب مع الدول الأجنبية بغية تسهيل التبادل التجاري وتطوير العلاقات الخارجية ورغبة من الدول الأجنبية في الحصول على إمتيازات تخولها في نهب خيرات المغرب¹.

أ- تعريف الحماية القنصلية ونشأتها:

تعرف الحماية لغة للدلالة على منع الآذى والدفاع² والحفظ والصيانة، فيقال حمى الشيء حميا وحماية (بالكسر) أي أنه دافع عنه ومنعه³، ويقال: هذا شيء حمى أي محظور لا يقرب⁴. أما في الإصطلاح الدبلوماسي، وعلى صعيد العلاقات العامة بين الدول: فهو "تفويض" يمنحه دولة لدولة أخرى تربطهما علاقات حيث يخول لها حماية رعاياها المقيمين أو المستوطنين بدولة لاتربطهما معها علاقات دبلوماسية بسبب خلافات إيديولوجية أو نزاعات عسكرية، ويسمح هذا لرعايا من التمتع بمختلف حقوق مواطني الدولة المقيمين على أرضها⁵.

¹ عبد الصمد المنصوري، "المحاولات الدبلوماسية المغربية للحد من مشكلة الحماية القنصلية بعد مؤتمر مدريد (1880م - 1888م) من خلال الوثائق المخزنية"، دورية كان التاريخية، السنة العاشرة، العدد 35، مارس، 2017، ص 17.

² ابن القطاع الصقلي، كتاب الأفعال، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1941، ص 160

³ أبادي الفيروز، القاموس المحيط، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1910، ص 1276.

⁴ الزخشي، أساس البلاغة، تح: عبد الرحيم محمود، ط1، دار المعرفة، لبنان، د.ت، ص 96.

⁵ إبراهيم كريديه، الحماية أصلها وتطورها، د.ط، شركة الطبع والنشر زاوية زققي فوزيو بوزانسي، الدار البيضاء، د.ت، ص 11.

أما في الميدان الاستعماري ومن الناحية السياسية فهي تعرف على أنها نظام إحتلال وهيمنة، يمكن أن تحتفظ الدولة المحمية من خلاله بنظام حكمها¹ ويقوم هذا النظام على معاهدات ثنائية بين الدول الإستعمارية ودولة ضعيفة تقوم خلال الدول الإستعمارية بفرض قوانينها وإخضاع الدول الضعيفة².

أما الحماية القنصلية فقد ظهرت في الأصل كإمتياز منح من طرف ملوك المغرب لبعض الدول الأوروبية، يحق بمقتضاه حماية هذه الدول لرعاياها ورعايا دول أجنبية أخرى ليست لها علاقة مع المغرب، حيث يتمتع الرعايا بنفس الحقوق التي يتمتع بها رعايا الدولة التي منحتهم حمايتها³.

ب- نشأة نظام الحماية القنصلية:

يعود ظهور الإمتيازات الأجنبية في المغرب الأقصى إلى النصف الأول من القرن 10هـ (النصف الأول من القرن السادس عشر 16 عشر ميلادي)، سعت خلاله الدول الأجنبية للحصول على إمتيازات في المغرب شبيهة بالإمتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية⁴ في عهد بايزيد الثاني⁵ (1481م - 1512م) وسليم الأول⁶ والتي كانت على شكل نشاط تجاري.

¹ عبد المجيد جلون، هذه مراكش، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة، مصر، 1999، ص 74.

² إبراهيم كريدية، المرجع السابق، ص 11.

³ نفسه، ص 12.

⁴ عبد الوهاب ابن منصور، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1873 - 1894)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1989، ص 20.

⁵ بايزيد الثاني: ولد 03 ديسمبر 1447م أمه جولبهار سلطانة ألبانية الأصل، وأبوه محمد الثاني ثامن سلاطين الدولة العثمانية، تم تنصيب بايزيد سلطانا في 22 أبريل 1481م. للمزيد ينظر: محفوظ مقديش، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تح: محمد محمود، مجلد 2، ط1، دار الغرب الإسلامي، (د.م.ن)، 1998، ص 32. وينظر أيضا: محمد أحمد محمد الثقفي، زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات وأثره في إضعاف الدولة العثمانية، رسالة ماجستير في تاريخ الحديث (منشورة)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2010 - 2011، ص 32.

⁶ سليم الأول: الملقب ب (ياووز) أي القاطع، وهو تاسع سلاطين الدولة العثمانية ولد سنة 1470م، إستولى على الحكم بعد خلع أبيه سنة 1512م، وأصبح يطلق عليه لقب خليفة المسلمين، توفي في 22 سبتمبر 1512م. للمزيد ينظر: علي بن محمد اللحمي الأشيلي، الدر المصان في سيرة المظفر سليم خان، تح: هانس أرنست، د.ط، دارإحياء الكتب العربية، القاهرة، 1962، ص ص 7 - 8.

تزايد نفوذ الدول الأجنبية على توقيع إتفاقيات تجارية مع المغرب تحمل في مضامينها إمتيازات فقد رأى السلطان محمد بن عبد الله¹ أن هذه الإمتيازات لا تشكل خطرا على البلاد، وقد حوت فصول هذه المعاهدات مايعطي الحق للأجانب في تحول في أصقاع المغرب والإستقرار في مدنه دون الحصول على رخصة مسبقة أو تأشيرة ومن بين فصولها أيضا ما يبيح للأجانب من بين الوطنين السماسرة لترويج تجارتهم ويعفيهم من المغارم والتكاليف التي يفرضها المخزن²، وحتوت بعضها على فصول تمنح إمتيازات قضائية أقصت فيه القضاء المغربي من النظر في النزاعات بين الأجانب والرعايا المغاربة على أرض المغرب مطالبة بحضور القنصل الأجنبي هذه القضايا³.

ومن أبرز المعاهدات التي حصلت بموجبها دول الأجنبية على إمتيازات قضائية وسياسية:

المعاهدة السويدية عام 1763م والتي أمنت حماية أرواح وأصول الرعايا السويدين في سائر الموانئ والمدن الساحلية المغربية⁴، أما معاهدة 28 ماي 1767م مع فرنسا جاء في مضمونها حصولها على حرية التنقل للفرنسيين برا وبحرا وإعطائهم حق التمثيل القنصلي بالإضافة إلى البندين الثاني عشر والثالث عشر الذي يحوي على إمتيازات قضائية ونص على إسقاط حق القضاء المغربي في الفصل في النزاعات بين الفرنسيين والمغاربة تحال فيها القضية للسلطان وحاكم المدينة التي وقع فيها النزاع حيث لا يستطيع القاضي الحكم إلا في حالة إذا كان المدعي فرنسي أما إذا كان المدعي مغربي فإن الفصل في القضية يكون من طرف القنصل الفرنسي⁵.

¹ محمد بن عبد الله: ولد سنة 1721م بمكناس بويوع بعد وفاة والده سنة 1757م وهو في سن 25 سنة، توفي 1790م. للمزيد ينظر: ابن زيدان عبد الرحمان السجلماسي، إتخاف اعلام الناس بجمال أخيار حاضرة مكناس، ج3، ط1، مطابع إديال 1990، الدار البيضاء، 1990، ص ص 179 – 184.

² المخزن: نعني به الهيئة الإدارية وتراتبية الاجتماعية يتكون من 3 جماعات الأول يحمل إسم وزير وحاجب والثاني يعبر عن السياسة المرسومة وتذيعها بين الناس يقون بهذا الكتاب والموزعون على الدواوين والثالثة تختص بتنفيذ الأوامر وإعداد الوسائل المالية والعسكرية. للمزيد ينظر: عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، ج2، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 2000، ص 209.

³ محمد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول 1873 – 1894، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1979، ص 20.

⁴ عبد الرحمان ابن زيدان، إتخاف ...، المصدر السابق، ص ص 265، 276.

⁵ نفسه، ص ص 277-283.

كما منحت المعاهدة الدانماركية سنة 1767م نفس الإمتيازات لرعايا وتجار الدنمارك¹.
وجاء في بنود معاهدة البرتغالية 1773م نفس إمتيازات بنود المعاهدات السابقة، وحصلت هذه على حق إستيراد السلع وتصديرها².
وعقد معاهدة مع إسبانيا سنة 1767م نصت على السماح للرعايا الإسبان بالصيد في سواحل المغرب³.

إن مضامين نصوص هذه الإتفاقيات التي أبرمتها المغرب مع الدول الأجنبية سمحت لنا بإستنتاج أن هذه الدول الأوروبية إستغلت هذه الإتفاقيات التي أدت إلى إستفحال وترسيخ الإمتيازات الأجنبية.
أدت معركة إيسلي 1844م إلى إنحزام المغرب أمام فرنسا اضطرت خلاله الحكومة المغربية⁴ أمام ضغط الفرنسيين إلى قبول الصلح بتجديد المعاهدة التجارية وتضمينها شروطا جديدة وأمام هذا أخذت الدول الأوروبية مثل إسبانيا وبريطانيا سنة 1852م إلى إبرام معاهدتين الأولى بتاريخ 1852 معاهدة سلم شملت 38 شرطا ومعاهدة تجارية سنة 1856م تضمنت 15 شرطا حصلت بموجبها بريطانيا على عدة إمتيازات منها حق حرية التنقل والسكن في أبقاع المغرب ومكنت رعايا الأوربيين في المغرب من الحصول على إمتيازات قضائية تتلخص في إعفاء المحميين من دفع الضرائب والمثول أمام القضاء المغربي⁵.
إستغلت إسبانيا أحداث سبتة 1859م لشن حرب على المغرب ووجدت فرصة على إثر رفض السلطان "محمد بن عبد الرحمان"⁶ الإنصياع لمطالبها فقامت بإحتلال تطوان وأجبرت المخزن على

¹ عبد الرحمان ابن زيدان السجلماسي، إتخاف...، المصدر السابق، ص ص 283 - 290.

² نفسه، ص ص 290، 297.

³ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج3، د.ط، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1994، ص 114.

⁴ حسن أحمد الحجوي، العقل والنقل في الفكر الإصلاحي المغربي، ط1، المركز الثقافي الغربي، الدار البيضاء، المغرب، 2003، ص 45.

⁵ عبد الرحمان ابن زيدان السجلماسي، إتخاف...، المصدر السابق، ص 230.

⁶ محمد بن عبد الرحمان: هو محمد بن عبد الرحمان بن عبد الله بن إسماعيل بويغ في 28 أوت 1859م شهد عهده حرب تطوان ضد الإسبان، توفي سنة 1873م بمراكش. للمزيد ينظر: عبد الرحمان ابن زيدان السجلماسي، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، د.ط، المطبعة الاقتصادية بالرباط، المغرب، 1937، ص 70.

رضوخ لشروط الهدنة¹، تمثل الصلح المنعقد بين إسبانيا والمغرب في أبريل سنة 1860م الذي كان من شروطه توقيع معاهدة تجارية ضمنت 64 شرطاً² وقعت في 20 نوفمبر 1861م من أهم بنودها التعريفات الجمركية، وتسهيل التجارة بين البلدين وحصول قناصل إسبانيا على خصوصية تامة في أحكامهم بإضافة لإعفاء من تكاليف المالية والمحاكم القنصلية وحصانة الأشخاص والممتلكات الإسبانية³، فقد كانت المعاهدة أول معاهدة ورد فيها مصطلح الحماية.⁴

أثارت هذه المعاهدات والإتفاقيات الموقعة بين المغرب وبريطانيا وإسبانيا حفيضة فرنسا إذ طالبت سنة 1863م⁵ بعقد إتفاق مع المغرب بواسطة ممثلها في طنجة بكالار (Béclard) الذي نص على تنظيم ممارسة حق الحماية الذي إكتسبته فرنسا سنة 1767م وبموجب هذا الإتفاق حصل كل منزل فرنسي على سمساران محليان يتمتعان بالحماية ولا يخضعان للقضاء المحلي⁶، بالإضافة على نيل فرنسا حقها في تتبع القبائل الجزائرية، كما ضفرت بحق منحها حمايتها للمغاربة الذي يقومون بأعمال تجارية لها، كما أمدت الحق لكل وكالة تجارية في إتخاذ محميين⁷.

2- أصناف المحميين:

أمام ضعف دولة المغربية إقتصاديا وسياسيا وزيادة إستفحال الحماية القنصلية زاد عدد المحميين وتعددت أصنافهم:

يقسم المحميين إلى خمسة أنواع:

¹ محمد كتيب، المحميون، ط 1، كلية الآداب كالعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، 2011، ص 85.

² إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص ص 243، 244.

³ عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص 17.

⁴ الحماية: شكل من أشكال الإستعمار، وهو النظام الذي يتم بمقتضاه وضع دولة تحت كنف دولة أخرى بحمايتها من الإعتداء عليها حيث يسنده وجود عسكري فعلي للدولة الحامية. للمزيد ينظر: يحي محمد نبهان، معجم مصطلحات التاريخ، ط 1، دار يافا، الأردن، 2008، ص 124.

⁵ عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص 17.

⁶ فارس محمد خير، المسألة المغربية 1900 - 1912، د.ط، مكتبة دار الشروق، بيروت، د.ت، ص 27.

⁷ صلاح العقاد، تاريخ المغرب ...، المرجع السابق، ص 207.

- (1) – المجنسون: يقصد بهم المغاربة المتحصليين على جنسية أجنبية حفاظا على مصالحهم المادية¹، ويقتضي الحصول عليها بطرق منها: الإقامة في بلد أجنبي لعدة شهور، الزواج من أجنبي أو التجنيد في الخدمة العسكرية، فأثناء عودتهم للمغرب يتمتعون بنفس حقوق الأجانب وكان معظمهم ينتمي إلى اليهود².
- حيث عارض المخزن هذا الإمتياز وطالب بإلغائه إلا أن الدول الأجنبية كانت تقدم تسهيلات وتؤيد موقف هؤلاء المجنسين³.
- (2) – المحميون القنصليون: ويقصد بهم المغاربة العاملون في القنصليات كالمترجمين والأعوان والكتاب والخدم والحرس والجواسيس ومن بعض المحميين التابعين للقنصل بونلدى الإسباني⁴. منهم: كاتبقائمة المحميين سنة 1886م "محمد عمر المديوني" و"سعيد بوشعيب بن المنصر المسعودي المديوني" الذي شغل منصب عون⁵.
- (3) – المحميون الإستثنائيون أو التعسفيون: ينتمون لفئة التجار، وغايا من اليهود المغاربة ولاعلاقة لهم بالعمل في القنصليات والوزراء وكان لابد أن يتجاوز عددهم 12 محميا لكل دولة⁶.
- (4) – المخالطين: يقصد بهم المغاربة الذين منحوا للأجانب حق مشاركتهم في أعمال الفلاحة حيث يمنح رأس المال للأجنبي أما الخبرة والعمل فتمنح للمغربي⁷.
- (5) – السماسة أو السمسار: هم وسطاء بين القناصل والرعايا يقومون بدور الوسيط التجاري بين المغاربة والتجار الأجانب حيث يقوم السماسرة بشراء السلع من مواد خام مغربية وتسويق السلع الأوروبية في الأسواق القروية المغربية.

¹ مصطفى ابوشعراء، الإستيطان والحماية بالمغرب، ج1، د.ط، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، 1984، ص 421.

² إبراهيم كريدي، المرجع السابق، ص 18.

³ عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005، ص 116.

⁴ إبراهيم كريدي، المرجع السابق، ص 18.

⁵ مصطفى ابوشعراء، ج2، المرجع السابق، ص 876.

⁶ نفسه، ج1، ص 421.

⁷ عائشة القرشي، "نظام الحماية القنصلية والدبلوماسية وتأثيره على العلاقات بين المسلمين واليهود بالمغرب القرن التاسع

عشر وأوائل القرن العشرين"، مجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد04، العدد05، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء،

المغرب، 2020، ص 91.

فقد شل هذا الإمتياز الدولة المغربية ومن بين السماسرة نذكر "عبود بن الحاج محمد بن علال البوعمري المديوني".

إن منح مثل هذه الإمتيازات فتح للدول الأجنبية باب المغرب في تدخل في شؤونه إقتصاديا¹.

3- أهداف الحماية القنصلية:

دفع المغاربة أنفسهم للإنتواء تحت حماية الأجنبي لعدة أسباب والتي خدمت الطرف الأجنبي الذي أغرق المغاربة بالحماية وخلفت أضرارا في شتى المجالات، سعى كل طرف إلى تحقيق أهدافه من وراء إستغلال نظام الحماية القنصلية.

كان هدف الطرف المغربي من الحماية القنصلية لجوء عدد من الموظفين لدى الحكومة المغربية إلى ممثلي الأجانب لتوسط لهم لدى المخزن ليدفع رواتبهم، كما قام العديد منهم بإحتجاجات سلمية أمام أبواب القنصليات والسفارات الأجنبية مطالبين الحكومة المغربية بتسديد رواتبهم وتحديد ملاسهم².

أما بالنسبة للمواطنين المغاربة فقد عانوا من دفع الضرائب التي فرضها المخزن والذي إعتد في جلب مداخليه على ما يجمع من مكوس الأبواب والأسواق والجزية المفروضة على اليهود³ وإيجارات العقارات، فقد وجد الأهالي أنفسهم وسط تسلط وظلم الولاة الذين فرضوا تحصيل الجباية والأعشار في الأرياف حيث رأى الأهالي أن المنفذ الوحيد أمامهم هو اللجوء للحماية⁴.

كما هدف الطرف الأجنبي من إستفحال نظام الحماية القنصلية والتي أصبحت إحدى أدواته في تحقيق مصالحه بالمغرب وزيادة نفوذه حيث بموجب المعاهدات والإتفاقيات التي عقدتها الدول الأجنبية

¹ مصطفى ابوشعراء، ج2، المرجع السابق، 876.

² إبراهيم كريدته، المرجع السابق، ص 16.

³ عبد الرحمان المودن، البوادي المغربية قبل الإستعمار، د.ط، منشورات كلية العلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب، 1925، ص 351.

⁴ دلندة الأقرشة، جمال بن طاهر، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، د.ط، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003، ص 208.

مع المغرب¹ أغرقت السلع الأجنبية الاسواق المغربية وحولت يد المغربي المنطوي تحت حمايته كسلاح ضد المخزن هذا ما أدى لتكوين طبقة هشّة من المغاربة وكسر روابط بين الأهالي والمخزن².

4- تدخلات سلاطين المغرب للحد من ظاهرة الحماية القنصلية:

سعى سلاطين المغرب قبل عقد مؤتمر مدريد 1880م للحد من الأضرار التي خلفها إستفحال نظام الحماية القنصلية بالمغرب ، وقد أمر السلطان عبد الرحمان نائبه "محمد الخطيب"³ بتوجيه رسالة في مارس 1854م إلى بعثات الدبلوماسية بالمغرب مطالبا فيها بضرورة إرجاع الحماية القنصلية إلى نهجها الحقيقي وعدم تحرف بنود إتفاقية 1767م المبرمة مع فرنسا⁴.

أما السلطان محمد "بن عبد الرحمان" فقد تأمل من بريطانيا تطبيقها لبنود إتفاقية 1856م والتي نصت لتقديم وعود بتعزيز الاقتصاد المغربي مما يؤهل المغرب في حصر الحمايات القنصلية، ومنحها لعدد قليل من المغاربة العاملين في القنصليات⁵ بالإضافة لتصريح "بكلار" لنائبه السلطان "محمد بركاش"⁶ بطنجة بإقدامه العمل على تقليص الحماية القنصلية التي نصت عليها تسوية 1863م.

إلا أن سنة 1868م حملت زيادة منح الحمايات لمن يرغب فيها⁷ من طرف ممثلي الدول الأجنبية وأمام هذا أرسل "محمد بن عبد الرحمان" إلى السيد "ديرموندهاي" طالبا دعم بريطانيا في تقديم حل للحد من مشكلة الحماية القنصلية⁸.

¹ محمد القبلي، المرجع السابق، ص 470.

² علال الفاسي، الحماية في مراكش من الوجة القانونية، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة، مصر، 1948، ص 5.

³ محمد الخطيب: هو محمد بن عبد الله الخطيب، تم تعيينه من طرف السلطان عبد الرحمان بصفة موظف خاص بدار النيابة وعين نائبا للسلطان بطنجة تلقد هذا المنصب مدة 20 سنة. للمزيد ينظر: محمد داود، مختصر تاريخ تطوان، ط1، المطبعة المهديّة، المغرب، 1955، ص 311 - 312.

⁴ الطيب بياض، المغرب والضريبة والإستعمار، د.ط، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الرباط، المغرب، 2011، ص 185.

⁵ محمد القبلي، المرجع السابق، ص 469.

⁶ محمد بركاش: ولد سنة 1812م وهو محمد بن عبد الرحمان بركاش، تولى عدة مناصب أهمها أمين بالدار البيضاء، وتقلد منصب محمد الخطيب خلفا له، والمتمثل في أشغال النيابة. للمزيد ينظر: مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في المغرب القرن التاسع عشر، ط1، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، 1995، ص 35.

⁷ عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص 59.

⁸ نفسه، ص 60.

وعند إعتلاء الحسن الأول العرش بادر في تطويق داء الحماية القنصلية ومن خلال تعيين "محمد الزبدي الرباطي" رئيساً على البعثة الدبلوماسية المرسله للدول الأجنبية الذي تنقل في صيف 1877م بين مختلف عواصم بلجيكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإجراء محادثات مع حكومة الدول من أجل وضع حد في إصراف الدول الأجنبية في منح الحماية القنصلية¹.

وقد أشار الزبدي إلى ضرورة حصر الحماية في المستخدمين لدى القنصليات، وإتخاذ التجار الكبار سمساران لكل تاجر على أن يكونوا من أهل المراسي وتسقط الحماية عن أهل البادية لم تظفر هذه السفارة سوى بعود كسابقتها وعادت أدرجها خائبة².

أدرك حسن الأولى عدم جدوى التفاوض مع كل حكومة على إنفراد وضرورة نقلها إلى محادثات جماعية أو دولية وعلى هذا قام نائب السلطان "محمد بركاش" بدعوة جميع ممثلي نواب الدول الأجنبية وعرض عليهم مذكرة تضم تسعة عشر مطلباً طالب فيها بقبولها أو تعديلها بحيث تؤدي للقضاء على الحمایات الغير قانونية³ وفي هذا الإطار تم عقد بمدينة طنجة عقد مؤتمر من 09 جويلية إلى 10 أوت 1877م إستمر مدة شهر عقدت خلاله عشر جلسات نوقشت فيها العديد من التعديلات المقدمة من طرف نائب السلطان "محمد بركاش"⁴.

حصل ديرمونداهي على تأييد الدنمارك وبلجيكا والسويد والنمسا وألمانيا والنرويج على إثر الإقتراح الذي وضعه للحد من الحماية القنصلية، إصدطم بمعارضة ممثل فرنسا توالى المحادثات دون التوصل الى نتيجة وهذا بسبب مماثلة الدول في إتخاذ أي موقف من شأنه المساس بمصالحها داخل المغرب الأقصى، لذلك حاول "ديرمونداهي" إقناع المخزن وحكومته بقبول فكرة عقد مؤتمر دولي لمعالجة

¹ إبراهيم كريدبي، المرجع السابق، ص 33.

² عبد السلام بن عبد القادر بن سودة، إتحاف المطالع بوفيات اعيان القرن الثالث عشر والرابع، تح: محمد حقيق، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص 256.

³ إبراهيم كريدبي، المرجع السابق، ص 33.

⁴ إدريس الجعيدي السلوى، إتحاف الأخبار بغرابة الأخبار، تح: العربي معينو، ط1، دار السويدي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 30.

قضية الحماية، وإزاء خيبة الأمل قبل السلطان حسن الأول وطاقمه الدبلوماسي بفكرة قبول عقد مؤتمر دولي آخر خارج المغرب¹.

المبحث الثاني: إنعقاد مؤتمر مدريد 1880م وقراراته

1- ظروف إنعقاده:

بعد فشل المحاولات التي قام بها السلطان "عبد الرحمان" و"الحسن الأول" في سبيل تطبيق الحماية القنصلية للمغرب والتخفيف من آثارها السياسية والاجتماعية، لسيما بعد عجز المذكرة المقدمة من طرف وزير خارجيته "بركاش" في مؤتمر طنجة 1877م والتي لم تلقى أي رد فعل إيجابي وإدراك السلطان ضرورة تطوير البحث في موضوع الحماية من العمل الفردي إلى الجماعي²، فقد جاء إقتراح السفير الإنجليزي "ديرموندهاي" الذي نوه بعقد مؤتمر خارج المغرب نفى منه حضور الممثلون المعتمدون بطنجة وذلك لحل مشكلة الحماية، حيث إقتنع السلطان حسن الأول وايد فكرته بناء على الضمانات المقدمة له، ولتجسيد هذه الفكرة سافر "ديرموندهاي" عام 1879م إلى لندن من أجل إجراء مباحثات مع وزارة الخارجية البريطانية في موضوع الحماية الدبلوماسية وقدم عرض عقد مؤتمر دولي خارج المغرب³.

ومن الأسباب التي جعلت السلطان "حسن الأول" يأيد فكرة عقد مؤتمر دولي خارج المغرب الأقصى لمناقشة فكرة الحماية القنصلية:

- تجاهل وإسراف التجار والقناصل في منح الحماية للمغاربة وإحباط الحسن الأول وطاقمه الدبلوماسي بعد فشل محادثات طنجة في الوصول إلى حل للحد من ظاهرة الحماية القنصلية⁴.

¹ أمل عجيل، قصة وتاريخ الحضارات العربية (ليبيا، السودان، المغرب)، د.ط، بيروت، لبنان، 1999، ص ص 39 - 40.

² عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 117.

³ Heneri Cambon, **Histoire du maroc**, Hachette Coulommiers, imp, braidard et taupin, 1952, p 93.

⁴ إبراهيم كريد، المرجع السابق، ص 44.

- إستحواذ ديموندهاي مكانة مميزة بين الدبلوماسيين¹ من خلال مواقفه المتميزة في الدفاع عن المخزن في مؤتمر طنجة 1877م الأمر الذي أدى إلى ثقة السلطان الحسن الأول به².

وجه هاي إهتمامه بعقد هذا المؤتمر، لأن بريطانيا سعت من وراء دعمها للمغرب في الحد من مساوئ الحصانة الدبلوماسية إلى تحجيم النفوذ الفرنسي، وحرص هاي للمحافظة على المصالح الاقتصادية البريطانية لتأمين تجارتها في المغرب³ بالإضافة لسوء إستخدام الغير قانوني للحصانة الدبلوماسية والذي دفع هاي لتوضيح ذلك بمذكرة أرسلها إلى وزارة الخارجية الدبلوماسية تتضمن المطالب المغربية موضحا حالة التي ستسود البلاد في حالة الإستمرار بإستغلال هذا الإمتياز ومنح المغاربة حصانة الدول الأجنبية الذين في خدمة القناصل ونوابهم.

موضحا في ذلك ممثل دولة إيطاليا "ستيفانو سكوفاصو" الذي منح لثلاثين شخصا من أثرياء اليهود والمسلمين بطنجة الحصانة الدبلوماسية الذي ترواح عددهم مائة وثلاثين إلى مائة وخمسين فردا⁴.

وفي 07 أكتوبر 1879م تمت الموافقة على عقد المؤتمر حيث وجه وزير الخارجية البريطانية "مركيز ساليزبوري (Marquis Salisbury) رسائل إلى سفراء بريطانيا المعتمدين لدى دول أوروبا والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية، لحضور هذا المؤتمر لمناقشة قضية الحماية القنصلية، وقد شرح في هذه الرسائل، رأي الحكومة البريطانية التي أن إستمرار المباحثات في طنجة، لن يؤدي إلى إتفاق حول المسائل التي لم يتم الفصل فيها، وإذا لم تعمل الحكومات المعنية في إرسال تعليمات ترضي المخزن عن طريق ممثلها، فإن أفضل حل هو عرض المسألة على لجنة أو عقد اجتماع خارج المغرب حيث يمثل المغرب عن طريق مندوب أو مندوبين مفوضين لهذا الغرض⁵.

¹ روجز، (ب.ج)، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية، تر: يونان لبيب رزق، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1981، ص 271.

² ابراهيم كريد، المرجع السابق، ص 44.

³ مصطفى بطراوي، تغلغل الأجنبي في المغرب الأقصى من خلال نظام الإمتيازات، رسالة دكتوراه تاريخ حديث ومعاصر، (منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2017، ص 75.

⁴ نفسه، ص 76.

⁵ عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص 77.

وقمت إقامة الاجتماع في مدريد بناء على اجتماع ساليبورى حيث رأت بريطانيا أن مدريد هو المكان المناسب حيث أنها أقرب العواصم الأجنبية للمغرب، إضافة إلى إهتمام الحكومة الإسبانية التي أضرمت ميلا خلال مباحثات طنجة للحد من الحماية القنصلية غير القانونية والوصول إلى تسوية عادلة للقضية¹.

وقد جاء إقتراح مدريد لعقد المؤتمر لإرضاء كبرياء إسبانيا وتحقيق هدف بريطانيا الذي ينص على منع تقارب بين إسبانيا وفرنسا خلال الاجتماع²، هدفت بريطانيا إلى عزل فرنسا دوليا حيث تزعمت هذه الأخيرة معارضة إنعقاد المؤتمر كما عارضه اليهود المغاربة وهذا خشية أن يسلب منهم الإمتيازات التي تحصلو عليها.

رحبت إسبانيا بإقتراح الحكومة البريطانية بعقد المؤتمر مدريد وهذا لضمان مساندة بريطانيا كدولة عظمى لها، حيث لم ترغب في أن تطرح قضية المغرب في مؤتمر دولي دون أن تستفيد من الموضوع وجهت إسبانيا في 10 أفريل دعوة بعد قبول الدول المعنية لحضور المؤتمر لمناقشة قضية الحماية القنصلية³.

2- إفتتاح المؤتمر:

عقد المؤتمر إجتماعا تمهيدا بقصر رئاسة الحكومة بمدريد يوم السبت 16 ماي 1880م⁴، ترأسها رئيس وزراء "ديل كاستيو" ومثلها في المؤتمر⁵.

حضرت الدول التي وافقت على الدعوة، حيث لم يستظهر الممثلين وثائق التفويض ماعدا الدول (المغرب، إسبانيا، الولايات المتحدة، إنجلترا، هولندا، البرتغال) وصرح ممثل البرتغال عدم تلقي الرد من حكومته بسبب عدم وجود تمثيل دبلوماسي لها في المغرب، ولهذا تم الاتفاق على تأجيل الاجتماع إلى يوم الأربعاء 19 ماي 1880م

¹ عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص 78.

² نفسه، ص 78.

³ إبراهيم كريديه، المرجع السابق، ص 47.

⁴ عبد الرحمان ابن زيدان السحلماسي، العلاقات السياسية للدولة العلوية، ط1، المطبعة الملكية الرباط، 1999، ص 190.

⁵ إبراهيم كريديه، المرجع السابق، ص 49.

وقد إتفق في الجلسة التمهيدية تجنب أي تأجيل آخر، كما تم الاتفاق على أن تكون اللغة الفرنسية لغة المؤتمر¹.

إفتتح المؤتمر أشغاله في 19 ماي 1880م بمشاركة 15 دولة وهي (بريطانيا، فرنسا، إسبانيا، النمسا، هولندا، ألمانيا، البرتغال، إيطاليا، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الدنمارك، السويد، بلجيكا، برازيل، المغرب)²

مثل المغرب في هذا المؤتمر: السيد محمد بركاش رئيس الوفد المغربي ورافقه عبد الكريم بريشة، والوزير سكيرج المكلف بالترجمة³.

أما فيما يخص ممثلي الدول الأجنبية: فقد رأت إسبانيا أن لا يكون ممثلي الدول الأجنبية من نفس ممثليها في مؤتمر طنجة 1877م⁴.

قدم محمد بركاش مطالب 1877م تتخللها بعض التعديلات، حيث جمعت مطالب المغرب بين نصوص المعاهدة المغربية الإنجليزية سنة 1856م والإتفاقية المغربية الإسبانية سنة 1861م وبين المغرب وفرنسا سنة 1863م في إطار ما يسمى بالتسوية المحلية⁵.

3- جلسات المؤتمر:

عقد المؤتمر " ستة عشر " 16 جلسة آخرها جلسة 03 جويلية⁶ وإنحصر النقاش في قاعة المؤتمر بين ممثل المغرب السيد محمد بركاش وممثل فرنسا ألفيس أميرال جوريس (Levice – Amiral jourés) فقد سعى محمد بركاش إلى تقليص حرية التجار الأوروبيين في إختيارهم للسماسة⁷ وأن يكون إختيار

¹ عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص 94.

² أمل عجيل، المرجع السابق، ص ص 138، 139.

³ الصديق بن العربي، كتاب المغرب، ط 3، دار الغرب الإسلامي، د.م.ن، 1984، ص 94.

⁴ للمزيد في خصوص ممثلين لدول الأجنبية، ينظر: عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص 94.

⁵ محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص 213.

⁶ عبد الرحمان ابن زيدان السجلماسي، إتخاف...، مصدر السابق، ص 189.

⁷ محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص 213.

ممثلي الدول الأجنبية لمستخدميهم من بين موظفي المخزن، إضافة إلى إلزام السماسرة والرعايا الأجانب والمحامين العاملين في الفلاحة بتأدية الضرائب وغيرها.

وقد سعى بركاش إلى إخراج المخالطين من قائمة المحميين، حيث تقتصر حرية الأجانب في إختيارهم للمخالطين محدودة، والقصد وراء ذلك عدم إختيارهم من بين سكان البادية والمدن الداخلية ولا منيين موظفي المخزن وهذا تجنباً من إطلاع الأجانب على أسرار البلاد الداخلية الذي يؤدي إلى تدخل في الشؤون الداخلية للمغرب وهذا بدعوى الدفاع عن المصالح التجارية وحفظ الحقوق الخاصة¹.

أما ممثل فرنسا "أمرال جوريس" فقد إستعمل التهديد، حيث تلقى تعليمات من حكومته بعدم التنازل عن الإمتيازات التي سبق وأن حصلت عليها فرنسا²، وأصر على التصريح بنظرية التآمر على فرنسا، وأوضح أن هدف السياسة البريطانية والإسبانية من عقد هذا المؤتمر، هو إنتزاع كلي للإمتيازات التي إكتسبتها حكومته من المغرب، وأورد مطلبه في التنازل عن حق دفع الرعايا الأجانب للضريبة الزراعية بمنحهم حق تملك العقار³.

أما الحكومة البريطانية، كانت مواقفها مساندة للمغرب ولم يكن لمدوبها ساكفيل وسيت Lionel (Sokille West) أي دور إيجابي فمختلف تدخلاتها جاءت لحفظ مصالح دولته، فلم يتلقى أي مساندة ودعم من حلفاء حكومته ومؤيدي المطالب المغربية أثناء مباحثات طنجة⁴، وقد أدرك ساكفيل وسيت أن نجاحه في بقية المطالب يكمن وراء ضغطه على المدوب الفرنسي للموافقة على الحد من قضية التجنيس⁵.

أما موقف إسبانيا، فرغم ما أظهرته من التفهم خلال مباحثات طنجة لمطالب المخزن المغربي وإيجاد حلول إيجابية لمسألة الحماية القنصلية عن طريق ممثلها كاستيلو (Canovas Del Castillo) بدلا

¹ عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص 96.

² Abun-nasr jamil, A **History of the Maghrib**, London Cambridge University Press, 1987, p.p 83 – 84.

³ Ibid, p84.

⁴ Ibid, p86.

⁵ Ibid, p 100.

للمزيد في التفاصيل، ينظر : البراز محمد الأمين، "تفاحش المشكلة الحماية القنصلية بعد مؤتمر مدريد"، مجلة دار النيابة، العدد 01، جانفي، 1984، ص 74.

من أن ينحاز إلى دعم مندوب المغربي والبريطاني، إقتصرت تدخلات حول التوفيق بين المصالح البريطانية والفرنسية.

كما كان تبرير هذا الأخير أنه لا يرغب في إثارة غضب أي دولة من الدول المشاركة في المؤتمر باعتبار أن دولته هي المضيفة ولكن السبب الحقيقي وراء هذا يكمن في الضغط الشديد على الحكومة الإسبانية من قبل المؤسسات الاقتصادية في إسبانيا خاصة مالقة وقادس¹.

أما الوفد المغربي، فبقي مكتوف الأيدي في الدفاع عن مطالبه أمام المعارضة الشديدة الراضة لمطالبه طوال جلسات المؤتمر، حيث لم يكن بإمكانه الوقوف في وجه تحالفات ممثلي الدول الأجنبية، هذا ما أدى لرضوخ المندوب محمد بركاش بسهولة لطلب مندوب إسبانيا ورئيس المؤتمر كاستيلو لسحب مطالب المغرب².

أسفرت جلسات المؤتمر، بتوقيع معاهدة يوم 03 جويلية 1880م، حددت هذه المعاهدة قانون الحماية والتجنيس وتضمنت ثمانية عشر بندا، فإذا كانت هذه الإتفاقية قد وضعت حدا للفوضى إلا أن المخزن المغربي لم يحصل على مطالبه التي هي أبسط حقوقه والتي تتعلق بإلغاء أو الحد من مخاطر الحمایات القنصلية³.

وجد محمد بركاش نفسه أمام تصلب مواقف الدول الأجنبية والتي أصرت على عدم تغيير نظام الحماية القنصلية وعن أي تنازل لإمتياز منح لها من خلال المعاهدات المبرمة مع المغرب، سوى قبول بنود الميثاق⁴.

4- قرارات المؤتمر:

توصل ممثلو الدول الأجنبية وممثلو دولة المغرب إلى الاتفاق على بنود معاهدة مدريد والتي إحتوت على 18 فصلا من أهمها:

¹ عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص 101

² خالد الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، ط 2، منشورات كلية الآداب العلوم الإنسانية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997، ص 350.

³ Henri Cambon, Op. Cit, p 93.

⁴ عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص 102.

تقوم الحماية القنصلية على:

- 1 - تأكيد تام لما جاء في بنود المعاهدتين البريطانية والإسبانية مع المغرب وشروط التسوية بين فرنسا والدول الأوروبية، وترضية نسبية للمغرب¹.
- 2 - السماح لنواب الدول باختيار ترجماناتهم وموظفيهم من المغاربة وإعفائهم من الضرائب ماعدا الذي نص عليه الفصلان 12 و 13 ويعتبر هذا مكسب نسبي للمغرب².
- 3 - تحديد عدد الموظفين الملحقين بالقنصليات ووكالاتها، وحكمهم في الضرائب كما يحدده الفصلان 12- 13
- 4 - فرض الضرائب على السماسرة والأجانب العاملين بالفلاحة³.
- 5 - إقرار الدولة المغربية بحق السفراء والوزراء المفوضين في إستخدام المغاربة على شرط أن لا يكونوا موظفين في الدولة المغربية كالجنود كما لا يمكن إعطاء الحماية للمحميين السابقين قبل عقد الإتفاقية المدعي عليهم في المحاكم.
- 6 - إحترام المحمي وأهله، ولاتورث الحماية
- 7 - تمتع الحماية عن مستخدمي الكتاب والتراجمة الوطنيين⁴.
- 8 - إلزام القناصل بإرسال قائمة سمويا بأسماء من تشملهم الحماية إلى وزارة خارجية المغرب وكذا الولاية المحليين⁵.
- 9 - منح السلطة المغربية الحق في إعتقال كل مستخدم مغربي يعمل في خدمة مغربي لدى السلطة الدبلوماسية.

¹ عبد الكريم فيلاي، التاريخ السياسي للمغرب، ج5، ط1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006، ص 309.

² محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص 213.

³ عبد الرحمان ابن زيدان السجلماسي، إتخاف... المصدر السابق، ص 49.

⁴ إبراهيم كريدية، المرجع السابق، ص 61.

⁵ عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص 105.

10 - خضوع المغربي العائد من الخارج بجنسية الأجنبية لقوانين المغرب أو مغادرته¹.

المبحث الثالث: نتائج مؤتمر مدريد 1880م:

تمخض عن قرارات مؤتمر مدريد بنود خدمت في أكثرها الجانب الأوروبي، فقد تلاشت طموحات المغرب في إستئصال داء الحميات القنصلية، ورفضت ادول المطالب التي تقدم بها الوفد المغربي، فكان المطالبان الوحيدان اللذان إستفادت منهم المغرب وإستطاعت نزعهما في المؤتمر والمتمثلان في الند السابع والذي بنص على تسليم ممثلي الدول الأجنبية لائحة المحميين قانونيا إلى المخزن كل عام بالإضافة إلى حق المغرب في جباية الضرائب الزراعية ورسوم المداخل من السماسرة والتجار الأجانب وهذا بموجب الفصل الثاني عشر والثالث عشر².

وافقت الدول على هذين المطالبين، مقابل تنازل المغرب بموجب البند الحادي عشر وهو إعتراف المغرب بحق الأجانب في تملك العقار وهذا ما أدى إلى فتح الباب للتدخل الأجنبي في شؤون المغرب³. إضافة إلى رفض ممثلي الدول الأجنبية ماورد في الفصل الخامس عشر والذي نص على إخضاع المغاربة المحنسين بجنسية أجنبية لحكم السلطة المغربية بعد عودتهم إلى المغرب، وبموجب ماورد في البند السادس عشر فرضت الدول الأجنبية حقها في منح الحصانة الدبلوماسية الإستثنائية لبعض المغاربة والذين قدموا خدمات لدولة الأجنبية⁴.

وهكذا جاءت بنود مؤتمر مدريد عكسية، تعرض فيها المخزن لإنتكاسة في سيادته وإنتهت بوضع المغرب في إطار سياسة الباب المفتوح، فقد تمتعت الدول الأجنبية الموقعة على هذا الاتفاق صبغة شرعية لنظام الحصانة الدبلوماسية بحيث شكلت هذه الإتفاقية ضمانا أساسيا لحقها في هذا الإمتياز⁵.

¹ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج3، ط2، دار الرشاد، د.ت، ص 279. (للنظر في المصادقة على الإتفاقية انظر الملحق 04 ص121).

² عبد الرحمان ابن زيدان السجلماسي، إتخاف... المصدر السابق، ص 423 - 425.

³ محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص 215.

⁴ عبد الرحمان ابن زيدان السجلماسي، إتخاف... المصدر السابق، ص 428، وينظر أيضا: محمد أحمد بن عبود، مركز الأجانب في مراكش، د.ط، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1950، ص 39.

⁵ إبراهيم كريدية، المرجع السابق، ص 72.

كان مؤتمر مدريد أوروبا للتنسيق الوجود الأوروبي في المغرب، حيث فتح أفقا وحظوظا في إحتلال فرنسا للمغرب وذلك بعد إعتبار ممثل فرنسا أن نتائج المؤتمر تعتبر نصرا لفرنسا وهذا على أساس أن معاهدة 1863م مع مراکش والتي أصبحت مكملا لمعاهدة مدريد الدولية¹.

المبحث الرابع: إنعكاسات مؤتمر مدريد 1880م على العلاقات المغربية الأوروبية

1- الإنعكاسات السياسية:

جاء التفكير في عقد مؤتمر مدريد من أجل إعادة النظر في إستفحال مشكلة الحماية القنصلية، وهذا بسبب الإمتيازات التي منحها المخزن للأجانب الذين أسرفوها في إغراق المخزن بالحمايات، جاء هذا المؤتمر بنتائج عكسية بعدما كرس تدويل هذه الإمتيازات بنصوص قانونية عمقت من أزمة المغرب بتدخل في شؤونه الداخلية ووسعت نفوذه في إستغلال الموارد الطبيعية والطاقات البشرية، والتي كان لها إنعكاسات سلبية على الجانب الاقتصادي والسياسي والإجتماعي.

1.1 - تصاعد في توتر العلاقات المغربية الأوروبية بعد مؤتمر مدريد:

سعت الدول الموقعة على إتفاقية مدريد 1880م على تطبيق بنود المعاهدة حيث عملت على خرق وتجاوز بعض الإمتيازات مما أدى إلى حدوث أزمة بينها وبين المغرب.

أزمة العلاقات المغربية الإسبانية:

لم تسفر المحاولات الدبلوماسية التي بذلها المغرب في إنشاء روابط الصداقة مع إسبانيا، في تحسين أوضاع المغرب فزيادة على تواجد الإسباني في الموانئ المغربية وإلتجاء الرعايا المغاربة تحت غطاء الحماية الإسبانية كانت هناك مشكلة تغلغل الإسباني جنوب الصحراء المغربية.

تجددت أزمة العلاقات بين البلدين، إثر إنتزاع الإسبان من العاهل الإذن بتوسيع الحدود الترابية في مليلة، فقامو ببناء منشآت بجوار ضريح " سيدي ورياش " رفض المغاربة بناء هذه المنشآت وعمودوا إلى هدمها وإقناع الإسبان بالبناء في مكان بعيد عن ضريح، تطورت الأحداث إلى حرب حقيقية بين قبيلة قليعة الزناتية من جهة والجيش الإسباني المدعم بالمدافع والإمدادات، إنتهى هذا الصراع بحصول

¹ محمد الأمين، محمد علي الرحماني، المفيد في تاريخ المغرب، د.ط، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، د.ت، ص 214.

الإسبان على تعويض 20 مليون فرنك، دون قيام المخزن ببحث دقيق ولا مفاوضات حسب السلم الدبلوماسي¹.

خشيت إسبانيا من التدخل الدولي في قضيتها مع المغرب وهذا مامنعا من خوض غمار الحرب، وأبدت رغبتها في إنهاء المشكلة وديا مع السلطان وهذا ما كان يسعى إليه السلطان المغربي لتهدأت الأوضاع بطريقة سلمية، ورد على الإحتجاج الإسباني بإظهار أسفه لما حدث كما قام بضغط على القبائل المغربية من أجل تهدئتها²، هذا كان الدافع لدخوله في المفاوضات مع المرشال الإسباني "مارتينز كامبوس" بالمغرب في 29 فيفري 1894م، لم تسفر هذه المفاوضات على أي إتفاق بسبب المطالب المححفة التي تقضي بقمع حركات التمرد العامة بالقوة وتسليم الرهائن إلى إسبانيا وكان السلطان يخشى أن يتم تعريضه وعائلته لأخطار القبائل مما جعله يرضخ ويستسلم لقبول عقد الإتفاقية مع الإسبان في 05 مارس 1894م، زادت هذه الإتفاقية بأنها مشرفة لصالح الإسبان³، حيث وصف كامبوس هذه الإتفاقية لم تكن سوى شروطا أملتها إسبانيا على المغرب، والتي فتحت المجال أمام الدول الأخرى للتدخل في شؤون المغرب الداخلية والخارجية من أجل تحقيق مصالحهم الإستعمارية⁴.

أزمة العلاقات المغربية الفرنسية:

في ظل السياسة الفرنسية الجديدة، ووصول بعثة فرنسية بقيادة أورديقا (Ordéga) إستطاع إنتزاع حق متابعة المجاهدين الجزائريين داخل التراب المغربي، وأمام معارضة السلطان طلب أورديقا في مشروع إقامة السكة الحديدية بمنطقة التوات وأمام هذا ألح أورديقا على ضرورة إحتلال منطقة فجيح بحجة أنها تشكل منطقة أمن لفرنسا⁵.

¹ إبراهيم حركات، ج3، المرجع السابق، ص 243.

² حسن صبحي، التنافس الإستعماري الأوروبي في المغرب (1884 - 1904)، د.ط، دار المعارف، مصر، 1965، ص 274.

³ محمد بن محمد مصطفى المشرفي، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية، تح: إدريس بوهليلة، ج2، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 2005، ص 215.

⁴ Henri Cambon, Op. Cit, p 93.

⁵ عبد المجيد جلون، المرجع السابق، ص 58.

بدأت مؤشرات تفاقم أزمة العلاقات المغربية الفرنسية بسبب تعاون أورديقا مع الشخصيات المغربية ذي النفوذ السياسي ضاربا بنود إتفاقية مدريد عرض الحائط، حيث قام بإرسال مبعوثين إلى تافيلالت لكسب مساندة المرابطين.

فقد أثارت هذه السياسة مخاوف السلطان، قلق الدول الأجنبية في طنجة، حيث دعى ديموندهاي إلى أن يكشف للسلطان نوايا فرنسا في إحتلال المغرب، هذا ما أدى إلى عزل أورديقا وتعيين مكانه شارل فيرو الذي إستطاع كسب تأييد السلطان¹.

في مطلع سنة 1885م قام الوفد المغربي "عبد الملك بن علي" عامل وجدة بالتفاوض مع "جول فيري"² (Jules Ferry) حول النزاع القائم على الحدود الشرقية ومسألة إستفحال الحماية القنصلية، أكد جول فيري أن بلده تطبق إتفاقية مدريد بعد وفاة هذا الأخير في 1888م عادت فرنسا لسياسة أورديقا خاصة بعد معارضة الطرف الفرنسي لسياسة فيرو لسيما الصحافة الفرنسية الإستعمارية في الجزائر وصحافة طنجة³، عادت فرنسا سنة 1891م إلى سياسة التحدي حيث أكدت حكومتها أن واحة فجيح ستدخل ضمن التواجد الفعلي لفرنسا وقررت شن حملة على المنطقة، عرض السلطان تدخل فرنسا في المنطقة وعين قائد "محمد أوسالم" في شهر جانفي 1892م، لكن لم تجد فرنسا نفسها وحيدة في الميدان فقد إصطدمت بمن هم أكثر جرأة⁴.

أزمة العلاقات المغربية البريطانية:

إستطاع القنصل البريطاني درموندهاي (1845م - 1886م) كسب ثقة السلطان الحسن الأول، من خلال دعم بريطانيا للوقوف في وجه السياسة الفرنسية الرامية لفرض الحماية على المغرب⁵.

¹ محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص 239.

² حول فيري: رئيس الحكومة الفرنسية (1881 - 1883) وزعيم التيارالإستعماري صاحب فكرة إحتلال تونس وتأديب قبائل إبن خمير. ينظر أيضا: محمد عصفور سليمان، "الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م والموقف العثماني والاوروبي منها"، مجلة ديالة، العدد56، كلية العلوم الإنسانية، العراق، 2012، ص 05.

³ إبراهيم حركات، ج3، المرجع السابق، ص 271.

⁴ محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص 224.

⁵ نفسه، ص 225.

وفي 1882م حل بمراكش ممثلو الدول (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا) حيث قدم هاي في 26 أبريل 1882م طلبه الرامي بتعديل معاهدة 1856م رغبة منه في الحصول على مزيد من حرية التجارة خاصة على مستوى التصدير¹.

بوصول القنصل "قرين"² (Green) إلى المغرب سنة 1886م ومغادرة "هاي" للمغرب، قدم "قرين" في ماي 1887م مجموعة مطالب تتلخص في الإمتيازات³ والتي عارضها السلطان فبمنح السلطان موافقته الكلية على تأجير منطقة "فجيج" لفرنسا والسماح لها بإقامة سوق بالقرب من وجدة أثار هذا إنزعاج "قرين" الذي كتب تقريرا إلى وزير خارجيته اللورد سولسبري⁴.

وكان من حدة الخلافات التي أدت إلى توتر العلاقات المغربية البريطانية هي قضية طرفاية والتي حاول البريطانيون الاستقرار فيها مسجلين في ذلك بداية سلسلة لأزمات بلغت الأزمة أشدها بوصول شارلز إيرن سميث (Sir Charles Eurn Smith) إلى طنجة في 03 ديسمبر 1891م حيث شرع للتفاوض مع السلطان في عدة قضايا من بينها مسألة طرفاية وقضايا الإمتيازات بما تخدم في مجملها مصالح بريطانيا، التعجيل بتطبيق معاهدات الموقعة بين البلدين، والأهم من هذا هو طلب "سميث" من السلطان باسم الدول عقد معاهدة تجارية من أجل الحصول على حق ملكية للأجانب في المغرب⁵، لكن هذه المفاوضات بآءت بالفشل، بعد مغادرة سميث لفاس في 1892م عين " إيرنست ساتو " (Ernest Satow) سفيرا حيث حسم الأمر بإتفاقية 13 مارس 1895م مسألة المركز التجارية لشركة شمال إفريقيا في رأس جوبي⁶.

¹ خالد بن الصغير، المرجع السابق، ص 491.

² قرين : ولد سنة 1836 بإيطاليا، عين كاتباً للقنصل البريطاني العام بالقاهرة وعمل كاتب خاص لديرموندهاي عام 1886، وتم تعيينه قنصلا بطنجة. للمزيد ينظر: مصطفى أبو شعراء، المرجع السابق، ص 523.

³ كان من بين المطالب المقدمة: إقامة خط برقي طنجة وجبل طارق وإستغلال بعض أراضي الساحل الغربي. للمزيد ينظر: محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص 228.

⁴ روجرز، المرجع السابق، ص 274.

⁵ محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص 229.

⁶ عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب منذ أقدم العصور إلى الوقت الحالي، مجلد 10، د.ط، مطابع فضالي، المحمدية، المغرب، 1986، ص 72

زادة حدة أطماع الأوروبية بالمغرب، بعد تولية المولى عبد العزيز الحكم في 06 جوان 1894م فقد أدرك الوزير نيكلسون الذي إلتحق في 05 أكتوبر 1895م المغرب أن مقاليد الحكم في يد الوزير الكبير با حماد¹، فقد راسل الملكة فكتوريا 17 افريل 1896م قائلا « ليس هناك مايجي الأمل في الإصلاح أو دخول تلك البلاد إلى ميدان التقدم والحضارة...»².

ومع نهاية القرن التاسع عشر كانت الأوضاع القائمة في المغرب تدعوا إلى إعادة تقوية الروابط البريطانية المغربية وهذا راجع لخشية الدولتين من المشروعات الفرنسية.

فقد دخلت بريطانيا مع فرنسا مؤخرا في مواجهة فاشودة بالسودان أما الجانب المغربي البريطاني فقد إستمر بالضغط على الحدود الشرقية، حيث كان توسعهم من الجزائر جنوبا تجاه الصحراء وإحتلو واحتي "توات" وتيدكلت" وهذا ما أثار مخاوف الحكومة المغربية³.

أزمة العلاقات الألمانية:

تميزت علاقة المغرب مع ألمانيا بكونها علاقة ذات طابع إقتصادي أكثر من السياسي⁴، تمكنت ألمانيا عام 1890م من عقد معاهدة تجارية سمحت لألمانيا من إشتراء بكل حرية في الأسواق المغربية المواد التي عينتها المعاهدة، كما حصل الألمان على حق إستيراد الحبوب وتحديد الرسوم على الواردات والصادرات حيث وسع الألمان نشاطهم الإقتصادي في المغرب، وظهرت في نفس السنة ثلاث شركات ملاحية ألمانية بين "هامبورغ" والموانئ المغربية وكذلك هامبورغ وإفريقيا الغربية مرورا بالموانئ المغربية⁵.

حولت هذه الإمتيازات الممنوحة لرعايا ألمانيا في المغرب بإستعمال جميع المراسي المغرب المفتوحة للتجارة، مع عدم المتاجرة في الأمور التي لم تنص عليها الإتفاقية المبرمة بينهما كالتبغ، الأفيون والحشيش

¹ باحماد: تولى الحجابة أيام خلافة المولى إسماعيل وأصبح بعدها صدرا أعضما في عهد السلطان عبد العزيز توفي سنة 1900. للمزيد ينظر: أحمد غريظ، فواصل الجمال في أبناء وزراء وكتاب زمان، ط1، المطبعة الجديدة بفاس، 1950، ص 81.

² روجرز، المرجع السابق، ص 299.

³ نفسه، ص 303 - 305.

⁴ سراب جبار خورشيد، "العلاقات المغربية - الألمانية (1912 - 1956)", مجلة الجامعة المستنصرية للدراسات العربية

والدولية، العدد 59، د.ت، ص 67

⁵ محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص 235.

وماشابه ذلك،¹ حيث أصبح لتجار الألمان الحق الكامل في ممارسة أعمال التجارة حتى في الأماكن الداخلية للإمبراطورية المغربية وكان من نتائج التي حققها الألمان من هذه المعاهدة هو قيامها بإنشاء جماعة من رجال المال في هامبورغ شركة للتسيير وتنشيط التجارة في الخط الملاحي والذي يربط بين هامبورغ إلى المغرب الأقصى.²

ربطت المغرب وألمانيا علاقات تجارية وهذا راجع للتبادل التجاري حيث لجأت المغرب إلى بعض الصناعات الألمانية بما فيها الأسلحة وقد عملت ألمانيا على تلبية مطالب المغرب وإحتياجاتها من بيع المدافع والأسلحة إضافة إلى تدعيم وتدريب الجيش المغربي إستغلت ألمانيا روابط التجارة لزيادة نفوذها في البلاد ومواجهة المصالح الفرنسية³، إذ حاولت ألمانيا سنة 1892م الاستقرار بين وادي درعة ووادي النون كما أن السلطان المغربي بدأ يعود عن ميله لألمانيا وأبدى قلقه تجاه طلبات الإمتيازات والدعاية الألمانية والتطور السريع لتجارها⁴.

مع حلول سنة 1895م بدأت حوادث ضد الألمان وسرقة ممتلكاتهم وإرتفاع التعويضات الأمر الذي أدى إل ضغط على المغرب ففي أبريل من نفس السنة طالب من حكومة ألمانيا إرسال قطع من الأسطول الحربي الألماني إلى المياه المغربية وهذا لفرض مطالب محميو وتجار ألمانيا⁵.

(2) - الإنعكاسات الاقتصادية:

أدت نتائج مؤتمر مدريد 1880م إلى نتائج وخيمة على المغرب الأقصى حيث فتحت باب التنافس أمام البلدان الأوروبية والتي سعت في الحصول على مزيد من الإمتيازات التي سهلت لها إستغلال موارد بلاد المغرب والذي أصبح يتخبط في أزمة مالية جعلته رهينة للبنوك الأوروبية.

¹ عبد الرحمان ابن زيدان السجلماسي، العلاقات...، المصدر السابق، ص 235.

² نفسه، ص 240.

³ مروان بوزكري، التنافس الفرنسي الإنجليزي على المغرب الأقصى ما بين (1873 - 1905)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي بونعامة، عين الدفلى، الجزائر، 2009 - 2010، ص 111.

⁴ محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص 236.

⁵ محمد كنيب، المرجع السابق، ص 344.

1- تغلل النشاط الإقتصادي الأوروبي في المغرب:

تغلل النشاط الإسباني بالمغرب:

ساهم النشاط الاقتصادي سنة 1885م في تنشيط التسرب الأجنبي للمغرب وذلك بسبب توفر المواصلات البحرية وإنحفاظ في ثمن الرحلات ومن أهم الشركات : شركة النقل البحري ، والشركة الإسبانية العابرة للمحيط حيث كانت هذه الشركات تخطط لإقامة العديد من المشاريع الاقتصادية في المغرب¹، وسعت لإنشاء خط سكة الحديد الرابط بين سبتة وتطوان، وطالبت بحرية الملاحة في السواحل المغربية، كما قامت سنة 1889م بإرسال بعثة عسكرية طوبوغرافية إلى تطوان وانتقل مقرها عام 1893م إلى مدينة طنجة، ونجحت في نقل هذه البعثة إلى العاصمة فاس التي هي مقر السلطان².

تغلل النشاط الفرنسي بالمغرب:

تفوقت فرنسا في مضمار التسابق الأوروبي في الحصول على إمتيازات تجارية ثنائية مع المغرب 1892م، وبدأ من هذا التفوق الدبلوماسي بدأت فرنسا في تنفيذ مخططاتها عن طريق إجراء تسويات تأكد في إبرام العديد من الإتفاقيات³.

وقع المغرب العديد من الإتفاقيات من أبرزها إتفاقية 20 أبريل 1902م والتي نصت على قيام الدولتين بوضع قوات عسكرية في الصحراء بالإضافة لإنشاء أسواق مختلطة في المناطق الصحراوية، تحت إشراف عناصر فرنسية ومغربية، بالإضافة للقيام بعدة تسهيلات فيما يخص هذه الأسواق الواقعة على الحدود الجزائرية حيث وقع على هذا الاتفاق "محمد الجياص"⁴.

أما في خصوص زيادة نفوذ البريطاني من خلال نشاط التجاري بالمغرب فقد سجلت المبادلات التجارية بين بريطانيا والمغرب إرتفاعا ملحوظا حيث إنتقلت قيمة المبادلات من 15 مليون فرنك سنة

¹ محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب، د.ط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس، الرباط، 1992، ص 82.

² عبد العزيز السعود، تطوان خلال القرن التاسع عشر، د.ط، مطبعة الحداد يوسف إخوان، تطوان، المغرب، 1996، ص 165.

³ فادية عبد العزيز القطعاني، "الحركة الوطنية المغربية، 1912 - 1937"، مجلة كلية الآداب والعلوم، المجلد 01، العدد 06، بنغازي، فيفري 2014، ص 42.

⁴ عبد الرحمان ابن زيدان السجلماسي، العلاقات...، المصدر السابق، ص 67.

1848م إلى 37.4 مليون فرنك سنة 1883م وتضاعفت خمس مرات سنة 1900 بقيمة 85 مليون فرنك¹.

وهذا راجع إلى ارتفاع إستيراد الشركات الإنجليزية وسيطرة بريطانيا على سوق الأقمشة القطنية والشاي، حيث إستطاعت إفتتاك المرتبة الأولى في التجارة الخارجية مع المغرب ببلوغ قيمة المبادلات التجارية 34 مليون فرنك وهذا سنة 1900، وإستطاعت فرنسا إفتتاك المرتبة الأولى من إنجلترا سنة 1906م من حيث المبادلات التجارية، وفي سنة 1908م سجلت بريطانيا نسبة 32% أما فرنسا 45% من حجم المبادلات².

ومن خلال ماسبق نلاحظ أن التواجد البريطاني في المغرب يرتكز على أساس الإستقلال الاقتصادي.

أما في خصوص زيادة نفوذ الألماني في المغرب من خلال الحصول على المزيد من الإمتيازات فقد عرفت سنة 1886م زيادة النشاط التجاري الألماني في الموانئ المغربية بحلول ست شركات ألمانية هي فروع لشركات « هامبورغ » و « بريم » و « ستين » وعن طريق طريق التعرف على إهتمامات السوق المغربية توغل الألمان عن طريق إرسال بعض العينات من المنتجات الألمانية على ظهر سفينة "Goltop" إلى شاطئ الدار البيضاء³.

ففي 1890م نجحت المساعي الألمانية في عقد معاهدة تجارية فتحت أبواب المغرب أمام التجارة الألمانية⁴، وسمحت للألمان أن يشترو بكل حرية في الأسواق المغربية كما حصل الألمان بموجب هذه الإتفاقية على حق إستيراد الحبوب وتحديد الرسوم على الواردات والصادرات⁵.

¹ ألبير عياش، المغرب والإستعمار "حصيلة السيطرة الفرنسية"، تر: عبد القادر الشاوي: ونور الدين سعود، ط1، دار الخطابي للطباعة، المغرب، 1985، ص 46.

² صلاح العقاد، المغرب...، المرجع السابق، ص 222.

³ محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص 233.

⁴ أفا عمر، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر "البنيات والتحويلات 1830 - 1920"، ط1، دار الأمان، الرباط، المغرب، 2006، ص 414.

⁵ محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص 235.

واعتبرت معاهدة 1890م أكبر نصر حققته ألمانيا بقفز العمل التجاري من 2.9% إلى 10% وهذا سنة 1905م¹.

ففي نهاية النصف الثاني من القرن 19 وبداية القرن 20 تفاقمت الأزمة المالية في المغرب وهذا على إثر إستيلاء الأجانب على العقارات والأراضي في المغرب وهذا بموجب البند الحادي عشر من معاهدة مدريد، إذ تحايل الأجانب على القيود المفروضة على حق الملكية العقارية، وتمكنوا من شراء وإمتلاك العقارات التي معظمها عبارة عن منازل ومتاجر وأراضي زراعية بالمدن والقرى.

إستغل الأجانب دخول المغرب في أزمة من المجاعات والأوبئة التي أدت بظروف مادية قاهرة للفلاحين وعلى إثر هذا إضطر الفلاحون إلى رهن أملاكهم لتسديد ديونهم²، وقد بلغت حالة الفقر لدرجة إستبدال الأرض ببضعة أمداد من ذرة وهذا ماشهدته قبائل الجبلية المجاورة لتطوان³.

أدى إستيلاء على العقار من طرف الأجانب والمحامين إلى إفلاس خزانة الدولة لإن إنتقال ملكية العقارات إليهم تعني تقلص الجبايات من ضرائب وغرامات والتزامات مالية⁴، إضافة إلى هذا شكل أمن وحماية الأجانب مشاكل ساهمت في شل إقتصاد المغرب، حيث تعرض المغرب لإبتزازات من طرف الأجانب لدفع تعويضات لتعرضهم لأي إعتداء.

فقد أولى السلطان أهمية بالغة لهذا المشكل وطالب الأجانب إلتزام بالشروط والمعاهدات الموقعة معه، وأجبر المخزن على دفع غرامات باهضة على إثر الإعتداءات التي تعرض لها الأوروبيون في المغرب حيث طالبت إسبانيا بدفع مبلغ قدره 10.000 فرنك سنة 1880م، وقيمة أربعة ملايين دولار سنة 1893م بسبب أزمة مليلة حيث تم جدولة هذه الغرامة إلى أن تسدد نهاية عام 1901م كما أجبر المخزن على دفع ألف ومائتين وتسع وثمانين دولار لبريطانيا على إثر تعرض إثنين من المحامين السماسرة للشركة والنهب في المنطقة التابعة للقبائل بني مالك⁵.

¹ محمد القبلي، المرجع السابق، ص 417.

² محمد الأمين البزاز، المرجع السابق، ص 85.

³ عبد العزيز السعود، المرجع السابق، ص 171.

⁴ عبد الرحمان ابن زيدان السجلماسي، إتخاف...، المصدر السابق، ص 380.

⁵ عياش جرمان، أصول حرب الريف، تر: محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التسماني، د.ط، للناشرين المتحددين للعسكرية المغربية، الرباط، 1919، ص 126.

كما طالبت ألمانيا بمبلغ عشرين ألف دولار على إثر مقتل أحد التجار الألمان في مدينة أسفي¹ فقد طالب الوزير المفوض الألماني بطنجة الكونت طاطنباخ " Conte Ch Tattenbach " زيادة على المبلغ المدفوع لأهل الضحية، دفع مبلغ آخر يساويه مقابل نفقات التي تكفلتها المفوضية الألمانية من أجل هذه القضية².

وشجع رؤساء البعثات الدبلوماسية رعاياهم على التدخل في شؤون المخزن وخرق النظم والقوانين المغربي، فقد إشتري سماسرة التجار الأجانب بعملة مزيفة وباطلة الرواج العديد من المنتجات الزراعية والمواشي وأدى بهم الأمر إلى تزييف العملات وضرب سكة نحاسية مزيفة وتم القبض على بعض المورين الإسبان عام 1900م بطنجة بحوزتهم جهاز خاص لضرب السكة³ وتفشيت هذه الظاهرة في التراب المغربي كله إذ لم يستطع المخزن للحد منها وعلى غرار هذا فقد فقدت العملة المغربية قيمتها وهذا خلال عامي 1844م و1893م إلى 10/9 من قيمتها.

وفي سنة 1860م انعدم كلياً وجود النقود الذهبية⁴ هذا على إثر دفعها لإسبانيا إذ سادت النقود الفضية هذه الفترة مع قلة النقود النحاسية وإنخفاض قيمته بفاس حيث كان يصرف ب 53 أوقية وإرتفاع الريال الإفرنجي بمراكش الذي أصبح يصرف ب 63 أوقية، فأصبح التجار يصرفون النقود النحاسية بفاس وهذا للحصول على نسبة من الأرباح هذا ما أدى إلى الإنهيار النقدي ونهب خيرات البلاد⁵.

¹ تقع مدينة أسفي على المحيط الأطلسي على بعد 236 كلم، جنوب الدار البيضاء، أصبحت في القرن ال 20 عاصمة تصدير، الفوسفات المغربي، للخارج. للمزيد ينظر: محمد الضعيف الرباطي، تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعدية)، تح: أحمد العاري، ط1، دار المآثورات، الرباط، 1986، ص 225.

² عبد العزيز التسمساني خلوق، "العلاقات الألمانية الفرنسية والشؤون المغربية"، مجلة دار النيابة، العدد 25، صيف، 1990، ص ص 43 - 50.

³ عبد العزيز التسمساني خلوق، "الظروف العامة للصوصية القرن التاسع عشر ومشكلة الأمن بطنجة"، مجلة دار النيابة، العدد 01، 1984، ص 28.

⁴ جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، ط1، الشركة الوطنية للناسرين المتحدين، الدار البيضاء، المغرب، 1986، ص 104.

⁵ أبو العباس احمد الناصري، ج9، ص 163.

على إثر فراغ الخزينة من الأموال ودخول المغرب ف أزمة مالية إضطر المخزن إلى الإقتراض من الدول الأوروبية بفوائد ربحية¹ مما زاد من حدة الأمر، فقد وقع المخزن قرض ربحي مع الإنجليز في سنة 1903م ومع فرنسا قرض قدره 62 مليون فرنك على أن تدفع المغرب هذا القرض خلال خمسة وثلاثين سنة كان الهدف من هذا الإقتراض القضاء على ثورة الزرهوني².

ومن ثم كان على السلطان عبد العزيز للحد من هذه المسألة إصدار مرسوم سنة 1903م حول ضريبة الترتيب³، تكون هذه الضريبة على الماشية والمزارع والأشجار بمختلف أنواعها وهذا لتوفير بعض المداخيل للخزينة، فرض السلطان عبد العزيز هذه الضريبة على كل المقيمين في التراب المغربي وكان الهدف منه هو تحقيق العدالة السياسية بين أصناف المجتمع.

رفض هذا المرسوم كل من القواد والأشراف ورجال النزوايا فهو يجد من الإمتيازات التي كانوا يتقاضونها ويتنافي هذا مع مبادئ الشريعة الإسلامية⁴ أما الوجه الآخر المعارض فهو فرنسا، فقد عطلت لمدة سنتين من تنفيذ ضريبة الأمر الذي أدى إلى إسقاط المغرب في فخ القروض الفرنسية⁵.

3- الإنعكاسات الإجتماعية:

شكل ارتفاع عدد الأجانب المحميين والمجنسين العديد من المشاكل في المغرب وهذا راجع لإمتيازات المقدمة في مؤتمر مدريد 1880 والتي فتحت أبواب المغرب للأجانب مثل حق إمتلاك العقار، فقد إرتفع عدد الأجانب إلى تسعة آلاف أجنبي سنة 1894م⁶.

¹ محمد الباقر بن عبد الكبير الكتاني، أشرف الأمانى بترجمة الشيخ محمد الكتاني، تح: نور الهدى بعد الرحمان الكتاني، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2005، ص 14.

² عبد الرحمان ابن زيدان السجلماسي، إتحاف... المصدر السابق، ص 279.

³ علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب حادثة الدار البيضاء وإحتلال الشاوية، ط2 إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1996، ص 30.

⁴ محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي، المرجع السابق، ص 264.

⁵ الطيب بياض، المرجع السابق، ص 275.

⁶ محمد رزوق، "طنجة في تاريخ المعاصر 1880-1956"، الملتقى العلمي الأول بطنجة، جامعة محمد الخامس بالرباط، وجامعة عبد الملك السعدي، بطنجة، الرباط، النشر العربي الإفريقي، 1991، ص 99.

يتجاوز عدد مواطني المغرب 2500 نسمة وهذا سنة 1911م حيث بلغ عدد محمي فرنسا وإسبانيا بين 4000 و 5000 محمي كما بلغ 3381 محمي لألمانيا فقد كان عدد الألمان بالمغرب حوالي 05 أشخاص¹.

سبب هذا الإرتفاع عدة مشاكل وهذا راجع للإمتيازات فقد ساد الظلم لدى المواطنين الذين تعرضوا لإعتداءات من طرف الأجانب دون عقاب بسبب تدخل قناصل دولهم².

وعلى إثر الكوارث الطبيعية التي ضربت المغرب كالمجاعة 1881م والأوبئة عام 1882م وإرتفاع نسبة الفقر عجز المخزن عن ضبط الأمن والفساد الإداري وإنتشار الآفات الاجتماعية كالسرقة.

مارس الأجانب مختلف النشاطات والأعمال المشبوهة كالتهريب والدعارة مستغلين في ذلك نظام الإمتيازات الذي جعلهم في مأمن من سلطة المخزن³ فقد نص على « ... مساكن رعايا الدول المتعاهدة مع المغرب تكون موقرة ولايجوز تفتيشها إلا بعد الحصول على إذن قناصلهم » بهذا الإمتياز الممنوح للأجانب عاث الأجانب في بلاد المغرب فسادا، فبعد قيامهم بإرتكاب الجرائم يلجأون إلى مساكنهم فلا يستطيع المخزن ملاحظتهم.

شجعت القوى الأجنبية زعماء العصابات لإثارة الإضطرابات في المغرب، فأمدتهم بالأسلحة والمال وشجعتهم على الإنفصال عن السلطة المركزية وكان هذا لغرض الضغط على المخزن وحصولهم على إمتيازات جديدة، وأمام هذا الإنفلات الأمني سعى المخزن لإتخاذ تدابير للحد من هذه المشكلات ولمنع تدخل الأجنبي في شؤون الداخلية للبلاد، ففي سنة 1890م أمر السلطان حسن الأول إعادة تنظيم الشرطة المحلية والزيادة في عددها، غير ان هذا لم يفلح أمام تعنت الأجانب وخرقهم للقوانين البلاد، فقد طالب الأجانب في مارس 1892م إسناد قيادة الشرطة المحلية إلى قائد أجنبي للقضاء على هذا الإنفلات الأمني⁴.

¹ إبراهيم كريدية، المرجع السابق، ص 71.

² محمد رزق، المرجع السابق، ص 99

³ عبد العزيز التسمساني خلوق، الظروف...، المرجع السابق، ص 28.

⁴ محمد أحمد عبود، مركز الأجانب في مراكش، د.ط، مطبعة الشويخ، تطوان، 1980، ص 55.

وأمام هذا الانفلات الأمني الذي إنعكس وبشدة على نمط المعيشي المغربي، إذ أدخل الأجانب عادات وتقاليد متناقضة مع عادات المواطن المغربي، فق قام الأجنبي بفتح المقاهي والحانات ودور القمار وبلغ عددها مائة وعشرة دارا وزاد سنة 1894م بوصولها إلى أكثر من مائتي دار ورغم تدخل المخزن للحد من هذا الفساد الاجتماعي إلا أنه تعذر ذلك بسبب تدخل النواب الأجانب لمساندة أصحابها الذين لجأو إلى طلب الوساطة.

وزيادة على هذه الأفة الفتاكة، دخل أواسط المجتمع المغربي مشكلة تربية الخنازير التي سئم الناس بالشكوى من الضرر الملحق بهم، وعلى الرغم من إصدار قانون سنة 1894م والذي ينص على تربية الخنازير بالبادية، لم يكثرث الرعايا الأجانب بالقانون فأصبحوا عمدا يتركون قطعان من الخنازير ترعى في الغابات المجاورة لأراضي بعض القبائل¹.

وبخلاف هذا شمل إنتهاك حرمت القبور إذ تجاوز الأجانب معظم الإمتيازات ووصل بهم الأمر إلى تصدير عظام البشر إلى أوروبا وهذا لإستخدامها في بعض الصناعات والتي منها تكرير السكر، فقد وضعت السلطة المغربية للحد من هذه الظاهرة ومنعت تصدير عظام الآدميين².

أدى عقد مؤتمر مدريد سنة 1880م إلى نتائج عكسية على المغرب للإقرار نظام الحصانة الدبلوماسية دون منح إعتبار لمصالح المغرب، أدى هذا المؤتمر تطور نظام الإمتيازات مقدما إياه صبغة دولية وقانونية حيث أفرزت نتائجه صدامات بين الأجانب والمجتمع المغربي أدى إلى تدهور حالة المغرب الاقتصادية والاجتماعية بسبب زيادة تغلغل الأجانب في شؤون داخلية المغرب وتهديد بإستغلاله.

أدى هذا إلى عقد مجموعة من الإتفاقيات التي تزعمتها فرنسا مع بعض الدول الأوروبية بهدف إطلاق يدها وإنفرادها بالمغرب فما هي أهم المراحل التي تميزت بتسوية الخلافات الدولية حول المغرب؟

¹ محمد الأمين البزاز، المرجع السابق، ص 71.

² إمري مارسيل، "إستغلال عظام المسلمين في تصفية السكر"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 01، 1974، ص 9 - 11.

الفصل الثالث: مؤتمر برلين الثاني 1884م - 1885م

وإنعكاساته على الصحراء الكبرى

الفصل الأول: أسباب إنعقاد مؤتمر برلين الثاني 1884 - 1885م

الفصل الثاني: إنعقاد مؤتمر برلين الثاني 1884 - 1885م

الفصل الثالث: قرارات ونتائج مؤتمر برلين الثاني 1884 - 1885م

الفصل الرابع: إنعكاسات مؤتمر برلين الثاني 1884 - 1885م على

الصحراء الكبرى

الفصل الثالث : مؤتمر برلين الثاني 1884م – 1885م وإنعكاساته على الصحراء الكبرى

يعتبر مؤتمر برلين الأول 1878م من المؤتمرات الجدد مهمة والتي وجهت الصراع الأوروبي داخل أوروبا إلى صراع خارجها في اتجاه كل من القارتين آسيا وإفريقيا.

هذه الأخيرة شهدت تدهورا وضعفا جريا تقسيم تركة الرجل المريض، بالإضافة إلى الصراعات الداخلية في الدول الراضة للتواجد العثماني والأجنبي على أراضيها، وعلى إثر هذا شهدت إفريقيا نشاطا إستعماريًا محمومًا بوضع الدول الأوروبية إفريقيا تحت التفاوض لحماية مصالحها من خلال عقد مؤتمر آخر سمي بمؤتمر برلين الثاني سنة 1884م.

المبحث الأول: أسباب انعقاد مؤتمر برلين الثاني 1884م – 1885م

جعلت الكثير من الرغبات والمصالح جمع القوى الأوروبية الإستعمارية ودفعها لعقد مؤتمر وتمثلت في:

1) – المنافسات الإستعمارية:

بحيث أصبحت القوى الأوروبية تبحث عن ضم الأراضي خارج أوروبا نتيجة إتباعها النظام البسماركى، إلا أن إقتسام هاته الأراضي دفعها للخوض في منافسات واصطدام بين القوى الأوروبية وكانت الساحة الإفريقية مركزا له والذي واجه مصالح كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا¹.

2) – بسمارك ودوره في التوسع الإستعماري:

إستخدم بسمارك الشؤون الإستعمارية كوسيط من أجل جعل برلين مركزا للمؤتمرات الكبرى وذلك لتسوية شؤون مناطق النفوذ الذي يعتبر دورا مهما لعبه بسمارك من خلال التوسع الإستعماري². وقد قامت ألمانيا بصرف أنظار فرنسا عن خط قوج الأزرق وذلك من خلال تشجيعها على التوسع الإستعماري، كما قام أيضا بتعزيز عزلتها من خلال إفساده لعلاقات بين فرنسا وإنجلترا وإيطاليا³.

¹ فرنسوا جورج، وآخرون، أوروبا من عام 1789 حتى أيامنا، تر: حسين حيدر، د.ط، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1995، ص 323.

² نفسه، ص 234.

³ نفسه، ص 235.

الفصل الثالث : مؤتمر برلين الثاني 1884م - 1885م وإنعكاساته على الصحراء الكبرى

كما حاول بسمارك أيضا تشجيع فرنسا في المسألة التونسية منذ عام 1875م وذلك من أجل أن يقدم لها هدفا يحول الإتجاهات العدوانية نحو ألمانيا.

وبعد ثلاثة سنوات وفي مؤتمر برلين 1878م أعلن تأيده لفرنسا قائلا: « خذوا تونس اذا كنتم تريدون ¹ » كما إستقرت فرنسا في الجزائر ووجدت موضع قدم لها في الساحل الغربي لإفريقيا كما إستولت على منطقة الكونغو وأرادت أن تضع تحت نفوذها أيضا منطقة مدغشقر ².

لكن بسمارك قام بدور الوسيط والمنافسات في حوض الكونغو أعطته هذه الفرصة لهذا الدور، بحيث طالب بسمارك بحرية التجارة في أراضي إفريقيا الوسطى وهذا ماتعارض مع إدعاءات البرتغالية المدعومة من قبل بريطانيا، والغرض من طرح بسمارك لهذا المقترح هو حرمان القوى الإستعمارية من الفائدة الإحتكارية وأنه يمكن لألمانيا المشاركة في إستثمار الأراضي ³.

(3) - مشكلة الكونغو:

كانت البرتغال تمارس تجارة الرقيق وكانت كل من بريطانيا وفرنسا يعملان على منع كل قوة تمارس العمل بتجارة الرقيق من السيطرة على مصب نهر الكونغو، أو الشواطئ المجاورة وبالتالي صارت هاته الأراضي لاصحاب لها ⁴، وأصبحت تمارس فيها كل القوى الأوروبية حرية التجارة وياكتشف الأوروبيين لكميات كبيرة وضخمة من المطاط والعاج والزيت النخيل والبول السوداني في حوض الكونغو ⁵، بدأ النشاط التجاري في مصب النهر خاصة بعد حاجة الدول الأوروبية لهذه المواد الصناعية وذلك لصناعة الصابون والشمع ⁶.

¹ فرنسوا جورج، المرجع السابق، ص 325.

² نجم عبد الأمير الأنباري، "مؤتمر برلين (1884 - 1885) والصراع على القارة الإفريقية"، مجلة كلية الآداب، العدد 95، ص 693.

³ فرنسوا جورج، المرجع السابق، ص 325.

⁴ أمين إسبر، إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، د.ط، دار دمشق للنشر، سوريا، 1985، ص 125.

⁵ حوض الكونغو: يطل الحوض على سواحل المحيط الأطلنطي، إبتداءً من دائرة عرض 2° - 30° جنوباً إلى غاية مصب نهر اللوجي، أما الحدود الشمالية فهي تمتد من الساحل إلى المناطق الجيوفيزيائية لحوض الكونغو بإستثناء حوض أوقوي. للمزيد ينظر: Carte Des Hautes études sur L'afrique et L'Asie moderne, L'Afrique noire Depuis La Conférence de Berlin, Cheam, Paris, 1958 ,p.p 47.

⁶ أمين إسبر، المرجع السابق، ص 125.

الفصل الثالث : مؤتمر برلين الثاني 1884م – 1885م وإنعكاساته على الصحراء الكبرى

وبدأ الاهتمام بالسيطرة على نهر الكونغو من قبل الدول الأوروبية وكانت كل من النشاطات الإقليمية التي تخص فرنسا والتي حصل عليها ديرازا¹ ونشاط ليوبولد² ملك بلجيكا مسؤولة بشكل كبير عن تلك الإتفاقيات البريطانية³.

كما سعت بريطانيا إلى عقد معاهدة مع البرتغال والتي كانت حليفها، خاصة أن بريطانيا كانت تتم بحرية التجارة ورأت بضرورة الاعتراف بحقوق البرتغال في حوض الكونغو والتي تعتبر كخطوة تمهيدية لفرض السيطرة البريطانية عليها⁴.

وفي أكتوبر 1883م، إستمرت حول الكونغو المفاوضات كما نوقشت موضوع الكونغو مرة أخرى، كما ان الساسة البريطانيين كان الخوف مسيطر عليهم حول نشاط فرنسا في هذه المفاوضات، كما أن البرتغال كانت تخشى من نفوذ الدول الأوروبية الأخرى بالأخص قوات الملك "ليوبولد" والتي أخذت تعمل في حوض الكونغو وبالتالي إنتهزت الفرصة وفرضت نفوذها على الشاطئ الجنوبي للنهر وإستمرت المفاوضات حوالي شهر، وإنتهت بفرض البرتغال نفوذها في حوض الكونغو نتيجة للإتفاق البريطاني البرتغالي الموقع بينهم⁵.

المبحث الثاني: إنعقاد مؤتمر برلين 1884م – 1885م وجلساته:

1- إنعقاده:

¹ ديرازا: اسمه الكامل بيارس فورنيل ديرازا(1852 – 1905)، مستكشف فرنسي، إكتشف الكونغو وأصبح حاكما عليه ما بين عامين (1887 – 1897). للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيلاني، ج2، المرجع السابق، ص 435.

² ليوبولد الثاني: ولد سنة 1835م وهو ابن ليوبولد الأول قام بالعديد من الجولات حول أوروبا وأمريكا والشرق الأوسط قبل إعتلائه عرش بلجيكا سنة 1865، وأصبحت بلجيكا في عهده قوة إقتصادية كبيرة، إستطاع تأسيس مستعمرة الكونغو من خلال الشركات التي أسسها بنفسه، للمزيد ينظر: حسين محمد الكامل، مسألة حوض الكونغو من خلال مؤتمر برلين 1884-1885، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2011 – 2012، ص 79.

³ أمين إسبر، المرجع السابق، ص 125.

⁴ فيصل محمد موسى، موجز تاريخ إفريقيا، الحديث والمعاصر، د.ط، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، ليبيا، 1997، ص 133.

⁵ أمين إسبر، المرجع السابق، ص 126.

الفصل الثالث : مؤتمر برلين الثاني 1884م – 1885م وإنعكاساته على الصحراء الكبرى

إنعقد مؤتمر برلين ما بين 15 نوفمبر 1884م إلى 26 فيفري 1885م في العاصمة الألمانية برلين¹، في قصر المستشار الألماني في " ويلهلمستراس " وكانت شخصية الأمير بسمارك بارزة لذلك ترأس المؤتمر في جلسته الأولى بحضور وفود الأربعة عشر دولة².

وحضره مندوبو ثلاث عشر (13) دولة هي: ألمانيا، فرنسا، النمسا، المجر والدنمارك، إسبانيا البرتغال، بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة، روسيا، النرويج، إيطاليا، الدولة العثمانية.

عقد المؤتمر تحت شعار "تنظيم أحسن الشروط لتنمية التجارة وإزدهار المدينة في بعض المناطق الإفريقية " ، إلا أنه لم ينافس مسألة تجارة الرقيق أو النزعة السامية المثالية منافسة جدية وأصدر بشأنهم قرارات جوفاء³.

2) – جلسات المؤتمر:

ناقشت عشرة (10) جلسات رسمية جدول أعمال المؤتمر وذلك حسب الوثائق الفرنسية الدبلوماسية، وكانت كلها بعد الساعة الواحدة زوالاً، وكانت هناك جلسات غير رسمية نسبة لإشارات بعض التقارير والتي تمت في برلين وأخذت قراراتها بعين الاعتبار وأكثر من الجلسات الرسمية، كما أشارت بعض المصادر بوجود جلسات أخرى لم تشر إليها الوثائق الفرنسية.

وتمكن "ليوبولد" بإعتراف بالجمعية الدولية الإفريقية من قبل الدول الأوروبية كسلطة قائمة في الكونغو تحت حكمه الخاص وحرص على حصوله على منفذ بحري مستعملاً الدهاء السياسي والدبلوماسية ناهيك عن المؤتمرات.

وكانت في الغالب جلسات المؤتمر لا تتجاوز مدة أسبوعية، لكن بسبب المنافسات الجانبية مع ليوبولد ومنحه عدة مرات الوقت لضبط حدود دولته⁴.

¹ ألبير أدوا بواهن، تاريخ إفريقيا العام (إفريقيا في ظل السيطرة الإستعمارية 1880 – 1935)، ط1، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، 1990، ص 44.

² Pieree Benaert, *l'unité Allemande 1806 – 1936*, Armand Collin, Editeur, Paris, 1965, p 105

³ أحمد الخضرم، محمد الحجي، مقرر تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوريا، د.ت، ص 03.

⁴ Henri Brunschwig, *Le Partage De L'Afrique Noire*, Champs flammation, paris, 1971, p 47.

3) - المسائل التي ناقشها المؤتمر:

عاجل المؤتمر في جلساته العشر (10) مسألة حرية التجارة في نهر الكونغو بحيث إستمرت حوالي أسبوعين، ثم تطرق إلى البحث في قضية حرية الملاحة في حوض الكونغو والنيجر والتي إستغرقت شهرا كاملا¹.

وبعد إستئناف عمله في 07 جانفي 1885م وذلك بعد توقفه نتيجة أعياد رأس السنة الميلادية بحث أيضا في قضية شروط الإحتلال مستقبلا إلى أن تمت الموافقة على مواد الإحتلال في مرسوم نهائي².

المبحث الثالث: قرارات ونتائج مؤتمر برلين الثاني 1884 - 1885م

1) - قراراته:

قرارات المؤتمر صدرت على شكل ميثاق عام، قام بتوقيعه ممثلو الدول المشتركة في المؤتمر إلا الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن بين هاته القرارات نذكر:

1) - أصدر المؤتمر قرارات تخص حرية الملاحة في نهر النيجر والكونغو وروافدهما، إضافة الى حرية التجارة في حوض الكونغو³.

2) - إلغاء تجارة الرقيق والقضاء عليها والعمل على مطاردتها.

3) - وضع المؤتمر القواعد التي يجب إتباعها في المستقبل فيما يخص إحتلال الأراضي على سواحل إفريقيا.

4) - إتفاق الدول الأوروبية على إحتلال أجزاء من السواحل ولكل دولة جزء خاص لها، كما أن لها الحق في الأراضي الداخلية والخلفية للساحل.

5) - حصول ملك بلجيكا "ليوبولد" بإعتراف بدولة الكونغو الحرة.

¹ ألبيرأدوا بواهن، المرجع السابق، ص 44.

² نفسه، ص ص 44 - 45.

³ أحمد الخضر، المرجع السابق، ص 3.

الفصل الثالث : مؤتمر برلين الثاني 1884م - 1885م وإنعكاساته على الصحراء الكبرى

(6) - يجب على كل دولة عدم فرض حمايتها على منطقة من المناطق، من دون الرجوع إلى الدول الأخرى الموقعة على هذا الاتفاق.

(7) - تضمن كل دولة تقدم المستعمرة الخاضعة لها بإضافة إلى إقامة دولة عادلة فيها¹.

(2) - نتائج المؤتمر:

يعتبر مؤتمر برلين ثمرة مجهودات تقسيم القارة الإفريقية والسيطرة عليها من قبل الدول القوى الكبرى بالإضافة أن المؤتمر أيضا رسم الخارطة السياسية للقارة الإفريقية، وبالتالي قسمت مناطق النفوذ ما بين الدول الكبرى على النحو التالي²:

(1) - فرنسا قامت بالسيطرة على بلدان شمال إفريقيا الغربي، ويضم كل من (الجزائر، تونس، المغرب، موريطانيا).

إضافة إلى إفريقيا الغربية الى حوض النيجر، غانا على ساحل العاج وداهومي الى تشاد. وقامت بإنشاء ما يعرف بالسودان الفرنسي وإفريقيا الإستوائية وفولتا العليا والغابون والكونغو الإفريقي، وكما كانت تضم شرق إفريقيا (الصومال الفرنسي ومدغشقر)³.

وبعد عقد إتفاقية مع فرنسا والتي عرفت ب (إتفاقية الجزيرة الخضراء 1906م)، توسع الألمان في الكاميرون وذلك بعد أن أعطت فرنسا بموجب هاته الإتفاقية جزءا من إفريقيا الإستوائية في الكاميرون⁴. كما إعترفت فرنسا لألمانيا بسيطرتها على رقعة من أملاكها في حوض الكونغو وذلك مقابل أن تعترف ألمانيا لفرنسا بإحتلالها للمغرب خاصة بعدما تآزمت العلاقة بين الطرفين عام 1911م في آغادير قبل التوصل لإتفاق بينهما.

¹ أحمد الخضر، المرجع السابق، ص 4 - 5. للمزيد في الميثاق النهائي مؤتمر برلين الثاني. (أنظر الملحق 05 ص 122).

² فيصل محمد موسى، المرجع السابق، ص 133.

³ سيناء محمود عبد الكريم، "المنافسة الألمانية الفرنسية بعد مؤتمر برلين 1878 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى"، مجلة الدراسات في التاريخ والآثار، العدد 50، 2015، ص 594.

⁴ نفسه، ص 596.

الفصل الثالث : مؤتمر برلين الثاني 1884م – 1885م وإنعكاساته على الصحراء الكبرى

لكن ألمانيا بسبب الحرب العالمية الأولى وخسارتها في الحرب لم تتمكن من إنحار خططها العسكرية وبالتالي عجزت عن إدارة مستعمراتها في إفريقيا، مما أدى إلى سيطرة الإنجليز والفرنسيين على مستعمراتها في إفريقيا.

(2) – ألمانيا حصلت على مستعمرات شرق إفريقيا وقسمت تلك المناطق مع بريطانيا، إذ حصلت زنجبار ومناطق أخرى مجاورة لها.

كما توسعت ألمانيا على الصومال وساحل إفريقيا الشرقي الداخلي والخارجي والمناطق القريبة من الكاميرون إلى توكو

كما قامت ألمانيا بإستبدال منطقة (وتيو) الألمانية في شرق إفريقيا بجزيرة (هيلجولاند) التابعة لبريطانيا في 1884م والتي إعتبرتها موقع إستراتيجي جديد لدفاع البحري عن ألمانيا.

وبالتالي سيطرت ألمانيا على كل من توكلاند عام 1884م والكاميرون عام 1884م وجنوب غرب إفريقيا (نامبيا عام 1884م) وشرق إفريقيا تنجانيقا عام 1886م¹.

تحصلت إنجلترا على أربع مستعمرات، توكلاند وعلى مستعمرة ألمانيا الشرقية الإفريقية وجزء من الكاميرون.

بينما فرنسا إستولت على جزء من مستعمرة الكاميرون وباقي المستعمرات في توكلاند².

كما سيطرت البرتغال على كينيا البرتغالية (سياو) وانكولا إضافة إلى إفريقيا الشرقية (الموزنبيق) أما بالنسبة لإسبانيا فإنها إستولت على الصحراء الغربية وغينيا الإستوائية ومنطقة الريف وايفني المغربيتين³.

¹ سيناء محمود عبد الكريم ، المرجع السابق، ص ص 596 – 597.

² فرغلي علي تسن، المرجع السابق، ص 18.

³ عطاالله شوقي الجمل، دراسات في تاريخ...، المرجع السابق، ص 27.

المبحث الرابع: إنعكاس مؤتمر برلين الثاني على الصحراء الكبرى:

تعرضت القارة الإفريقية والصحراء الكبرى إلى تنافس حاد بين القوى الإستعمارية الأوروبية وهذا من خلال إرسال مجموعات كبيرة من المستكشفين والمغامرين وهذا من أجل التعرف على المنطقة وزيادة التبادلات التجارية بين شمال إفريقيا والسودان الغربي¹.

ومع نهاية النصف الثاني من القرن 19 إشتد التنافس الأوروبي على إفريقيا وذلك لإيجاد أسواق لمنتجات الأوروبية ولتصريف فائض السكان بالإضافة إلى تنافس في المجال العلمي، لذلك تم فتح جمعيات جغرافية علمية على غرار الجمعية الإفريقية "Affrican Association" بإنجلترا عام 1878م التي حددت هدفها وهو التعرف على مناطق الصحراوية على إثر هذا دخلت فرنسا إلى ركب المنافسة الأوروبية بعد إحتلالها للجزائر حيث رمت أعينها لإختراق الصحراء الجزائرية بغية ربط مستعمراتها، فقد منح مؤتمر برلين الثاني مناطق نفوذ لكل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا².

كثفت فرنسا خلال النصف الثاني من القرن 19 البعثات الإستكشافية إلى الصحراء وهذا من أجل إبعاد أطماع بقية الدول الأوروبية خصوصا بريطانيا.

ونتيجة لذلك قامت الحكومة الفرنسية بإجراءات وعمليات توسيعية لتحكم قبضتها على الجنوب الجزائري وخاصة الغربي منه³.

فقد كان لفرنسا مستعمرات واسعة في إفريقيا الغربية لتجارة الرقيق، في السنغال سنة 1854م، بالإضافة إلى أحتلال مناطق النيجر إلى تمبكتو بمالي.

¹ سميرة دعاشي، الاهتمام الفرنسي بالتجارة في الصحراء الجزائرية وإفريقيا الغربية ما بين 1850 - 1945، مذكرة ماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، (غير منشورة)، جامعي غرداية، 2014-2015، ص 72.

² الغالي غربي، " التوارق والتوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية (1881 - 1892)", مجلة كلية العلوم السياسة، مجلد 12، عدد 02، جامعة سيموس، 2016، ص 04.

³ إبراهيم مياسي، توسع الإستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881 - 1912)، د.ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996، ص 77.

الفصل الثالث : مؤتمر برلين الثاني 1884م - 1885م وإنعكاساته على الصحراء الكبرى

ومن هذا المنطلق سعت فرنسا لإبعاد خطر بريطانيا من توغل في صحراء الجزائر، عبر عقد إتفاق فرنسي إنجليزي يوم 05 أوت 1890م، يرمي إلى جعل كل أراضي جنوب الجزائر مناطق نفوذ فرنسية.

ومن الدوافع العسكرية التي دفعت فرنسا إلى إحتلال الصحراء هو ربط مستعمراتها في إفريقيا الغربية بمشيلاتها في شمال أفريقيا، فكان إستعمار فرنسا لغينيا وساحل العاج¹ سنة 1893م - 1894م إستعمرت الداومي ومالي عام 1887م وإعلان قيام السودان الغربي سنة 1881م.²

1)- محاولة سيطرة فرنسا على الصحراء من الشمال:

بسبب إدعاء فرنسا الحق في الهنترلند³ الجزائري هذا الأخير الذي توسع حتى نهر النيجر بسبب معاهدة 1890م، حيث رمت فرنسا أن يكون نفوذها من الشمال بوضع يدها على ممر غدامس غات⁴ القريب من السودان هذه البلدان حسب معاهدة 1890م تابعة للحكم التركي.

نشرت إيطاليا عبر صحفها نية فرنسا في الإستيلاء على غدامس لجذب تجارة الصحراء إلى ممتلكاتها الأمر الذي أدى إلى موافقة السلطات التركية و تأسيس وكالة في غدامس لإدارة تحركات النفوذ على الصحراء، وأوصلت بإرسال شخص تونسي أو جزائري تحت رداء تاجر خصيصا لجلب

¹ ساحل العاج: يقع وسط شمالي غربي القارة الإفريقية تحدها من الشمال فولتا ومالي ومن الشرق غينيا ومن الجنوب ليبيريا. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيلاني، مرجع سابق، ص 70.

² يحي بوعزيز، "إهتمامات الفرنسيين بجنوب الصحراء"، مجلة الثقافة، العدد 58، 1980، ص 58.

³ الهنترلند: كلمة ألمانية يقصد بها المنطقة ما بعد الساحل المحتل وتمتد الى حدود التي تم الاتفاق عليها مع الدول الإستعمارية وهي حدود هنترلند لدولة أخرى. للمزيد ينظر: عبد الرحمان تشايجي، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، تر: علي أعزازي، د.ط، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية، طرابلس، 1972، ص 171.

⁴ غات: Ghat واحدة من واحات فزان تقع في ليبيا على بعد 80 كلم من جانت يقال أنها مدينة بربرية يعيش بها طوارق تعد غات نقطة تبادل تجاري بين الطاسيلي والسودان وطرابلس. للمزيد ينظر:

الفصل الثالث : مؤتمر برلين الثاني 1884م - 1885م وإنعكاساته على الصحراء الكبرى

المعلومات، وعلى إثر قيام حرب بين طوارق الأزقر¹ وطوارق الهوقار² لفتح طريق السودان، سعت فرنسا إلى جذب سكان الصحراء إلى ممتلكاتها ومن أجل النفوذ إلى الصحراء الغربية إلى النيجر وحب المرور على أراضي الهوقار وتأسيس علاقات طيبة معهم لأن هذا الأخير يؤجرون الجمال لقوافل تجارة السودان على طريق غات - غدامس لذا وحب إعادة إحياء معاهدة غدامس 1862م³، أدى هذا إلى اجتذاب الطوارق نحو أسواق الجزائر وتونس.

أثار مشكل الحدود بين الجزائر وطرابلس إستياء فرنسا، فقد إتخذ الفرنسيون موضوع الحدود التونسية بإصدارهم تعليمات للجنود في جنوب تونس أن لا تتجاوز قوات الفرنسية وادي فسي (Fessi) الواقع على الحدود، طالبت الحكومة الفرنسية تحديد الحدود لصالح تونس في مؤتمر عقد سنة 1893م. ونتيجة لإخفاق هذا المؤتمر قامت السلطات الفرنسية التونسية بالإستيلاء على صحراء الجزائر عام 1898م، لكن لم يسمح لسلطات الفرنسية التونسية بالتوغل في الجنوب هذا راجع لمنح السلطات الجزائرية حرية التحرك في الصحراء⁴.

كان تخطيط تونس يعتمد على جلب التجارة إليها عن طريق غدامس - غات التي تبلغ قيمتها أربعة ملايين فرنك، وخطط جول كامبون⁵ (Juls Cambon) الذي كان واليا على الجزائر سنة 1891م وجوب تحسين العلاقات مع الطوارق جلبهم إلى الجزائر وضرورة الإستيلاء على عين صالح لكونها نقطة

¹ طوارق الأزقر: AZGER هم الطوارق الشماليون يتمسكون بالأصالة لضعف إمتزاجهم بالزنوج وتقطن هذه الفئة جنوب غدامس في منطقة الطاسيلي بين غات ومرزق ويسيطرون على طريق غدامس غات. للمزيد ينظر: عبد الرحمان تشايحي، المرجع السابق، ص 58.

² طوارق الهوقار: هم أيضا طوارق الشمال، يسكنون قرب تديكلت ويسيطرون على طريق غات عين صالح وعلى طريق الصحراء الغربية والمغرب. للمزيد ينظر: عبد الرحمان تشايحي، المرجع السابق، ص 58.

³ معاهدة غدامس: وقعت في 26 نوفمبر 1862 بين فرنسا وزعيم التوارق الشيخ إبخنوخن والتي تنص على إلتزام الطرفين بفتح طرق التجارة للفرنسيين إلى السودان مع إصلاحها وتحديثها وتوفير الحماية والأمن للتجار الفرنسيين. للمزيد ينظر:

Henri Stucklé, *Le Commerce de la France avec le Soudan*, challa, Paris, 1884, p23 - 30.

⁴ عبد الرحمان تشايحي، المرجع السابق، ص 143.

⁵ جول كامبون: دبلوماسي فرنسي ولد سنة 1845 بباريس، عمل في وزارة الداخلية وفي عام 1891، نصب واليا عام على الجزائر وأصبح سفيرا في برلين سنة 1907 وإستمر حتى الحرب العالمية الأولى. للمزيد ينظر: عبد الرحمان تشايحي، المرجع السابق، ص 146.

الفصل الثالث : مؤتمر برلين الثاني 1884م – 1885م وإنعكاساته على الصحراء الكبرى

إستراتيجية في النفوذ من تومبكتو والنيجر، وعلى إثر هذا قامت فرنسا من الإستيلاء على الغولية EL " Goléa سنة 1891م الواقعة على طريق عين صالح¹.

ومن ثم إحتلال واحة عين صالح سنة 1899م فتحت أبواب الصحراء من جديد، وقامت فرنسا من إنشاء أبراج عسكرية لحماية الواحات من الطوارق ومن هذه الأبراج: برج تمانين سنة 1898م وماين غدامس وعين صالح وبسكرة وأقادز مكن هذا من توغل الجيش الفرنسي إلى الإيبر (Air)².

وضم الصحراء كاملة، ومن ثم بقيت مشكلة الطوارق وعلى إثر ضعف الطوارق، قام الشيخ "عاب دين الكنتي" إلى إيقاف الاتصالات التجارية بسكان التوات وتدخلت وسلب القوافل الفرنسية وذلك خلال سنة 1900م ومع حلول سنة 1901م واجهت بعض القوافل التجارية لقبائل تيطوق وكل أهنت (Kel Ahnet) صعوبات تجارية بعين صالح وتدخلت الأمر الذي أدى للدخول وطلب الحماية من السلطات الفرنسية³.

أرسل كوفي (Capitaine Cauvet)⁴ في سنة 1902م فيلقا عسكريا لمتابعة الطوارق التي قامت بغزو قافلة تدخلت وتم الإنتصار عليهم في منطقة تيت 1902/05/07م كان هذا النصر بالنسبة لفرنسا تأثرا على إثر مقتل فلارتس على إثر معركة تيت طالبت القبائل الطارقية في طلب الأمان والصلح من السلطات الفرنسية.

¹ عين صالح: من أهم المقاطعات التي تنتمي الى تدخلت تضم 12 قصرا أهمها قصر العرب أو قصر الكبير، تعتبر عين صالح مركزا تجاريا هاما تحط به القوافل التجارية الآتية من عدة مناطق منها فزان غات و غدامس. للمزيد ينظر:

Bissuel.H, **Le Sahara Français**, Imprimerie Librairie Adolphe Jourdan, Alger, 1891, P. P43 – 44.

² الأيبر: مرتفع صلب يقع جنوب شرق الحفار يبلغ ارتفاعه 1800 تعرف هذه المنطقة بالرطوبة الشديدة. للمزيد ينظر: Georges Gorrée, **Les Amitiés Sahariennes du Père de Foucauld**, B. Arthaud, Paris, Tome 1, 1946, p.p 300 – 301.

³ Henri Lhote, **Les Tourages du Houggar**, Edition Payot, paris ,1955, p 397.

⁴ ولد سنة 1860، دخل المدرسة العسكرية بسان سير في 1878 وعين قائدا بملحقة الشلالة قام باكتشاف منطقة جانت وقام بأبحاث علمية في صحراء الجزائر خلال سنة 1908. للمزيد ينظر:

Georges Gorrée, Op. Cit ,p 7, 9.

الفصل الثالث : مؤتمر برلين الثاني 1884م – 1885م وإنعكاساته على الصحراء الكبرى

وباستلام لابرين (Laperrine)¹ قيادة الفيالق قام بتنظيم حملات عسكرية نحو الهقار وهذا سنتي 1902م – 1903م وقام ضابط قيولوهان (Guillot Lohan) بحملة عسكرية هو الآخر إنطلاقا من عين صالح سنة 1903م مرورا بإمدير "Immidir"² وصولا إلى أبلسه "Abalessa"³ سنة 1904م إستطاع توفير معلومات طوبوغرافية مهمة لحكومته.

واصلت فرنسا أعمالها الاقتصادية بالصحراء كحفر الآبار الأرتوازية بتماسنين وإنشاء خطوط تليغرافية من تدكلت إلى الهقار، ورغم هذا لم يذعن كل الطوارق لسلطة الفرنسية اذ بقي طوارق أجر رافضين لتدخل الفرنسي وفروا نحو ليبيا وإنضمامهم إلى طوارق غدامس وغات تحت تحريض الحركة السنوسية ومن بينهم السلطان أمود⁴.

بالإضافة إلى إنشاء أعمال الاقتصادية قامت فرنسا من إنشاء أبراج عسكرية مثل تماسنين 1904م، وبرج بولونياك باليزي ما بين سنتي 1905م – 1908م وبرج تغهوهاورت " Tarhaouhaout " بالهقار، قامت فرنسا بتقسيم الجنوب إلى أربع مقاطعات الواحات، عين الصفراء، غرداية وتقرت وملاحق جديدة مثل أجر ومركز تمنغاست التي أصبحت مركزا عسكريا هاما بالهقار⁵.

أدى هذا التوغل الذي أحرزته فرنسا نحو جنوب الصحراء إلى تغيير معادل وحياة الطوارق محاولتا إياهم إلى أسياذ مطيعين بفقدانهم تجارتهم وحرقاتهم وهكذا إستتب الأمر لفرنسا في الصحراء الجزائر الأمر الذي فتح لها الأبواب نحو إفريقيا لتوغل فيها مستغلة مواردها وأراضيه.

¹ لابرين: ولد سنة 1860م بكستلندا، زاول دراسته بسان سير شارل دوفوكو أرسل للجزائر للقيام بحملات إستطلاعية للجنوب مات في طائرة. للمزيد ينظر:

M.H. Leonge, **Le Sahara aux Cent Visage**, Editions Alsatia, Paris, 1945, p 268.

² أميدير: منطقة شاسعة تقع بين الهقار وتدكلت وهي عبارة عن أراضي رعوية. للمزيد ينظر:

Georges Gorrée, Op. Cit, p 318.

³ أبلسه: قرية تقع قرب واد إطاراس تبعد عن تمنغست ب 100 كلم بها العديد من الآبار الإرتوازية تساعد الفلاحين على زراعة القمح والخضر والفواكه. للمزيد ينظر:

Georges Gorrée, Op.Cit, p 293.

⁴ أمود: هو امود بن مختار، ينتسب لقبيلة إيمانان بمنطقة جانت، قاد عدة معارك ضد الجيش الفرنسي منها معركة بئر الغرامة سنة 1881م. للمزيد ينظر: رايح لونييسي، بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ط3، دار المعرفة، الجزائر، ص 89.

⁵ René Valet, **le Sahara Algérien**, Imprimerie la Typo-lithot, Alger, 1927 p 35.

الفصل الثالث : مؤتمر برلين الثاني 1884م – 1885م وانعكاساته على الصحراء الكبرى

فمؤتمر برلين الثاني يعد نقطة بارزة في الصراع الإستعماري على القارة الإفريقية بوضعه أسس إفريقيا بين أيدي الدول الأوروبية دون مراعاة لأي تكافؤ إقتصادي أو لغوي أو حتى حضاري فقد قسمت القارة إلى أشلاء لا تتكافل مع نفسها وهذا إرضاء لمطامع الدول الأوروبية، حيث ضلت بصمات مؤتمر برلين الثاني وآثاره السياسية على القارة الإفريقية حتى بعد إستقلالها.

الفصل الرابع:

مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م وإنعكاساته على المغرب الأقصى

المبحث الأول : خلفيات مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م

المبحث الثاني: قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م

المبحث الثالث: نتائج وإنعكاسات مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م

المبحث الرابع : ردود فعل الدول العربية على مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م

لقد مهدت مجموعة من الإتفاقيات بين الدول الأوروبية إلى عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء وذلك لتسوية الخلافات والصراعات التي وصلت إليها هاته الدول جراء أطماعها الإستعمارية.

المبحث الأول: خلفيات مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م:

1- الاتفاق الفرنسي الإيطالي 1902م:

بدأت إيطاليا تهتم بالمغرب بعد تحقيق وحدتها القومية، حتى وإن كانت مطامع إيطاليا بشمال إفريقيا قديمة¹، نسبة إلى قول "مازيني" أحد زعماء الوحدة القومية بقوله « إن شمال إفريقيا يعود إلى إيطاليا»²، بدأت إيطاليا في مضايقة فرنسا في المغرب وطرابلس³.

وقد حاولت إيطاليا الإستيلاء على المغرب بعدما خاب حلمها في الحصول على الإستيلاء على تونس والتي فرضت عليها فرنسا الحماية عام 1881م، وقد دفعت خيبة إيطاليا بعد ضياع تونس إلى عملها على تكوين أحلاف موجهة أساسا ضد فرنسا وعقد إتفاقيات مع إنجلترا، إلا أن الأمر لم يستمر طويلا، خاصة بعدها حدثت تغيرات في علاقات البلدين وبدأت في التحسن وإدراك فرنسا ضرورة مصالحة إيطاليا لإبعادها عن ألمانيا⁴.

فقد بدأت العلاقات الإيطالية الفرنسية تتحسن في عهد خلفاء "ديكالسليه"⁵، بدأ التوتر يزول بعد أن كان الخلاف بينهم يتركز على البحر الأبيض المتوسط، ولأن هذا البحر كان مسرح لنشاط إيطاليا⁶، وجاءت هاته العلاقات نتيجة عدة إتفاقيات، أهمها إتفاقية 1896م، والتي جرت فيها محادثات بين "ديكالسليه" ووزير مالية إيطاليا والتي إنتهت بعقد إتفاق تجاري في 1898م، بحيث عدلت

¹ حسن صبحي، التنافس الإستعماري الأوروبي في المغرب (1884 - 1904)، د.ط، دار المعارف، مصر، 1956، ص 139.

² سعد الله أبو القاسم، شعوب وقوميات، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 13.

³ حسن صبحي، المرجع السابق، ص ص 139 - 140.

⁴ نفسه، ص 149.

⁵ ديكالسليه: سياسي فرنسي، كان صحفيا في بداية مسيرته (1852 - 1923) إذ كان وكيلا لوزارة المستعمرات بعدها عين وزيرا لها في 1893 - 1895 ثم وزير الخارجية الفرنسية ما بين 1848 - 1905، لعب دورا كبيرا في تكتيل الدول الأوروبية الذي تم في الحرب العالمية الأولى. للمزيد ينظر: الميسري، الموسوعة العربية الميسرة، مجلد7، ط1، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1905، ص 202.

⁶ عبد الواحد الناصر، التدخل العسكري الأجنبي في المغرب قراءة في جيوستراتيجية المغرب خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تح: عبد الهادي التازي، د.ط، مطبعة البيت، الرباط، 1999، ص 91.

الدولتين التعريفية الجمركية لصالح كل منهما، وقد تحمس "ديكالييه" في البحث عن المسائل العالقة بين البلدين والتي من أهمها المسألة الهندية¹.

والمفاوضات حول المسألة الهندية بين فرنسا وإيطاليا إستمرت عام ونصف لتنتهي بإتفاق على شكل تبادل للرسائل، منها رسالة السفير الفرنسي في 14 ديسمبر 1900، والتي جاء فيها إتفاق 1899 بين فرنسا وإنجلترا وطمأنت فرنسا إيطاليا فيها من خلال ترك منطقة طرابلس وبنغازي خارج حدود إقتسام النفوذ وبالتالي فهي لا تنوي تجاوز حدود نفوذها²، ورسالة فرنسا هذه بإطلاق يدها على طرابلس وتنتظر أيضا من إيطاليا إعترافا بحقوقها التي تدعيها في المغرب وأعمالها هناك الكثيرة³.

وجاء الرد من وزير الخارجية الإيطالي في رسالة في 16 ديسمبر 1900م، وضح فيها بأن إيطاليا لا تعترض على عمل فرنسا الهادف إلى ممارسة الحقوق الفرنسية الناتجة عن مجاورة أراضيها لأراضي السلطة المغربية والحفاظ على هاته الحقوق، تحتفظ في المقابل إيطاليا بحق تنمية نفوذها في بنغازي وطرابلس⁴.

وقد مهد إتفاق سنة 1900 الى إتفاق آخر في 1902م، بين إيطاليا وفرنسا والذي تعهدت فيها كلا البلدين بأن تطلق يدها ولا تتدخل في معالجة المسألة الطرابلسية⁵، وبذلك تكون إيطاليا من أول الدول التي عاقدت فرنسا على المغرب الأقصى، وساهم هذا التقارب في الإنتقال للإتفاق مع الدول الأخرى.

إضافة على إنسحاب إيطاليا من التنافس الإستعماري حول المغرب⁶.

¹ حسن صبحي، المرجع السابق، ص 196.

² عبد الواحد الناصر، المرجع السابق، ص 91.

³ حسن صبحي، المرجع السابق، ص 196.

⁴ نفسه، ص ص 197 - 198.

⁵ سعيد أمين، الدولة العربية المتحدة "تاريخ الإستعماري الفرنسي والإيطالي في بلاد العرب"، د.ط، مطبعة عيسى الحلبي وشركائه، القاهرة، د.ت، ص 253.

⁶ عبد الواحد الناصر، المرجع السابق، ص 91.

2- الاتفاق الفرنسي البريطاني 1904م:

بعد إنتهاء فرنسا من إتفاقها مع إيطاليا دفعها قدما للمفاوضات الفرنسية الإنجليزية حول عدة قضايا، منها المغرب الأقصى.

وقد إشتد التنافس حول المغرب الأقصى بين فرنسا التي فرغت من إحتلال تونس عام 1881م وبريطانيا التي فرغت هي الآخرة من إحتلال مصر عام 1882م¹، وكادت أن تنتهي هذه المنافسات بحروب كبيرة في أزمة فاشودة²، فقام "ديكالمسيه" بمعالجتها بحيث أمر بإخلاء فاشودة³، أملا في تطريب أجواء العلاقات الفرنسية الإنجليزية⁴، فقد برزت أيضا شخصيات من الطرفين دعت أيضا على تلطيف الأجواء السياسية بين البلدين من خلال تصريحاتها ونشاطاتها.

كما ركز "ديكالمسيه" سياسته على دعم موقف فرنسا بأوروبا من جهة وزعزة التحالف الثلاثي والقضاء على الخلافات الإستعمارية الفرنسية الإنجليزية وصرح لأحد الصحفيين قائلا "إنني لا أنوي ترك مناصبي هذا ولا بعد أن أقوم بإعادة توطيد العلاقات الطيبة بين فرنسا وبريطانيا".

وساهم في إنجاح سياسته بعض السفراء منهم "باريزا" و "بول كامبون"⁵، وتنازلت الحكومة الفرنسية بعد عدة أشهر سجل إتفاق رسميا بتخلي عن السودان المصري وبالمقابل كتعويض أخذت

¹ مرفت سعد الله، التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر الأبيض المتوسط بعد فتح قناة السويس (1869 - 1904)، د.ط، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 184.

² أزمة فاشودة: في عام 1898م كان الجيشان البريطاني والفرنسي يتسابقان لتأكيد إدعاء كل من الدولتين ملكيتهما لبلاد السودان والساحل، إذ قاد ج.ب ماريشال الفرنسي حملة من الجنود السنغاليين إلى جنوب السودان وإستولى على فاشودة في جويلية 1898م، فأراد الجيش الإنجليزي المصري بطره تحت قيادة "كتشز" وكادت أن تشتعل حرب لولا معاهدة السودان التي سويت الأوضاع ويتعبر إسم فاشودة بعد الاتفاق الودي سنة 1904م بين فرنسا وبريطانيا وأصبحت تسمى ب "كادوك". للمزيد ينظر: نور الدين حاطوم، تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا والعالم، المرجع السابق، ص 352.

³ فاشودة: تسمى الآن بكادوك وتقع جنوب كردنان على بعد 60ميلا وتعتبر نقطة إلتقاء النيل بالرباط، وتتميز بأهمية تجارية حيث أنها ملتقى القوافل التجارية. للمزيد ينظر: مرفت سعد الله، المرجع السابق، ص 344.

⁴ هنري ويلسنغن، تقسيم إفريقيا (1880 - 1914) "أحداث مؤتمر برلين وتوابعه السياسية"، تر: ريماء إسماعيل، د.ط، الدار الجماهيرية لنشر والتوزيع، مصراته، 2001، ص 429.

⁵ مرفت سعد الله، المرجع السابق، ص 425.

حول بحيرة تشاد بعض الأراضي مثل "الوادي" التي تساعد على ربط الصحراء الكبرى بشكل وثيق بإفريقيا الإستوائية الفرنسية¹.

وغيرت فرنسا سياستها وهي سياسة واقعية وذلك بتبني أسلوب الترويض والمهادنة بدلا من سياسة المواجهة مع إنجلترا وهذا التطور كان نتيجة فشلها في أزمة ففاشودة وقدرة الإنجليز على الإستمرار في مصر²، إضافة إلى وفاة الملكة فكتوريا سنة 1901م التي كانت متحالفة مع الألمان، بالإضافة إلى إعتزال "سولزبوري" العمل في السنة التالية، وهذا يقابل التغيير الذي طرأ على وزارة الخارجية البريطانية بتولي "اللورد لانسدون" ورغبته في إقامة علاقات صداقة مع فرنسا، كما أن "إدوارد السابع" كان يميل إلى الفرنسيين بشهادة "بول كامبون" الذي أقر بدوره "إدوارد السابع" في الوصول إلى الوفاق الودي لعام 1904م³.

وبعد إقتناع الطرفين في الدخول في مفاوضات لتسوية الخلافات بينهم، واجهت هاته الخطوة بعض الصعوبات والعوائق مثل مصالح الطرفين في كل من مصر والمغرب⁴.

فالإنجليز شعروا بأنه رغم تحسن مركزهم الدولي فإن فرنسا تتمتع بوضع ممتاز بالمغرب، وأنه من الأحسن لبريطانيا أن تتفق على المسألة المراكشية مادام أن ذلك قد يحقق لها فوائد في منطقة أخرى الأمر الذي يفسر حرص "كرومر" المعتمد البريطاني في مصر و الذي حث "لانسدون" على أهمية تسوية المسألة المصرية مهما كلف بريطانيا من تنازلات في مراكش⁵، ويظهر هذا في قول السفير الفرنسي في لندن أن الفرنسيين إستنتجوا بالمقابل أن إنجلترا لا ترضى بتحديد طنجة لكي تترك لفرنسا حرية التصرف بالمغرب وهو ما يعني أن على فرنسا دفع الثمن مقابل ذلك من خلال التضحية بإمтиازاتها بمصر⁶.

¹ نور الدين حاطوم، المرجع السابق، ص 353.

² هنري ويلسنغ، المرجع السابق، ص 429.

³ مرفت سعد الله، المرجع السابق، ص 426.

⁴ صلاح العقاد، المغرب...، المرجع السابق، ص 223.

⁵ نفسه، ص 223، 224.

⁶ نور الدين حاطوم، المرجع السابق، ص 354.

ولم تكن المغرب أو مصر العائق الوحيد في تلك المفاوضات، وبرزت مشكلة صيد السمك حيث طالب الإنجليز من الفرنسيين التخلي عن صيد السمك¹ على جزء من شاطئ جزيرة الأرض الجديدة الواقعة على مصب "سان لوران" في أمريكا الشمالية، وأعطت لفرنسا تعويضا ببعض الفوائد في غامبيا وغينيا وعلى شواطئ بحيرة تشاد².

كما كان الخلاف أيضا حول حدود المنطقة الساحلية المحايدة فطالب الإنجليز بأن تمتد من الجزائر حت مزغان بينما رأى الفرنسيون أن تقتصر على المنطقة المتاخمة لمضيق جبل طارق، مع إصرار فرنسا على تحديد المدة التي تستفيد خلالها بريطانيا من حرية التجارة³.

وبعد تجاوز كل هاته الخلافات وتحديد مصالح كلا الطرفين في كل من المغرب ومصر، توصل الطرفان إلى إتفاق عقد في 08 أبريل 1904 بين الدولتين وعرف "بالإتفاق الودي"⁴، وقعه سفير فرنسا في لندن "كامبو" ووزير خارجية إنجلترا "لانسدون" وبالتالي تمت التسوية في 1904م بما رسمته فرنسا وبريطانيا⁵.

وبالنسبة لبنود "الاتفاق الودي" 1904م، تضمن الجزء الخاص بالمغرب تسعة مواد علنية وخمسة مواد سرية، وبقتضى هذا الاتفاق أعلنت فرنسا بأنها لا ترغب في تغيير الوضعية السياسية في المغرب كما أعلنت حكومة البريطانية إعرافها لفرنسا بمساحة واسعة وأن تسهر على حفظ الاستقرار في هذا البلد⁶.

¹ عطالله شوقي الجمل، المغرب العربي...، المرجع السابق، ص 318.

² نفسه، ص 318.

³ صلاح العقاد، المغرب العربي...، المرجع السابق، ص 223.

⁴ مرفت سعد الله، المرجع السابق، ص 433.

⁵ الاتفاق الودي: هو كل إتفاق يحصل بين الفرقاء لحل خلافاتهم ونزاعاتهم بطريقة سلمية من دون اللجوء إلى القوة والعنف ونقصد بهذا الاتفاق هو الاتفاق الحاصل بين فرنسا وإيطاليا بحيث إتفقت فرنسا على التنازل لإيطاليا عن إدعائها في طرابلس مقابل تنازل هذه الأخيرة عن صوتها في مراكش. للمزيد ينظر: علال الفاسي، الحركات الإستقلالية في المغرب العربي، ط1، مؤسسة علال الفاسي، الدار البيضاء، 2003، ص 105. وينظر أيضا: عبد الوهاب الكيلاني، المرجع السابق، ص، 60.

⁶ عبد الواحد الناصر، المرجع السابق، ص 92.

3- الإتفاق الفرنسي الإسباني:

تعتبر إسبانيا البلد صاحب الأحقية التاريخية في المغرب كونه يعود إلى التاريخ والجوار ووجود إسبانيا في سبتة ومليلة، إضافة إلى مشاركتها في تقرير مصير المغرب خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبعد فقدانها إمبراطوريتها الأمريكية حاولت إسبانيا إستدراك هذا الوضع والعودة إلى مسرح الصراع الأوروبي من خلال الحرب التي قامت بينهما وبين المغرب عام 1860م¹ والتي ألحقت بالجيش المغربي هزيمة كبيرة في حرب تطوان².

إكتفت إسبانيا بأن تدخلها إنجلترا في المغرب من خلال معاهدة 1860م والتي منحتها عدة صلاحيات دون فرض الوصاية على المغرب، كون إسبانيا لم تكن في تلك الفترة من الدول القوية ولا تستطيع فرض هيبتها³.

كما اضطرت فرنسا إلى قبول مبدأ تقسيم المغرب مع إسبانيا، مما يؤكد أن فرنسا لما كانت تفاوض مع بريطانيا من خلال وزيرها "ديكالمسيه" كانت قد بدأت التفاوض مع إسبانيا بخصوص المسألة المراكشية⁴ وتواصلت المفاوضات على مدار سنة 1902م بين فرنسا وإسبانيا، وقد حدد ديكالمسيه نصيب إسبانيا في المغرب في حالة تفكيكه⁵ بحيث يكون شمال المغرب إلا طنجة، أي منطقة المحددة من الشرق بملوية ومن الجنوب بوادي سيبو ومن الغرب بالمحيط وتشمل مدينة فاس كلها منطقة النفوذ الإسباني وتبدو نظرة "ديكالمسيه" متوافقة إلى حد ما مع ما صرحت به الملكة الإسبانية الوصية على العرش حينما حلت بباريس في سبتمبر 1902م⁶.

¹ هنري ويلسنغ، المرجع السابق، ص ص 425، 426.

² تطوان: مدينة إسلامية عربية مغربية، وتقع في الشمال الغربي من بلاد المغرب والتي تدعى في القديم "المغرب القديم" وتدعى في الشرق "مراكش"، وتقع شرق الأبيض المتوسط وتقع غرب العواصم الأوروبية (مدريد ولندن)، تقع تطوان في سفح جبل درسة شمال النهر الكبير الذي يصب في البحر الأبيض المتوسط، وقد وصفها "ابن خلدون" بأنها الإقليم أعدل العمران ويصف سكانه بأنهم أعدل أجساما وألوانا وأخلاقا. للمزيد ينظر: محمد داود، مختصر تاريخ تطوان، ط1، المطبعة المهدية، تطوان، المغرب، 1955، ص ص 3، 4.

³ هنري ويلسنغ، المرجع السابق، ص 426.

⁴ صلاح العقاد، المغرب العربي دراسة...، المرجع السابق، ص 221.

⁵ Henri Cambon, Op. Cit, p 135.

⁶ Ibid, p 135.

فوقع السيد "ديكالمسيه" وزير خارجية فرنسا وسفير إسبانيا في باريس يوم 03 أكتوبر 1904م على بيان رسمي يتضمن موافقة إسبانيا على السياسة الفرنسية في المغرب الأقصى، وتضمن البيان قبول إسبانيا لتصريح الفرنسي البريطاني لعام 1904م بشأن المغرب الأقصى ومصر¹.

أما المعاهدة السرية فتتألف من 16 مادة تطرقت إلى تحديد الأراضي المغربية التي تدخل في منطقة النفوذ الإسبانية على المتوسط في جنوب المغرب وإلتزامات تتعلق بالعمليات العسكرية والوضعية الخاصة لمدينة طنجة وتنفيذ مشاريع الأشغال العامة².

4- أزمة آغادير الأولى 1905م:

إستغلت ألمانيا كل ثغرة تخص الخلاف القائم بين المغاربة والفرنسيين لتوسع نفوذها وتطوير المصالح الألمانية بالبلاد، وذلك من خلال زيارة "غليوم الثاني"³ بالمغرب وإلقائه خطابا بمدينة طنجة يوم 31 مارس 1905م، كرد على إتفاق 1904م الذي يمنح لفرنسا الحق في السيطرة على المغرب كمحمية، ويعد هذا الخطاب منعرج هام في تحول السياسة الألمانية قبل مؤتمر الجزيرة الخضراء بسنة⁴.

والهدف من زيارته هي إثبات أيضا حق المانيا والوجود الألماني في المغرب والذي يعاكسه النفوذ الفرنسي من جهة وأكسبه ود المغرب والقضاء على الأثر الذي تركته العلاقات الألمانية في المغرب في الربع الأخير من القرن 19م من جهة أخرى⁵.

¹ عبد الواحد الناصر، المرجع السابق، ص 101.

² نفسه، ص 102

³ غليوم الثاني: هو ابن الإمبراطور فريدريك الثالث وحفيد غليوم الأول خلف والده في الحكم عام 1883م، كان ملك بروسيا ثم إمبراطور ألمانيا وإتبع سياسة التوارث في القوى وعهد إلى رئيس وزرائه بتنفيذها، حققت ألمانيا في عهده تقدما صناعيا وإقتصاديا، توفي عام 1941م، بعد إندلاع الثورة الألمانية في عام 1914م. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة الساسية، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت، ص 357.

⁴ علال الفاسي، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، د.ط، مكتب المغرب العربي، القاهرة، 1948، ص 11.

⁵ عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 140.

وقد صرح غليوم في خطابه بأنه يعتبر السلطان مستقلاً كامل السيادة¹، ويكون بذلك لهجة الخطاب تحدياً لفرنسا وإنجلترا التي وقعت معها إتفاقية المقيضة، إلا أن غليوم لم يكن يهيمه إستغلال المغرب بقدر ما كان يهدف إلى الضغط على فرنسا وإيهامها بأن ألمانيا تدافع على إستقلال المغرب².

وكانت لزيارة الإمبراطور الألماني لطنجة صدى واسع في الأواسط الشعبية المغربية، خاصة بعد صمود المغرب الأقصى في مواجهة التوسع الفرنسي والإنجليزي 1904م-1905م، رافضين بذلك أن يكون المغرب محمية فرنسية³.

وإعتبر الكثيرون هذا الخطاب بمثابة ضربة وجهت للفرنسيين ولنفوذهم بالمغرب، ورأوا المغاربة بأنها تأييداً قوياً لإستغلال المغرب وموقفاً حازماً ضد الاطماع الفرنسية، كما أن المغاربة عبروا أيضاً عن كراهيتهم للفرنسيين⁴.

وفرنسا بعد الضغط الألماني والمغربي بالتفاوض مع الدول الموقعة على مؤتمر مدريد 1880م⁵ إعترفت بدولية المسألة المغربية بعد إتفاقية الأول كما في 08 جويلية 1905م، وبالثالي في 08 سبتمبر 1905م والإتفاق الثالث الذي تم فيه الإعتراف بسيادة السلطان وإستغلاله وصيانة إمبراطوريته والحرية الاقتصادية دون تمييز⁶.

وكل هذا دفع بالمولي "عبد العزيز" للعرض على الشعب حقيقة الموقف المغربي والذي يدافع عن إستغلال المغاربة في بلدهم والدعوة إلى الإلتفاف والتعاون لمساندة المخزن بالرجال والأموال وذلك لتصدي للمخاطر المهددة للمغرب، وبالثالي إستطاع المغاربة كشف القناع عن السياسة الفرنسية بأنها سياسة إستعمارية توسيعية لا سياسة إصلاحات⁷.

¹ عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 140.

² نفسه، ص 140.

³ صلاح العقاد، المغربي العربي دراسة...، المرجع السابق، ص 230.

⁴ سعيد أمين، المرجع السابق، ص 26.

⁵ نفسه، ص 27.

⁶ نفسه، ص 28.

⁷ علال الخديمي، التدخل الأجنبي ... المرجع السابق، ص 52.

المبحث الثاني: قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م:

تمت الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي وذلك بعد نجاح المغاربة في إفشال مخطط الدول الأوروبية ذات المطامع الإستعمارية التي كانت تسعى إلى إقتسام المغرب ومساعدت من الألمان التي كانت مناصرة ومؤيدة لسلطان المغربي "مولاي عبد العزيز"¹، والتي إعتبرته ملكا لدولة مستقلة².

وجهت في 30 ماي 1903م الدعوة لدول الموقعة على إتفاق مدريد 1880م، إلى عقد مؤتمر دولي لنظر في شؤون المغرب من قبل الحكومة المغربية بحيث وجد "المولى عبد العزيز" في إنعقاد مؤتمر دولي الوسيلة الناجعة لذلك طوق الحصار الذي سعت الدبلوماسية الفرنسية إلى ضربه حول المغرب³، وبهاته الوسيلة (أي إنعقاد المؤتمر) سيأخذ المغرب الضمانات الكافية من جميع الدول من خلال مقترحات تنافس بين ممثلي جميع الدول وممثلي المغرب ويشدون على نوع من الإصلاحات والأهم من ذلك إحترام إستغلال البلاد وضممان سيادتها من طرف جميع الدول المعنية⁴ وبالتالي تدوين المسألة المغربية⁵، معتمدتا بذلك مساندة ألمانيا لها، فقد كانت تأمل بأن يتمخض المؤتمر عبر جهود المانيا ومسانتها عن إقرار سيادة المغرب وإستغلاله وحرية الاقتصاد في المغرب⁶.

فقبلت ألمانيا الدعوة فورا، كما ضغطت على فرنسا لقبولها حضور هذا المؤتمر، والتي قبلته فرنسا مرغمة وذلك بعد تأزم علاقاتها مع المانيا والتي كادت أن تؤدي إلى نشوب حرب بينهما ثم بودلت المذكرات بين السفير الألماني بباريس "رودولفين" و"روفيه" في 08 جويلية 1905م، ووقع إتفاق بينهما

¹ عبد العزيز: ابن السلطان الحسن الأول وأمه لالة رقية وكان ولي العهد بدلا من أخيه مولاي محمد وكان لا يتجاوز عمره 14 سنة عند وفاة والده وتولى وصايته باحماد بصفته وزيرا. للمزيد ينظر: عبد العزيز بن عبد الله، الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية "معلمة الصحراء"، مطبعة فضالة، الرباط، 1476هـ، 83

² محمد الأمين ومحمد علي عبد الرحمان، المفيد في تاريخ المغرب، د.ط، دار الكتاب الدار البيضاء، د.ت، ص 248

³ علال الخديمي، التدخل الأجنبي... المرجع السابق، ص 73.

⁴ إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 321.

⁵ نفسه، ص 321.

⁶ علال الخديمي، التدخل الأجنبي... المرجع السابق، ص ص 74، 75.

في 28 سبتمبر 1908م، حول النقاط التي ستدرس في المؤتمر وإضطرت فرنسا لحضور المؤتمر بعد ان ضمنت الكثير لتأييد آرائها¹.

عقد المؤتمر في 16 جانفي 1906م إلى 07 أفريل 1906م² بالقرب من جبل طارق³ في مدينة الجزيرة في إسبانيا وحضرته معظم الدول الأوروبية حيث شاركت فيه المغرب وألمانيا وبريطانيا وإسبانيا والنمسا وبلجيكا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية والبرتغال وروسيا والسويد⁴.

كانت الدول مابين مؤيد ومعارض لفرنسا فالولايات المتحدة حاولت لعب دور الوسيط ولكنها كانت في الحقيقة تميل إلى فرنسا والامر الذي يعينها من المؤتمر هو مبدأ الباب المفتوح.

أما هدف الإنجليز كان للمحافظة على الاتفاق الودي لكن دون إستشارة ألمانيا إلى الحرب، وبالتالي نعتهم الوغد الألماني بأنهم فرنسيون أكثر من الفرنسيين أنفسهم.

وترأس وفد مراکش في هذا المؤتمر، "المقري" و"محمد الطرابلس" وتعليمات الوفد كانت تقتضي بإتخاذ موقف المعارضة بالنسبة لأي قرار يخص إستقلال مراکش⁵.

قرارات المؤتمر:

أصدر المؤتمر قراراته في أفريل 1906م وهي وثيقة مطولة وتتألف من 123 مادة وتعرف بميثاق الجزيرة⁶.

ومن أهم قراراته:

¹ علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية (1851 - 1947)، "دراسات في تاريخ المغرب والعلاقات الدولية"، د.ط، إفريقيا الشرق، د.ت، ص 95 - 96.

² محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، د.ط، الأهلية للنشر والتوزيع، د.ت، 1989، ص 85.

³ جبل طارق: شبه جزيرة صغيرة وإحدى مستعمرات التاج البريطاني، تسمى جبل الفتح، وإسم جبل طارق أطلق عليه منذ أيام السعديين ومزال يحمل الإسم إلى الآن، وإتخذ عبد المؤمن عام 555هـ مركزا إستراتيجيا. للمزيد ينظر: عبد الله بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص 75.

⁴ فؤاد دياب، المغرب الأقصى بين الماضي والحاضر، د.ط، د.د.ن، د.ت، ص 80.

⁵ صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ...، المرجع السابق، ص 232.

⁶ نفسه، ص 234.

- (1) - حفظ الامن في الموانئ والمدن المغربية لمكافحة تهريب الأسلحة
 - (2) - تقرير مبدأ المساواة في الإنجاز بين جميع الدول المشاركة في المؤتمر
 - (3) - سيادة السلطان وإستقلاله ووحدة مملكته وحرية التجارة في موانئها¹.
 - (4) - أن تكون الشرطة المغربية في سبته والإدارة في الرباط وصبرة إسبانية في تطوان والعرائش ودولية في طنجة والدار البيضاء.
 - (5) - تأسيس بنك دولي مغربي له إمتيازات الإصدار وأن يكون لفرنسا أسهم لأنها دائنة للحكومة الشريفة².
- غير أن قرارات المؤتمر لم تستجب لمطالب وأمني الشعب المغربي، حتى أنه مؤكداً للوصاية الدولية ومدعماً للإستغلال الأوروبي³، كما أنه قام بتجاوز على إشعال الفتنة والنزاع المسلح بين فرنسا وألمانيا. كما أنها فرضت بنود جديدة قاسية وتطاولات إضافية نقصت بشكل تام من الإستغلال المغربي برغم من أنه قد إتفق جميع من وقعوا على هذا المؤتمر سيادة جلاله السلطان ووحدة أراضيه.
- وبالتالي تكون قرارات المؤتمر مدعمة لنفوذ الفرنسي والإسباني في المغرب، وتعتبر نصراً لفرنسا وحلفائها⁴.

المبحث الثالث: نتائج وإنعكاسات مؤتمر الجزيرة الخضراء:

1- نتائج مؤتمر الجزيرة الخضراء:

كان لمؤتمر الجزيرة الخضراء جراء قراراته آثار وخيمة بالنسبة للمغرب وسيادتها، وجاءت بتدويل حقيقي للقضية من خلال تكريس تدخل السلك الدبلوماسي الأجنبي في معظم المسائل وفي جميع شؤون البلاد الداخلية، وذلك أن الميثاق منحهم لجميع الدول الموقعة على قرارات المؤتمر تفوق سلطان الدولة المغربية وذلك فيما يخص المسائل الحضرية والبلدية والجمارك ومراقبة الشواطئ المغربية إضافة إلى

¹ زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت، ص 543.

² أمين الريحاني، المغرب الأقصى رحلة في منطقة الحماية الإسبانية، د.ط، دار المصري للطباعة والنشر، مصر، 1952، ص 44.

³ علال الخديمي، المغرب في مواجهة... المرجع السابق، ص 77. لنظر في قرارات المؤتمر (أنظر الملحق 06 ص 136).

⁴ أحمد رمزي، الإستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، د.ط، المطبعة النموذجية، مصر، د.ت، ص 90.

قيام الميثاق بإصلاحات في الموانئ لفائدة الأجانب وتطوير تجارتهم في المغرب وقرر الصرف عليها من المداحيل التي يأخذونها من التجار¹.

وبذلك يكون الدبلوماسيون الاوروبيون يهدفون إلى تطوير المصالح الأجنبية بالمغرب وتعزيز النفوذ الأوروبي²، غير مهتمين بمصير المغرب كدولة مستقلة، وقد قال وزير الخارجية للمغرب مؤكدا على هذا الأمر « إنكم تطورون بالساحل مصالح أوروبية سنكون عاجزين عن حمايتها، ولا نستطيع أن نحميها بعناصر البوليس التي تتوقعونها، إن الإضطرابات ستزداد وسيدخل المغرب في فوضى تكون مقدمة للسيطرة الأجنبية³».

إضافة إلى إنشاء البنك المغربي والذي عوض بيت المال، والذي ساهمت فيه الدول الأوروبية وبنسب مختلفة في رأس ماله، وفي حالة الاعتراض تكون للحكومة المغربية أسبقية ويدر البنك حسب القانون المالي الفرنسي وتكون الحكومة السويسرية مختصة بالنزاعات في حالة قيامها بين الحكومة المغربية والبنك⁴.

إضافة إلى منح الأجانب حق تملك الأراضي في بعض المناطق من المغرب مقابل آدائهم ضريبة الترتيب⁵، إلا أن هاته الإصلاحات والتي كانت زراء أسباب ومبررات متنوعة لكل دولة أدت في النهاية إلى قيام صراعات وتناقضات فيما بينهم⁶.

2- إنعكاسات مؤتمر الجزيرة الخضراء:

لقد ترتب على نتائج مؤتمر الجزيرة الخضراء مجموعة من الإجراءات منها:

1 علال الخديمي، التدخل الأجنبي...، المرجع السابق، ص 78.

2 نفسه، ص 79.

3 نفسه، ص ص 79-80.

4 محمود صالح الكروي، صادق أحمد حامد، "مؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906م وتداعياته على المغرب (الحكومة المغربية تطيح بمشروع الحماية الفرنسية وتدفع لتدويل القضية)"، مجلة سرى من رأى، المجلد 47، العدد 13، جامعة بغداد، 2016، ص 07.

5 ضريبة الترتيب: ضريبة فلاحية سنوية، وقيمتها تحدد حسب درجة إمتلاك المزروعات والأغراس والمواشي والدواب. للمزيد ينظر: علال الخديمي، التدخل الأجنبي...، المرجع السابق، ص 30.

6 محمود صالح الكروي، المرجع السابق، ص 07.

1- إحتلال وجدة:

بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906م أخضعت المغرب إلى الوصاية الجماعية، وإستغلت فرنسا الوضع المغربي بعد أن أعطي لها المؤتمر حرية العمل في المغرب، وراح دبلوماسيها للعمل على تضخيم الأحداث البسيطة وذلك لمضاعفة الضغط وإخضاع المدن المغربية لسيطرة الفرنسية¹.

حاولت فرنسا وإسبانيا آواخر سنة 1906م، إحتلال مدينة طنجة بحجة أمن الأجانب من تصرفات "الريسوي"² إضافة إلى تخوف من هجمات القبائل، إلا أن هدفهم من وراء هذا هو إرغام المخزن على تنظيم بوليسي بالمدينة تحت إشراف مدرين فرنسيين وإسبان³.

وبهذا قام المخزن المغربي بإبعاد الريسوي وذلك بتخريب مقره ومن خلال هذا تكون فرنسا قد فشلت في محاولة إحتلال طنجة إلا أنها إستطاعت مساعدة المخزن في محاربة القبائل المعارضة لتدخل والتغلغل الأجنبي وخاصة الفرنسي⁴.

وتعتبر حادثة إغتيال الطيب "موشان" الذريعة التي إستطاعت بها فرنسا إحتلال مدينة وجدة في 29 مارس 1907م، متظاهرة بأن ذلك إجراء مؤقت إلى أن تم إستجابة مطالبها والمتمثلة في⁵:

- 1) - عزل باشا مراكش وسحبه بطنجة حتى يشرف المفوض الفرنسي على التحقيق.
- 2) - تنفيذ إتفاقية الحدود لسنة 1901م بإشتراك الفرنسيين في لجنة مراقبة القسم المراكشي من الحدود.

3) - عزل الإدريسي حاكم إقليم الإدار بحجة مساعدته "الماء العينين".

¹ عمال الخديمي، التدخل الأجنبي...، المرجع السابق، ص 78

² الريسوي: هو الشريف أحمد بن محمد بن عبد الله الريسوي، من بلدة رينات من بني عروس بالريف في المغرب عام 1870م، تلقى تعليمه وهو في سن صغيرة، احضر له والده خيرة فقهاء لتعليمه القراءة والكتابة. للمزيد ينظر: إبراهيم كريدي، ثورة بوحمارة (1902 - 1909)، د.ط، شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء، 1986، ص 46.

³ فادية عبد العزيز القطعاني، "الحركة الوطنية المغربية (1907 - 1912)"، المجلة الجامعية، العدد 16، جامعة بنغازي، فيفري 2014، ص 44.

⁴ نفسه ص 45.

⁵ صلاح العقاد، المغرب العربي...، المرجع السابق، ص 238.

وكل هاته المطالب تعتبر مستحيلة وتتجاوز المعقول¹.

2- إحتلال الدار البيضاء 1907م:

بعد إحتلال وجدة جاءت بعدها حادثة الدار البيضاء²، وذلك من خلال هجوم القبائل المجاورة للدار البيضاء كأولاد زيان ومديونة على الأوروبيين الذين يعملون في المرسى الدار البيضاء وقتل منهم تسعة، الأمر الذي أدى إلى نشوب فوضى مما تعذر على الحكومة المغربية ضبط الأمن في المدينة، بالمقابل ذلك أرسلت كل من فرنسا وإسبانيا باخترتين محملتين بالجنود وإستطاعت إحتلال الدار البيضاء بالقوة³.

وعلى إثر هذا خلع السلطان المغربي مولاي " عبد العزيز " على عجزه وفشله في إحباط عمليات فرنسا في الإستيلاء على بلاده، وقررت قبائل الحوزية خلعه في 16 أوت 1907م، وعين مكانه "مولاي عبد الحفيظ"⁴ سلطانا⁵.

كما لعبت إتفاقية الجزيرة دورا كبيرا في إنقسام السلطة السياسية في المغرب، وبالتالي عقد مؤتمر وطني في المغرب عام 1908م، وقد أعلن عن مبايعة السلطان عبد الحفيظ سلطانا على المغرب عام 1908م وعرفت بالبيعة المشروطة إذ أنها تحتوي على شروط تتضمن أهم البنود من خلال عدم الإلتزام بما جاءت به مقررات الجزيرة الخضراء⁶.

¹ صلاح العقاد، المغرب العربي...، المرجع السابق، ص 238 - 239..

² الدار البيضاء: مدينة مغربية تقع على ساحل المحيط الأطلسي، وكان يطلق عليها إسم "أنفا" ثم أطلق عليها إسم البيضاء، بعدما فتحت من قبل عقبة بن نافع سنة 681م. للمزيد ينظر: محمود السيد، تاريخ الدول المغرب العربي (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - موريطانيا)، د.ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000م، ص 544.

³ محمد الأمين محمد، محمد علي الرجائي، المفيد في تاريخ المغرب، د.ط، دار الكتاب، الدار البيضاء، د.ت، ص 249 - 250.

⁴ مولى عبد الحفيظ: هو المولى عبد الحفيظ بن الحسن، من مواليد 24 فبراير 1876 بفاس، حكم من 1908 حتى 1912 وذلك عندما تنازل عن الحكم لأخيه يونس وكان ذكيا وأتقن الكثير من علوم العصر والفقهاء والحديث والأدب وألف العديد من الكتب، تولى مهام إداية وسلطانية، توفي يوم 24 أبريل 1937، بفرنسا. للمزيد ينظر: عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة، المرجع السابق، ص 160.

⁵ إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 328.

⁶ محمود صالح الكروي، المرجع السابق، ص 8.

إضافة على إلغاء الديون المترتبة على المغرب من قبل الأجانب وإعتبارها ديونا شخصية يسأل عليها السلطان عبد العزيز، وتحديد المناطق المحتلة ورفض كل تدخل أجنبي والمطالبة بتحقيق إستقلال القضاء وعدم تدخل الأجانب فيما يخص الأمور التي تتعلق بالدولة¹.

إضافة إلى رفض توقيع أية إتفاقية مع الدول الأجنبية إلا بعد الرجوع لشعب وإستشارته، كما أن أغلب أعيان فاس أيدوا مبايعة وأعلنوا الجهاد ضد السلطان عبد العزيز في هذا المؤتمر².

3- فرض الحماية المزدوجة على المغرب 1912م:

ومن اهم ماترتب عن ميثاق الجزيرة الخضراء، فرض الحماية على المغرب خاصة بعد أن تمكنت فرنسا من التخلص من التدخل الألماني في المسألة المغربية وذلك سنة 1911م، من خلال تنازها عن أجزاء من الكونغو لصالح ألمانيا مقابل سماح فرض فرنسا حمايتها على المغرب³.

وبالتالي فرنسا تمكنت من إنهاء جميع خلافاتها الإستعمارية مع القوى الأوروبية والمنافسة لها في المغرب وأخيرا لم يبقى إلا إعلان الحماية عليها خاصة في ظل الأوضاع الصعبة التي كانت تمر بها المغرب وسوء الأوضاع الاقتصادية أيضا⁴.

وفي 30 مارس 1912م، وقعت معاهدة الحماية مع فرنسا، كما أنها أيضا عملت على توقيع إتفاق آخر بخصوص المغرب مع إسبانيا وذلك لتقسيم المغرب في 27 نوفمبر 1912م⁵.

إذ تعتبر كل من شمال وجنوب المغرب كمنطقتين نفوذ تابعتين لإسبانيا.

بالمقابل فرنسا حافظت على ما كانت تملكه في المغرب من قبل توقيع المعاهدة وأصبحت تسمى المنطقة الشمالية الإسبانية بمنطقة الخليفة، والمنطقة الجنوبية الفرنسية بالمنطقة السلطانية وعينت فرنسا الجنرال ليوتي أول مقيم لها في مراكش، أما طنجة فإحتفظت بصفتها الدولية⁶.

¹ محمود صالح الكروي، المرجع السابق، ص 09.

² نفسه، ص 09.

³ عطا الله شوقي الجمل، عبد الله الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا...، المرجع السابق، ص 274.

⁴ فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص 44.

⁵ شوقي عطا الله الجمل، عبد الله الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا...، المرجع السابق، ص 274.

⁶ نفسه، ص 275.

المبحث الرابع: ردود فعل الدول العربية على مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م:

تولى أصحاب التيار السلفي المسألة المغربية ولقد أعادت فرض نفسها عام 1906م خلال مؤتمر الجزيرة الخضراء بزعامة الشيخ "رشيد رضا"¹.

وقد عبر السلفيون في حملتهم ضد مايجرى في المغرب على أنها نتيجة للممارسة الخاطئة للإسلام، ويقول في هذا الصدد "رشيد رضا" « لقد أعدنا النذر والنصائح ولكن القوم في غمرة سامون، لايتوبون ولاهم يتذكرون، وإنما يعتمدون على أهل القبور في دفع الضرر أو تحويله عنهم، كما علمت من إلتجائهم إلى قبر سيدي إدريس عندما أرادت فرنسا الإقتيات عليهم وبوارهم عنده بكلمة (يالطيف) مئة ألف مرة²».

وفي موضع آخر يقول:

« إذا أرجعت المسبات إلى أسبابها تبين لك أن الذي حال بين أهل مراکش وبين الإنتفاع بما ذكرناهم وذكرهم به غيرنا هو الجمود على التقاليد والإتكال على أصحاب القبور فهاتان العلتان هما المانعتان من فهم الحق ومن كل تغيير يدعي إليه المقلد للأباء المفوض أموره إلى من إتخذهم أولياء³».

وفي مصر عرض زعيم التيار السلفي ظروف إستدراج المغرب لعرض قضية الإصلاح فيه على مؤتمر أوروبي وكيف هذا أن أعضاءه إتفقوا على وجوب إنشاء مصرف لتلك المملكة وذلك لإبتلاع أموال الحكومة وإضافة إلى إنشاء شرطة يدير أمرها ضباط أوروبيون وذلك لتأمين تجارة أوروبا التي تأخذ أموالها من الأهالي ويستطاعتهم بها إدارة البلاد، إضافة إلى أعمال أخرى يقومون بها.

والحل الذي يجب أن يأخذ بعين الإعتبار في رأي "رشيد رضا" هو المباراة « إلى إصلاح شأنها بالتربية والتعليم اللذان تقتضيهما حالة العصر لاسيما تعليم الفنون العسكرية والمدنية والإقتصادية⁴».

ومما سبق يتضح لنا أن إتفاقية الجزيرة الخضراء 1906م ساهمت بشكل كبير في تأزم الوضع السياسي الداخلي للمغرب وفتحت الباب أمام القوى الأجنبية التي فرضت إدارتها على المغرب.

¹ يونان لبيب رزق، محمد مزين، المرجع السابق، ص 228.

² نفسه، ص 229.

³ نفسه، ص 230.

⁴ نفسه، ص 231.

ليبدأ المغرب عهدا جديدا في ظل الإستعمار، حيث تعد نتائج مؤتمر الجزيرة الخضراء خطوة كبيرة على طريق تعميق التغلغل الإقتصادي الأوربي في المغرب، ودلالة واضحة على فقدانه لإستقلالية قراره السياسي وفتحت نتائج قرارات هذا المؤتمر الباب لإحتلال المغرب وإقتسامه وهذا فعلا ما حدث بعد توقيع إتفاقية الحماية الفرنسية المغربية في 1912م

الخاتمة

إن أهم ما يمكن التوصل إليه من خلال هذه الدراسة وخاتمة هذا الجهد المتواضع هذا لا يعني أننا قد قمنا بتغطية كل الجوانب والأشياء التي كان يفترض أن تبرز وتتضح في الفصول والمباحث التي خصصناها لها هو:

عقد الدول الأوروبية العديد من المؤتمرات وذلك للحفاظ على مصالحها وتثبيت نفوذها إضافة إلى تسوية الخلافات بطرق سلمية منها مؤتمر "فيينا" و"إكس لاشايل".

كاد التنافس الإستعماري بين الدول الأوروبية في القرن 19م أن يؤدي إلى حروب ونزاعات لولا عقد العديد من المؤتمرات الأوروبية التي خففت من حدة النزاع.

إستطاعت سياسة بسمارك الخارجية من تهدئة أوضاع أوروبا بين الدول المتناحرة ونقل مشاكلها إلى القارة الإفريقية من خلال عقد مؤتمر برلين الأول والذي عمل على إطالة عمر الدولة العثمانية وهذا بعد أن عملت روسيا إلى جانب الدول البلقانية على نحو خريطاتها السياسية من أوروبا تقريبا وكان هذا في إتفاقية سان ستيفانو 1878م ولم يكن هذا ممكنا لولا تضارب مصالح باقي القوى مع المصالح الروسية وهذا ليس من أجل إحلال السلم وإنما لوقف القوة الروسية.

تم إبرام إتفاقية برلين بين الدولة العثمانية وباقي الدول ونشرت بنودها أمام كل العالم وصرحت بإستقلال العديد من الأقاليم، إلا أن هناك إتفاقيات أخرى عقدت بين الدول حول ممتلكات الباب العالي وهذا من دون علم الدولة العثمانية، فإمتلك القوى الأوروبية حق لم يمنح لها وعملت على إقتسامه مع من لا يحق له.

وهذه هي ملاحق إتفاقية برلين التي لم تدون على الورق ولكن تم تجسيدها على أرض الواقع

يعد مؤتمر برلين 1878م مؤامرة على شكل مؤتمر وإنجازات على شكل صفقات بين الدول الأوروبية تمثلت هذه الصفقات في كواليس المؤتمر من خلال إنتهاج سياسية السكوت الدبلوماسي على إحتلال مختلف أقاليم العالم العربي بالأخص المغرب العربي.

ففرنسا قامت بعد ثلاث سنوات من عقد هذا المؤتمر فرض حمايتها على تونس سنة 1881م بعد حصولها من بريطانيا على مصادقة لإحتلال تونس، أما إيطاليا فتم إستبعادها من تونس وتعويضها بليبيا التي أطلقت يدها فيها وإحتلتها سنة 1911م عقب عقدها لتسويات مع الدول الأجنبية.

ويعد مؤتمر برلين محطة تاريخية هامة أنهت عمر الرجل المريض حيث سعت الدولة العثمانية لإجتناح حرب أوروبية وبقائها من خلال إبرام الإتفاقيات أضحت هاته الإتفاقيات لبنة أساسية لتقسيم ممتلكاتها بعد إتفاق الدول على الإجهاز عليها وهذا لتحقيق مطامحهم السياسية والإقتصادية.

ويعتبر مؤتمر مدريد 1880م والذي إنعقد من أجل الحد من نظام الحماية القنصلية وتطويقيه بالمغرب الأقصى هو البلد الوحيد بين بلدان المغرب العربي الذي لم يدخل تحت لواء الخلافة العثمانية عمل هذا المؤتمر على زيادة نفوذ الدول الأجنبية من خلال حصولها على المزيد من الإمتيازات والتي عمل سلاطين المغرب على الحد منها.

كما أن إقبال العديد من المغاربة على الدخول ضمن الحماية القنصلية زاد من إضعاف المغرب وهذا راجع لتعرض المغاربة لكل أنواع الظلم من طرف الرعايا الأجانب والمغاربة المحميين كما أن مساعي سلاطين المغرب لتطويق من نظام الحماية القنصلية وإرجاعه لمفهومه الأصلي وعدم تحريف بنود الإتفاقيات بين الدول، لم تلقى هذه المساعي أي رد سوى وعود أدرجت دون العمل بها.

كما أن عقد مؤتمر مدريد 1880م لم يتح للمغرب فرصة وقف تنفيذ نظام الحماية وإنما زيادة تكريس نظام الحماية القنصلية بفوز الدول الأوروبية والتي خرجت منتصرة بوثيقة تضمن تدخل قناصلها في الشؤون الداخلية للمخزن وزيادة إسراف قناصلها في منح الحماية.

زاد تغلغل الأجنبي في المغرب إذ أفرز نظام الحماية القنصلية إنعكاسات خطيرة شملت جميع المستويات ففي المجال الاقتصادي زاد الحصول على حق ملكية الأراضي والعقارات وفتح الأبواب في وجه التجارة الأجنبية التي زاد نشاطها، حيث أغرقت الأسواق المغربية بسلع والبضائع الأجنبية أدى هذا لمخالفات ضد المغاربة الذين ضاقو ذرعا من تصرفات الأجانب فإرتفعت تعويضات المخزن على إثر تصرفات المغاربة مؤدية على أزمة مالية خانقة.

هذا بالإضافة إلى الإنعكاسات الاجتماعية والتي خلفت آثارا في نفوس المغاربة.

ويعد مؤتمر برلين الثاني 1884م - 1885م، نقطة بارزة في الصراع الإستعماري على القارة الإفريقية ويعتبر أيضا واحد من أهم المؤتمرات في تاريخ إفريقيا

إذ أن هذا المؤتمر لم يراعي أي تكافؤ إقتصادي أو لغوي أو حضاري والتي من خلالها وضعت الأسس لإفريقيا بين الدول الأوروبية، إذ من خلاله قسمت القارة إلى مناطق غير متكافئة مع نفسها إلا أنها تشبع أطماع الدول الأوروبية للمستعمرة.

كما أن نتائجه كانت بارزة أيضا من خلال إعلان قيام دولة الكونغو الحرة تحت إدارة جمعية الكونغو التي يرأسها الملك " ليوبولد " دون أن يرسم حدودها بشكل واضح.

لقد تغيرت خريطة القارة السياسية في أقل من عشرين سنة بعد مؤتمر برلين، ففي سنة 1902 لم يبق خارج السيطرة الإستعمارية سوى أجزاء بسيطة منها تساوي 8% من مساحة القارة تشمل (ليبيريا _ إثيوبيا _ المغرب الأقصى _ ليبيا)، وأصبحت سبع دول أوروبية تسيطر على القارة بعد أن إقتسمتها فيما بينها: بريطانيا _ فرنسا _ البرتغال _ إيطاليا _ إسبانيا _ ألمانيا _ بلجيكا .

إلا أن مؤتمر برلين (1884م - 1885م) لم يستطع الوصول إلى إقرار الحالة في أوروبا كما لم يصل إلى حل الخلافات بين الدول الأوروبية حلا حاسما، بل وجه السياسة الدولية وجهة جديدة سادها الخلاف والنزاع حول مناطق النفوذ في قارة إفريقيا، مما أدى إلى بروز عدة أزمات دولية من بينها الأزمة المغربية (1905م - 1906م) حول الوضع الإستعماري في المغرب التي إنبثقت من المنافسات الإمبريالية للدول الكبرى بين ألمانيا من جهة وفرنسا بدعم إنجليزي من جهة أخرى.

بالإضافة إلى سعي فرنسا لإختراق الصحراء الجزائرية بغية ربط مستعمراتها وهذا لإبعاد كل من بريطانيا وإيطاليا وألمانيا بعد حيازة هذه البلدان على مناطق نفوذ بموجب مؤتمر برلين 1884م - 1885م.

كثفت فرنسا من البعثات الإستكشافية وهذا لإبعاد بقية الدول الأوروبية خصوصا بريطانيا فالدافع الأبرز الذي أدى بفرنسا لإحتلال الصحراء هو ربط مستعمراتها في إفريقيا بمشيلاتها في شمال إفريقيا.

أدى تغلغل فرنسا في صحراء من ناحية الشمال لتأسيس وكالة غدامس لإدارة تحركاتها على الصحراء لفتح طريق السودان دخول فرنسا في حرب مع الطوارق.

ورغم فشل مؤتمر 1893م التي عقدته فرنسا من أجل تحديد الحدود بين الجزائر وتونس أدى إلى إستيلاء فرنسا رسميا على صحراء الجزائر سنة 1898م.

قيام فرنسا بإحتلال أغلب واحات الصحراء بداية من عين صالح وصولا إلى الغولية وهذا من أجل جلب التجارة عن طريق غدامس - غات.

وقيام فرنسا بحفر الآبار بتماسين وإنشاء خطوط تليغرافية وهذا من أجل إحكام سيطرتها على الصحراء.

أدى توغل فرنسا إلى جوب الصحراء إلى تغيير معادل وحياة الطوارق وفتح أبواب نحو إفريقيا لتوغل فيها مستغلة مواردها وأراضيها وهذا عبر ربط مستعمراتها ببعضها.

كما فرضت إتفاقية الجزيرة الخضراء 1906م، مجموعة من القرارات التي ساهمت في تأزم الوضع السياسي الداخلي للمغرب وفتحت الباب أمام القوى الأجنبية لفرض إرادتها على الإدارة السياسية المغربية _ والحكومة المغربية تمكنت من إفشال مشروع الحماية الفرنسية في مؤتمر الجزيرة الخضراء وجعلت من المؤتمر وسيلة لتدويل القضية المغربية.

وفي الأخير نتوصل إلى أن الإستعمار الأوروبي سعي إلى إستغلال القارة الإفريقية بكل الوسائل والأساليب المتاحة له مخلفا وراءه أثار وخيمة عانى منها الإفريقي ولا يزال يعاني منها إلى اليوم من تخلف وتفقر في مختلف المجالات خاصة الإقتصادية وكذا التبعية للمغرب في مختلف نواحي الحياة

هذه مجمل النتائج التي توصلنا إليها أثناء دراستنا للموضوع ونأمل أن نكون قد وفقنا في الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع.

الملاحق

ARTICLE PREMIER.

La Bulgarie est constituée en Principauté autonome et tributaire sous la suzeraineté de Sa Majesté Impériale le Sultan; elle aura un Gouvernement chrétien et une milice nationale.

ARTICLE II.

La Principauté de Bulgarie comprendra les territoires ci-après :

ARTICLE V.

Les dispositions suivantes formeront la base du droit public de la Bulgarie :

ARTICLE XI.

L'armée ottomane ne séjournera plus en Bulgarie; toutes les anciennes forteresses seront rasées aux frais de la Principauté dans le délai d'un an, ou plus tôt si faire se peut; le Gouvernement local prendra immédiatement des mesures pour les détruire, et ne pourra en faire construire de nouvelles. La Sublime Porte aura le droit de disposer à sa guise du matériel de guerre et autres objets appartenant au Gouvernement ottoman et qui seraient restés dans les forteresses du Danube déjà évacuées en vertu de l'armistice du 31 janvier, ainsi que de ceux qui se trouveraient dans les places fortes de Schoumla et de Varna.

ARTICLE XIII.

Il est formé au Sud des Balkans une Province qui prendra le nom de « Roumélie orientale », et qui restera placée sous l'autorité politique et militaire directe de Sa Majesté Impériale le Sultan, dans des conditions d'autonomie administrative. Elle aura un gouverneur général chrétien.

ARTICLE XXIV.

Dans le cas où la Sublime Porte et la Grèce ne parviendraient pas à s'entendre sur la rectification de frontière indiquée dans le treizième protocole du Congrès de Berlin, l'Allemagne, l'Autriche-Hongrie, la France, la Grande-Bretagne, l'Italie et la Russie se réservent d'offrir leur médiation aux deux parties pour faciliter les négociations.

ARTICLE XXV.

Les Provinces de Bosnie et d'Herzégovine seront occupées et administrées par l'Autriche-Hongrie. Le Gouvernement d'Autriche-Hongrie ne désirant pas se charger de l'administration du Sandjak de Novibazar, qui s'étend entre la Serbie et le Monténégro dans la direction du Sud-Est jusqu'au delà de Mitrovitza, l'administration ottomane continuera d'y fonctionner. Néanmoins, afin d'assurer le maintien du nouvel état politique ainsi que la liberté et la sécurité des voies de communication, l'Autriche-Hongrie se réserve le droit de tenir garnison et d'avoir des routes militaires et commerciales sur toute l'étendue de cette partie de l'ancien vilayet de Bosnie.

A cet effet, les Gouvernements d'Autriche-Hongrie et de Turquie se réservent de s'entendre sur les détails.

ARTICLE XXVI.

L'indépendance du Monténégro est reconnue par la Sublime Porte et par toutes celles des hautes Parties contractantes qui ne l'avaient pas encore admise.

ARTICLE XXXIV.

Les hautes Parties contractantes reconnaissent l'indépendance de la Principauté de Serbie, en la rattachant aux conditions exposées dans l'article suivant

ARTICLE XLIII.

Les hautes Parties contractantes reconnaissent l'indépendance de la Roumanie en la rattachant aux conditions exposées dans les deux articles suivants.

ARTICLE XLV.

La Principauté de Roumanie rétrocède à Sa Majesté l'Empereur de Russie la portion du territoire de la Bessarabie détachée de la Russie en suite du Traité de Paris de 1856 limitée à l'Ouest par le thalweg du Pruth, au Midi par le thalweg du bras de Kilia et l'embouchure de Stary-Stamboul.

المصدر:

Ministère des des affaires étrangères, Op.Cit, p 275 – 295.

الملحق رقم 02: بنود إتفاقية باردو 1881م

بنود معاهدة باردو:

البند 1: إن معاهدة الصلح والصدقة والتجارة، وجميع المعاهدات القائمة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها.

البند 2: لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتم على حكومة الجمهورية الفرنسية إتخاذها الوصول للغرض الذي يقصده الجانبان الساميان المتعاقدان، فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتل القوات العسكرية مراكز التي تراها صالحة لإستتاب النظام والأمن بالحدود والسواحل، ويزول هذا الإحتلال عندما تتفق السلطتان الحريتان الفرنسية وتقرران معا أن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على الأمن والنظام.

البند 3: تتعهد فرنسا ببذل مساعدتها المسمترة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يعيث بمملكته.

البند 4: تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوروبية

البند 5: يمثل فرنسا لدى سمو الباي وزير مقيم عام، تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين فرنسا والسلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين

البند 6: يكلف الدبلوماسيين والقنصلين لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها، وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذو صبغة دولية دون إعلام الدولة الفرنسية والحصول على موافقتها مقدما.

البند 7: تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي بنفسهما بحق الاتفاق على وضع نظام ماي بالمملكة التونسية، من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة.

البند 8: تفرض غرامة حرية على القبائل العاصمة بالحدود والسواحل، وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بينهما، وتكون حكومة الباي هي المسؤولة عن تنفيذ هذا الاتفاق

البند 9: لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر، فإن دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعاً إدخال السلاح والذخائر الحربية بحرية والمرسى وقابس، والمراسي الأخرى بالمملكة التونسية.

البند 10: خاص بالتوقيع: على أن فرنسا لم تكتف بالقيود التي فرضتها معاهدة باردو.

- قصر السعيد 12 ماي 1881م

- محمد الصادق باي/الجنرال بريار

المصدر: صالح العقاد، المغرب العربي...، المرجع السابق، ص ص 190، 191.

الملحق رقم 03: بنود إتفاقية المرسى 1883م.

بنود معاهدة المرسى:

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية، وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي 1881م وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموه توثيقا لعرب المودة بين القطرين العامرين، إتفق الطرفان على عقد إتفاق لتحقيق هذا الغرض، وإعتمد رئيس الجمهورية في ذلك سمو بريار وبول كامبون، وزيره المقيم بتونس الذي أقدم أوراق إعتماده لعقد الإتفاقية المحددة في البنود الآتية:

البند الأول: لما كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها، تكفل بإدخال الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها.

البند الثاني: تضمن الحكومة قرضا يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحد البالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز 17.550.000 فرنك ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك، وقد تعهد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن من الحكومة الفرنسية.

البند الثالث: يخصص سمو الباي المعظم من مداخيل المملكة أولا: المبالغ الملازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمته فرنسا ثانيا: تخصصات سمو الباي وقدرها مليون من الريالات التونسية (1.200.00 فرنك) وما فضل من ذلك يعين لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية.

البند الرابع: هذه الإتفاقية على الحكومة الفرنسية المصادقة عليها وتلسم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن إيذانا بصحة ما تقدم حررت هذه الإتفاقية وختمها الموقعان بخاتمتها.

كتب بالمرسى في 8 جوان 1883م

الإمضاء: علي باي - بول كامبون

المصدر: خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 22.

الملحق رقم 04: إتفاقية مدريد 1880م ومصادقة السلطان الحسن عليها

**اتفاقية مدريد المنظمة للحماية القنصلية
وموافقة السلطان مولاي الحسن عليها**

الحمد لله وحده ولا حول ولا قوة الا بالله

(الطابع السلطاني الكبير بداخله : الحسن بن محمد بن عبد الرحمان)
(الله وليه 1291 ويدائرتيه ومن تكن برسول الله البيتان)
(وعن يمينه امضاء السلطان بخط يده وهو : الحسن بن محمد)

يعلم من هذا أننا طالعنا ما اتفق عليه نائبنا الاصحح ، الخديم الاصلح ،
الطالب محمّد بركاش ، مع جماعة نواب الدول الفخماء المحبين بمدريد عام
سبعة وتسعين ومائتين والّف تاريخه من الفصول الثمانية عشر المذكورة اسفله ،
المتعلقة بأمور الحماية التي اولها : والشروط التي تقبل بها الحماية هي المقررة
في شروط النجليز ، وآخرها : وهذا الوقف سيثبت ، وتصفحتها من اولها الى
آخرها وأمضيتهما ، واوجينا العمل بمقتضاها ، ولا نالوا جهداً في عدم موافقة
من رام خرقها ونقضها بحول الله .

فنامر الواقف عليه من عمالنا وولاة أمرنا ان يعمل بمقتضاه ، ويقف
عند حده ومنتهاه .

صد ربه أمرنا المعترّ بالله في 25 من ذي القعدة عام 1297 (1)

المصدر: عبد الوهاب منصور، المرجع السابق، ص 192.

الملحق رقم 05: الميثاق النهائي لمؤتمر برلين الثاني 1884م - 1885م

Document

Acte général de la Conférence africaine

signé à Berlin le 26 février 1885

Au Nom de Dieu Tout-Puissant,

Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse ; Sa Majesté l'Empereur d'Autriche, Roi de Bohême, etc. et Roi apostolique de Hongrie ; Sa Majesté le Roi des Belges, Sa Majesté le Roi de Danemark, Sa Majesté le Roi d'Espagne, le Président des Etats-Unis d'Amérique, le Président de la République Française, Sa Majesté la Reine du Royaume-Uni de la Grande-Bretagne et d'Irlande, Impératrice des Indes ; Sa Majesté le Roi d'Italie, Sa Majesté le Roi des Pays-Bas, Grand-Duc de Luxembourg, etc. ; Sa Majesté le Roi de Portugal et des Algarves, etc. ; Sa Majesté l'Empereur de toutes les Russies, Sa Majesté le Roi de Suède et Norvège, etc. ; et Sa Majesté l'Empereur des Ottomans,

Voulant régler, dans un esprit de bonne entente mutuelle, les conditions les plus favorables au développement du commerce et de la civilisation dans certaines régions de l'Afrique, et assurer à tous les peuples les avantages de la libre navigation sur les deux principaux fleuves africains qui se déversent dans l'Océan Atlantique ; désireux, d'autre part, de prévenir les malentendus et les contestations que pourraient soulever à l'avenir les prises de possessions nouvelles sur les côtes de l'Afrique, et préoccupés en même temps des moyens d'accroître le bien-être moral et matériel des populations indigènes, ont résolu, sur l'invitation qui leur a été adressée par le Gouvernement Impérial d'Allemagne d'accord avec le Gouvernement de la République Française, de réunir à cette fin une conférence à Berlin, et ont nommé pour leurs Plénipotentiaires, à savoir :

SA MAJESTÉ L'EMPEREUR D'ALLEMAGNE, ROI DE PRUSSE :

Le Sieur Othon, Prince de Bismarck, Son Président du Conseil des Ministres de Prusse, Chancelier de l'Empire ;

Le Sieur Paul, Comte de Hatzfeldt, Son Ministre d'Etat et Secrétaire d'Etat du Département des Affaires étrangères ;

Le Sieur Auguste Busch, Son Conseiller Intime actuel de légation et Sous-Secrétaire d'Etat au Département des Affaires étrangères ;

Et le Sieur Henri de Kusserow, Son Conseiller de légation au Département des Affaires étrangères ;

SA MAJESTÉ L'EMPEREUR D'AUTRICHE, ROI DE BOHÈME, ETC. et ROI APOSTOLIQUE DE HONGRIE :

Le Sieur Émeric, Comte Széchényi, de Sàrvàri Felső-Vidék, Chambellan et Conseiller Intime actuel, Son Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire près Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse ;

SA MAJESTÉ LE ROI DES BELGES :

Le Sieur Gabriel-Auguste, Comte Van der Straten Ponthoz, Son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse ;

Et le Sieur Auguste, Baron Lambert, Ministre d'Etat, Son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire ;

SA MAJESTÉ LE ROI DE DANEMARK :

Le Sieur Émile de Vind, Chambellan, Son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse ;

SA MAJESTÉ LE ROI D'ESPAGNE :

Don Francisco Merry y Colom, Comte de Benomar, Son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté d'Allemagne, Roi de Prusse ;

LE PRÉSIDENT DES ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE :

Le Sieur John A. Kasson, Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire des États-Unis d'Amérique près Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse ;

Et le Sieur Henry S. Sanford, ancien Ministre ;

LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE :

Le Sieur Alphonse, Baron de Courcel, Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire de France près Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse ;

SA MAJESTÉ LA REINE DU ROYAUME-UNI DE LA GRANDE-BRETAGNE ET D'IRLANDE, IMPÉRATRICE DES INDES :

Sir Edward, Baldwin Malet, Son Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire près Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse ;

SA MAJESTÉ LE ROI D'ITALIE :

Le Sieur Édouard, Comte de Launay, Son Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire près Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse ;

SA MAJESTÉ LE ROI DES PAYS-BAS, GRAND-DUC DE LUXEMBOURG, ETC. :

Le Sieur Frédéric-Philippe, Jonkheer van der Haeven, Son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse ;

SA MAJESTÉ LE ROI DE PORTUGAL ET DES ALGARVES, ETC. :

Le Sieur da Serra Gomes, Marquis de Penafiel, Pair du Royaume, Son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse,

Et le Sieur Antoine de Serpa Pimentel, Conseiller d'Etat et Pair du Royaume ;

SA MAJESTÉ L'EMPEREUR DE TOUTES LES RUSSIES :

Le Sieur Pierre, Comte Kapnist, Conseiller privé, Son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté le Roi des Pays-Bas ;

SA MAJESTÉ LE ROI DE SUÈDE ET DE NORVÈGE, ETC. :

Le Sieur Gillis, Baron Bildt, Lieutenant-Général, son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse ;

SA MAJESTÉ L'EMPEREUR DES OTTOMANS :

Méhemed Saïd Pacha, Vézir et Haut Dignitaire, Son Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire près sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse,

Lesquels, munis de pleins pouvoirs qui ont été trouvés en bonne et due forme, ont successivement discuté et adopté :

1^{re} Une Déclaration relative à la liberté du commerce dans le bassin du Congo, ses embouchures et pays circonvoisins, avec certaines dispositions connexes ;

2° Une Déclaration concernant la traite des esclaves et les opérations qui, sur terre ou sur mer, fournissent des esclaves à la traite ;

3° Une Déclaration relative à la neutralité des territoires compris dans le bassin conventionnel du Congo ;

4° Un Acte de navigation du Congo, qui, en tenant compte des circonstances locales, étend à ce fleuve, à ses affluents et aux eaux qui leur sont assimilées, les principes généraux énoncés dans les articles 108 à 116 de l'Acte final du Congrès de Vienne et destinés à régler, entre les Puissances signataires de cet Acte, la libre navigation des cours d'eau navigables qui séparent ou traversent plusieurs États, principes conventionnellement appliqués depuis à des fleuves de l'Europe et de l'Amérique, et notamment au Danube, avec les modifications prévues par les traités de Paris de 1856, de Berlin de 1878, et de Londres de 1871 et de 1883 ;

5° Un acte de navigation du Niger, qui, en tenant également compte des circonstances locales, étend à ce fleuve et à ses affluents les mêmes principes inscrits dans les articles 108 à 116 de l'Acte final du Congrès de Vienne ;

6° Une déclaration introduisant dans les rapports internationaux des règles uniformes relatives aux occupations qui pourront avoir lieu à l'avenir sur les côtes du continent africain.

Et ayant jugé que ces différents documents pourraient être utilement coordonnés en un seul instrument, les ont réunis en un Acte général composé des articles suivants :

CHAPITRE I^{er}

DECLARATION RELATIVE A LA LIBERTÉ DU COMMERCE DANS LE BASSIN DU CONGO, SES EMBOUCHURES ET PAYS CIRCONVOISINS, ET DISPOSITIONS CONNEXES.

Article premier

Le commerce de toutes les nations jouira d'une complète liberté :

1° Dans tous les territoires constituant le bassin du Congo et de ses affluents. Ce bassin est délimité par les crêtes des bassins contigus, à savoir, notamment, les bassins du Niari, de l'Ogowé, du Schari et du Nil, au Nord ; par la ligne de faite orientale des affluents du lac Tanganyka, à l'Est ; par les crêtes des bassins du Zambèze et de la Logé, au Sud. Il embrasse, en conséquence, tous les territoires drainés par le Congo et ses affluents, y compris le lac Tanganyka et ses tributaires orientaux ;

2° Dans la zone maritime s'étendant sur l'Océan Atlantique depuis le parallèle situé par 2° 30' de latitude sud jusqu'à l'embouchure de la Logé.

La limite septentrionale suivra le parallèle situé par 2° 30', depuis la côte jusqu'au point où il rencontre le bassin géographique du Congo, en évitant le bassin de l'Ogowé, auquel ne s'appliquent pas les stipulations du présent Acte.

La limite méridionale suivra le cours de la Logé jusqu'à la source de cette rivière et se dirigera de là vers l'Est jusqu'à la jonction avec le bassin géographique du Congo :

3° Dans la zone se prolongeant à l'Est du bassin du Congo, tel qu'il est délimité ci-dessus jusqu'à l'Océan Indien, depuis le cinquième degré de latitude Nord jusqu'à l'embouchure du Zambèze, au Sud ; de ce point la ligne de démarcation suivra le Zambèze jusqu'à cinq milles en amont du confluent du Shiré et continuera par la ligne de faite séparant les eaux qui coulent vers le lac Nyassa des eaux tributaires du Zambèze, pour rejoindre enfin la ligne de partage des eaux du Zambèze et du Congo.

Il est expressément entendu qu'en étendant à cette zone orientale le principe de la liberté commerciale, les Puissances représentées à la Conférence ne s'engagent que pour elles-mêmes et que ce principe ne s'appliquera aux territoires appartenant actuellement à quelque État indépendant et souverain qu'autant que celui-ci donnera son consentement. Les Puissances conviennent d'employer leurs bons offices auprès des Gouvernements établis sur le littoral africain de la mer des Indes afin d'obtenir ledit consentement et, en tout cas, d'assurer au transit de toutes les nations les conditions les plus favorables.

Art. 2.

Tous les pavillons, sans distinction de nationalité, auront libre accès à tout le littoral des territoires énumérés ci-dessus, aux rivières qui s'y déversent dans la mer, à toutes les eaux du Congo et de ses affluents, y compris les lacs, à tous les ports situés sur les bords de ces eaux, ainsi qu'à tous les canaux qui pourraient être creusés à l'avenir dans le but de relier entre eux les cours d'eau ou les lacs compris dans toute l'étendue des territoires décrits à l'article 1°. Ils pourront entreprendre toute espèce de transports et exercer le cabotage maritime et fluvial ainsi que la batellerie sur le même pied que les nationaux.

Art. 3.

Les marchandises de toute provenance importées dans ces territoires, sous quelque pavillon que ce soit, par la voie maritime ou fluviale ou par celle de terre, n'auront à acquitter d'autres taxes

que celles qui pourraient être perçues comme une équitable compensation de dépenses utiles pour le commerce et qui, à ce titre, devront être également supportées par les nationaux et par les étrangers de toute nationalité.

Tout traitement différentiel est interdit à l'égard des navires comme des marchandises.

Art. 4.

Les marchandises importées dans ces territoires resteront affranchies de droits d'entrée et de transit.

Les Puissances se réservent de décider, au terme d'une période de vingt années, si la franchise d'entrée sera ou non maintenue.

Art. 5.

Toute Puissance qui exerce ou exercera des droits de souveraineté dans les territoires susvisés ne pourra y concéder ni monopole ni privilège d'aucune espèce en matière commerciale.

Les étrangers y jouiront indistinctement, pour la protection de leurs personnes et de leurs biens, l'acquisition et la transmission de leurs propriétés mobilières et immobilières et pour l'exercice des professions, du même traitement et des mêmes droits que les nationaux.

Art. 6.

Dispositions relatives à la protection des indigènes, des missionnaires et des voyageurs, ainsi qu'à la liberté religieuse.

Toutes les Puissances exerçant des droits de souveraineté ou une influence dans lesdits territoires s'engagent à veiller à la conservation des populations indigènes et à l'amélioration de leurs conditions morales et matérielles d'existence et à concourir à la suppression de l'esclavage et surtout de la traite des noirs ; elles protégeront et favoriseront, sans distinction de nationalités ni de cultes, toutes les institutions et entreprises religieuses, scientifiques ou charitables créées et organisées à ces fins ou tendant à instruire les indigènes et à leur faire comprendre et apprécier les avantages de la civilisation.

Les missionnaires chrétiens, les savants, les explorateurs, leurs escortes, avoirs et collections seront également l'objet d'une protection spéciale.

La liberté de conscience et la tolérance religieuse sont expressément garanties aux indigènes comme aux nationaux et aux étrangers. Le libre et public exercice de tous les cultes, le droit

en son pouvoir pour mettre fin à ce commerce et pour punir ceux qui s'en occupent.

CHAPITRE III.

DÉCLARATION RELATIVE A LA NEUTRALITÉ DES TERRITOIRES
COMPRIS DANS LE BASSIN CONVENTIONNEL DU CONGO

Art. 10.

Afin de donner une garantie nouvelle de sécurité au commerce et à l'industrie et de favoriser, par le maintien de la paix, le développement de la civilisation dans les contrées mentionnées à l'article 1^{er} et placées sous le régime de la liberté commerciale, les Hautes Parties signataires du présent Acte et celles qui y adhéreront par la suite s'engagent à respecter la neutralité des territoires ou parties de territoires dépendant desdites contrées, y compris les eaux territoriales, aussi longtemps que les Puissances qui exercent ou qui exerceront des droits de souveraineté ou de protectorat sur ces territoires, usant de la faculté de se proclamer neutres, rempliront les devoirs que la neutralité comporte.

Art. 11.

Dans le cas où une Puissance exerçant des droits de souveraineté ou de protectorat dans les contrées mentionnées à l'article 1^{er} et placées sous le régime de la liberté commerciale, serait impliquée dans une guerre, les Hautes Parties signataires du présent Acte et celles qui y adhéreront par la suite s'engagent à prêter leurs bons offices pour que les territoires appartenant à cette Puissance et compris dans la zone conventionnelle de la liberté commerciale soient, du consentement commun de cette Puissance et de l'autre ou des autres parties belligérantes, placés pour la durée de la guerre sous le régime de la neutralité et considérés comme appartenant à un Etat non belligérant; les parties belligérantes renonceraient, dès lors, à étendre les hostilités aux territoires ainsi neutralisés, aussi bien qu'à les faire servir de base à des opérations de guerre.

Art. 12.

Dans le cas où un dissentiment sérieux, ayant pris naissance au sujet ou dans les limites des territoires mentionnés à l'article 1^{er} et placés sous le régime de la liberté commerciale, viendrait à s'élever entre des Puissances signataires du présent Acte ou des Puissances qui y adhéreraient par la suite, ces Puissances s'engagent, avant d'en appeler aux armes, à recourir à la médiation d'une ou de plusieurs Puissances amies.

Pour le même cas, les mêmes Puissances se réservent le recours facultatif à la procédure de l'arbitrage.

CHAPITRE IV. ACTE DE NAVIGATION DU CONGO

Art. 13.

La navigation du Congo, sans exception d'aucun des embranchements ni issues de ce fleuve, est et demeurera entièrement libre pour les navires marchands, en charge ou sur lest, de toutes les nations, tant pour le transport des marchandises que pour celui des voyageurs. Elle devra se conformer aux dispositions du présent Acte de navigation et aux règlements à établir en exécution du même Acte.

Dans l'exercice de cette navigation, les sujets et les pavillons de toutes les nations seront traités, sous tous les rapports, sur le pied d'une parfaite égalité, tant pour la navigation directe de la pleine mer vers les ports intérieurs du Congo, et vice versa, que pour le grand et le petit cabotage, ainsi que pour la batellerie sur le parcours de ce fleuve.

En conséquence, sur le parcours et aux embouchures du Congo, il ne sera fait aucune distinction entre les sujets des Etats riverains et ceux des non riverains, et il ne sera concédé aucun privilège exclusif de navigation, soit à des sociétés ou corporations quelconques, soit à des particuliers.

Ces dispositions sont reconnues par les Puissances signataires comme faisant désormais partie du droit public international.

Art. 14.

La navigation du Congo ne pourra être assujettie à aucune entrave ni redevance qui ne seraient pas exactement stipulées dans le présent Acte. Elle ne sera grevée d'aucune obligation d'échelle, d'étape, de dépôt, de rompre charge, ou de relâche forcée.

Dans toute l'étendue du Congo, les navires et les marchandises transitant sur le fleuve ne seront soumis à aucun droit de transit, quelle que soit leur provenance et leur destination.

Il ne sera établi aucun péage maritime ni fluviale basé sur le seul fait de la navigation, ni aucun droit sur les marchandises qui auront le caractère de rétribution pour services rendus à la navigation même, à savoir :

1° Des taxes de port pour l'usage effectif de certains établissements locaux tels que quais, magasins, etc.

Le tarif de ces taxes sera calculé sur les dépenses de construction et d'entretien desdits établissements locaux, et l'application en aura lieu sans égard à la provenance des navires ni à leur cargaison ;

2° Des droits de pilotage sur les sections fluviales où il paraîtrait nécessaire de créer des stations de pilotes brevetés.

Le tarif de ces droits sera fixe et proportionné au service rendu ;

3° Des droits destinés à couvrir les dépenses techniques et administratives, faites dans l'intérêt général de la navigation, y compris les droits de phare, de fanal et de balisage.

Les droits de cette dernière catégorie sont basés sur le tonnage des navires tel qu'il résulte des papiers de bord, et conformément aux règles adoptées pour le bas Danube.

Les tarifs d'après lesquels les taxes et droits, énumérés dans les trois paragraphes précédents, seront perçus, ne comporteront aucun traitement différentiel et devront être officiellement publiés dans chaque port.

Les Puissances se réservent d'examiner, au bout d'une période de cinq ans, s'il y a lieu de reviser, d'un commun accord, les tarifs ci-dessus mentionnés.

Art. 15.

Les affluents du Congo seront à tous égards soumis au même régime que le fleuve dont ils sont tributaires.

Le même régime sera appliqué aux fleuves et rivières ainsi qu'aux lacs et canaux des territoires déterminés par l'article 1^{er}, paragraphes 2 et 3.

Toutefois les attributions de la Commission internationale du Congo ne s'étendront pas sur lesdits fleuves, rivières, lacs et canaux, à moins de l'assentiment des Etats sous la souveraineté desquels ils sont placés. Il est bien entendu aussi que, pour les territoires mentionnés dans l'article 1^{er}, paragraphe 3, le consentement des Etats souverains de qui ces territoires relèvent demeure réservé.

Art. 16

Les routes, chemins de fer ou canaux latéraux, qui pourront être établis dans le but de suppléer à l'innavigabilité ou aux imperfections de la voie fluviale sur certaines sections du parcours du Congo, de ses affluents et des autres cours d'eau qui leur sont assimilés par l'article 15, seront considérés, en leur qualité de moyens de communication, comme des dépendances de

ce fleuve et seront également ouverts au trafic de toutes les nations.

De même que sur le fleuve, il ne pourra être perçu sur ces routes, chemins de fer et canaux que des péages calculés sur les dépenses de construction, d'entretien et d'administration, et sur les bénéfices dus aux entrepreneurs.

Quant aux taux de ces péages, les étrangers et les nationaux des territoires respectifs seront traités sur le pied d'une parfaite égalité.

Art. 17.

Il est institué une Commission internationale chargée d'assurer l'exécution des dispositions du présent Acte de navigation.

Les Puissances signataires de cet Acte, ainsi que celles qui y adhéreront postérieurement pourront, en tout temps, se faire représenter dans ladite Commission, chacune par un Délégué. Aucun Délégué ne pourra disposer de plus d'une voix, même dans le cas où il représenterait plusieurs Gouvernements.

Ce Délégué sera directement rétribué par son Gouvernement.

Les traitements et allocations des agents et employés de la Commission internationale seront imputés sur le produit des droits perçus conformément à l'article 14, paragraphes 2 et 3.

Les chiffres desdits traitements et allocations, ainsi que le nombre, le grade et les attributions des agents et employés, seront inscrits dans le compte rendu qui sera adressé chaque année aux Gouvernements représentés dans la Commission internationale.

Art. 18.

Les Membres de la Commission internationale, ainsi que les agents nommés par elle, sont investis du privilège de l'inviolabilité dans l'exercice de leurs fonctions. La même garantie s'étendra aux offices, bureaux et archives de la Commission.

Art. 19.

La Commission internationale de navigation du Congo se constituera aussitôt que cinq des Puissances signataires du présent Acte général auront nommé leurs Délégués. En attendant la constitution de la Commission, la nomination des délégués sera notifiée au Gouvernement de l'Empire d'Allemagne, par les soins duquel les démarches nécessaires seront faites pour provoquer la réunion de la Commission.

La Commission élaborera immédiatement des règlements de navigation, de police fluviale, de pilotage et de quarantaine.

Ces règlements, ainsi que les tarifs à établir par la Commission, avant d'être mis en vigueur, seront soumis à l'approbation des Puissances représentées dans la Commission. Les Puissances intéressées devront faire connaître leur avis dans le plus bref délai possible.

Les infractions à ces règlements seront réprimées par les agents de la Commission internationale là où elle exercera directement son autorité, et ailleurs par la Puissance riveraine.

Au cas d'un abus de pouvoir ou d'une injustice de la part d'un agent ou d'un employé de la Commission internationale, l'individu qui se regardera comme lésé dans sa personne ou dans ses droits pourra s'adresser à l'Agent consulaire de sa nation. Celui-ci devra examiner la plainte ; s'il la trouve **prima facie** raisonnable, il aura le droit de la présenter à la Commission. Sur son initiative, la Commission, représentée par trois au moins de ses Membres, s'adjoindra à lui pour faire une enquête touchant la conduite de son agent ou employé. Si l'Agent consulaire considère la décision de la Commission comme soulevant des objections de droit, il en fera un rapport à son Gouvernement, qui pourra recourir aux Puissances représentées dans la Commission et les inviter à se concerter sur des instructions à donner à la Commission.

Art. 20.

La Commission internationale du Congo, chargée, aux termes de l'article 17, d'assurer l'exécution du présent Acte de navigation, aura notamment dans ses attributions :

1° La désignation des travaux propres à assurer la navigabilité du Congo selon les besoins du commerce international.

Sur les sections du fleuve où aucune Puissance n'exercera des droits de souveraineté, la Commission internationale prendra elle-même les mesures nécessaires pour assurer la navigabilité du fleuve.

Sur les sections du fleuve occupées par une Puissance souveraine, la Commission internationale s'entendra avec l'autorité riveraine ;

2° La fixation du tarif de pilotage et celle du tarif général des droits de navigation prévus au 2° et 3° paragraphes de l'article 14.

Les tarifs mentionnés au premier paragraphe de l'article 14 seront arrêtés par l'autorité territoriale dans les limites prévues audit article.

La perception de ces différents droits aura lieu par les soins de l'autorité internationale ou territoriale pour le compte de laquelle ils sont établis ;

3° L'administration des revenus provenant de l'application du paragraphe 2 ci-dessus ;

4° La surveillance de l'établissement quarantenaire établi en vertu de l'article ;

5° La nomination des agents dépendant du service général de la navigation et celle de ses propres employés.

L'institution des sous-inspecteurs appartiendra à l'autorité territoriale sur les sections occupées par une Puissance et à la Commission internationale sur les autres sections du fleuve.

La Puissance riveraine notifiera à la Commission internationale la nomination des sous-inspecteurs qu'elle aura institués et cette Puissance se chargera de leur traitement.

Dans l'exercice de ses attributions, telles qu'elles sont définies et limitées ci-dessus, la Commission internationale ne dépendra pas de l'autorité internationale.

Art. 21.

Dans l'accomplissement de sa tâche, la Commission internationale pourra recourir, au besoin, aux bâtiments de guerre des Puissances signataires de cet Acte et de celles qui y accéderont à l'avenir, sous toute réserve des instructions qui pourraient être données aux commandants de ces bâtiments par leurs Gouvernements respectifs.

Art. 22.

Les bâtiments de guerre des Puissances signataires du présent Acte qui pénètrent dans le Congo sont exempts du paiement des droits de navigation prévus au paragraphe 3 de l'article 14 ; mais ils acquitteront les droits éventuels de pilotage ainsi que les droits de port, à moins que leur intervention n'ait été réclamée par la Commission internationale ou ses agents, aux termes de l'article précédent.

Dans le but de subvenir aux dépenses techniques et administratives qui lui incombent, la Commission internationale instituée par l'article 17 pourra négocier en son nom propre des emprunts exclusivement gagés sur les revenus attribués à ladite Commission.

Les décisions de la Commission tendant à la conclusion d'un emprunt devront être prises à la majorité des deux tiers des voix. Il est entendu que les Gouvernements représentés à la Commission ne pourront, en aucun cas, être considérés comme assumant aucune garantie, ni contractant aucun engagement ni solidarité à l'égard desdits emprunts, à moins de conventions spéciales conclues par eux à cet effet.

Le produit des droits spécifiés au troisième paragraphe de

présent Acte de navigation et aux règlements à établir en exécution du même Acte.

Dans l'exercice de cette navigation, les sujets et les pavillons de toutes les nations seront traités, sous tous les rapports, sur le pied d'une parfaite égalité, tant pour la navigation directe de la pleine mer vers les ports intérieurs du Niger et vice versa, que pour le grand et le petit cabotage, ainsi que pour la batellerie sur le parcours de ce fleuve.

En conséquence, sur tout le parcours et aux embouchures du Niger, il ne sera faite aucune distinction entre les sujets des Etats riverains et ceux des non riverains, et il ne sera concédé aucun privilège exclusif de navigation, soit à des sociétés ou corporations quelconques, soit à des particuliers.

Ces dispositions sont reconnues par les Puissances signataires comme faisant désormais partie du droit public international.

Art. 27.

La navigation du Niger ne pourra être assujettie à aucune entrave ni redevance basées uniquement sur le fait de la navigation.

Elle ne subira aucune obligation d'échelle, d'étape, de dépôt, de rompre charge, ou de relâche forcée.

Dans toute l'étendue du Niger, les navires et les marchandises transitant sur le fleuve ne seront soumis à aucun droit de transit, quelle que soit leur provenance ou leur destination.

Il ne sera établi aucun péage maritime ni fluvial basé sur le seul fait de la navigation, ni aucun droit sur les marchandises qui se trouvent à bord des navires. Pourront seuls être perçus des taxes ou droits qui auront le caractère de rétribution pour services rendus à la navigation même. Les tarifs de ces taxes ou droits ne comporteront aucun traitement différentiel.

Art. 28.

Les affluents du Niger seront à tous égards soumis au même régime que le fleuve dont ils sont tributaires.

Art. 29.

Les routes, chemins de fer ou canaux latéraux qui pourront être établis dans le but spécial de suppléer à l'inavigabilité ou aux imperfections de la voie fluviale sur certaines sections du parcours du Niger, de ses affluents, embranchements et issues seront considérés, en leur qualité de moyens de communication, comme des dépendances de ce fleuve et seront également ouverts au trafic de toutes les nations.

De même que sur le fleuve, il ne pourra être perçu sur ces routes, chemins de fer et canaux, que des péages calculés sur les dépenses de construction, d'entretien et d'administration, et sur les bénéfices dus aux entrepreneurs.

Quant aux taux de ces péages, les étrangers et les nationaux des territoires respectifs seront traités sur le pied d'une parfaite égalité.

Art. 31.

La Grande-Bretagne s'engage à appliquer les principes de la liberté de navigation énoncés dans les articles 26, 27, 28, 29, en tant que les eaux du Niger, de ses affluents, embranchements et issues, sont ou seront sous sa souveraineté ou son protectorat.

Les règlements qu'elle établira pour la sûreté et le contrôle de la navigation seront conçus de manière à faciliter autant que possible la circulation des navires marchands.

Il est entendu que rien dans les engagements ainsi pris ne saurait être interprété comme empêchant ou pouvant empêcher la Grande-Bretagne de faire quelques règlements de navigation que ce soit, qui ne seraient pas contraires à l'esprit de ces engagements.

La Grande-Bretagne s'engage à protéger les négociants étrangers de toutes les nations faisant le commerce dans les parties du cours du Niger qui sont ou seront sous sa souveraineté ou son protectorat, comme s'ils étaient ses propres sujets, pourvu toutefois que ces négociations se conforment aux règlements qui sont ou seront établis en vertu de ce qui précède.

Art. 31.

La France accepte sous les mêmes réserves et en termes identiques les obligations consacrées dans l'article précédent, en tant que les eaux du Niger, de ses affluents, embranchements ou issues sont ou seront sous sa souveraineté ou son protectorat.

Art. 32.

Chacune des autres Puissances signataires s'engage de même, pour le cas où elle exercerait dans l'avenir des droits de souveraineté ou de protectorat sur quelque partie des eaux du Niger, de ses affluents, embranchements et issues.

Art. 33.

Les dispositions du présent Acte de navigation demeureront en vigueur en temps de guerre. En conséquence, la navigation de toutes les nations, neutres ou belligérantes, sera libre en tout

المصدر: علي قشاشني، المرجع السابق، ص 176، 190.

الملحق رقم 06: بنود إتفاقية الجزيرة الخضراء 1906م

النقط الأساسية في اتفاق الجزيرة

(٧ أبريل سنة ١٩٠٦)

(١٣٢ بنداً)

الفصل الأول: يتناول قوة البوليس ويتضمن مايلي :

- ١ - يجب وضع قوة البوليس تحت إشراف السلطان على أن يختار أفرادها من السكان الوطنيين وأن توزع على الموانئ التجارية الثمانية .
- ٢ - يقوم ضباط الصف الفرنسيون والأسبان بمساعدة السلطان في تنظيم هذه القوة على أن يكون استخدامهم لمدة خمس سنوات فقط ، أما الإجراءات التفصيلية فتعرض على الهيئة الدبلوماسية في طنجة للموافقة عليها .
- ٣ - لزيادة قوات البوليس على خمسة آلاف ولاتقل عن ألفين .
- ٤ - يقوم بنك الدولة بتقديم الإعتمادات المالية اللازمة لنفقات هذه القوة .
- ٥ - يكون المفتش العام للبوليس من جنسية سويسرية .
- ٦ - ترسل نسخ من تقرير المفتش العام إلى طنجة، كما أن لطنجة الحق في مطالبة المفتش العام بتقديم تقارير إذا دعت الحاجة .
- ٧ - مرتب المفتش العام يبحث فيما بعد .
- ٨ - عند التعاقد معه يبلغ ذلك إلى طنجة .
- ٩ - يمين في تطوان والعريش مفتشون أسبان ، وفي الرباط فرنسيون ،

وفي طنجة والدار البيضاء مفتشون من جنسيات مختلفة. كذلك يمين مفتشون فرنسيون في الموانئ المغربية الثلاثة الباقية .

ويتعلق الفصل الثانی والثالث : ببنك الدولة ويسمى « بنك المغرب » وله حق إصدار أوراق النقد - وبجانب ذلك يقوم بما يلي :

١ - له وحده الحق في عقد القروض القصيرة الأجل .

٢ - له أن يقدم قروضا للحكومة المغربية مقيدة بشروط .

٣ - يتولى أعمال دار صك النقود .

٤ - يفتح حساباً منفصلاً لضريبة قدرها ٢٥٪ من قيمة الواردات الأجنبية .

ويخضع البنك للقوانين الفرنسية على أن تعقد إتفاقية ملحقه تحدد بالذمة العلاقات بين البنك وحكومة المغرب . ويكون مجلس إدارة البنك في طنجة . وهذا الفصل يضم في مجلته ٢٧ بنداً .

أما الفصل الرابع : فيتناول الإيرادات والضرائب (ومجموع مواد ١٨) وتنص إحدى المواد على أن يدفع الأجانب ضريبة « الترتيب » ، كما تنص مادة أخرى على حقهم في شراء الأراضي الزراعية وإقامة المباني .

أما المواد الأقل أهمية فتتناول الإقتراحات المالية وغيرها .

والمادة ٦٦ ذات أهمية كبرى فهي تحول الحكومة المغربية الحق في فرض ضريبة مؤقتة قدرها ٢٥٪ كرسوم جمر كي على قيمة البضائع المستوردة ، على أن يخصص إيراد هذه الضريبة للأشغال العامة (وتكون عقودها تحت إشراف الهيئة الدبلوماسية) .

والفصل الخامس : يشمل المواد من ٧٧ إلى ١٠٥ ويختص بالمجارك .

والفصل السادس : يتناول الأشغال العامة والخدمات ويقرر ما يلي :

١ - لا يصح التنازل عن احد هذه الأشغال العامة أو الخدمات .

٢ - تحتفظ الدول الموقعة على العقد لنفسها بحق الإشراف على الإمتيازات الممنوحة لرؤس الأموال الأجنبية بحيث لا يكون من طبيعة هذه الإمتيازات أن تضعف سيطرة الحكومة المغربية على الخدمات العامة الرئيسية .

٣ - يجب على الحكومة المغربية أن تعرض جميع العقود على الهيئة الدبلوماسية .

٤ - للهيئة الدبلوماسية حق الإشراف على امتيازات التعدين والمناجم والغابات وجميع المسائل المتعلقة بنزع الملكية .

أما الفصل السابع : والأخير فيتناول التنظيحات العامة الخاصة بالتصديق على الاتفاقي .

المصدر: عطاء الله شوقي الجمل، المرجع السابق، ص ص 329، 331.

بیلیو ٲرافیا

أولاً: المصادر

أ – باللغة العربية:

1. أسكيو .وليم اس، أوروبا والغزو الإيطالي لليبيا 1911 – 1912، تر: ميلاد مقرحي، منشورات مركز جهاد الليبي ضد الغزو الإيطالي، سلسلة الدراسات المترجمة (14)، 1988.
2. الأشيلي علي بن محمد اللخمي، الدر المصان في سيرة المظفر سليم خان، تح: هانس أرنست، د.ط، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1962.
3. بروشين نيكولاي إيليتش، تاريخ ليبيا في نصف القرن السادس عشر ومطلع القرن العشرين، تر: عماد حاتم، منشورات دار الديد المتحدة، بيروت، د.ت.
4. بن خوجة محمد ، صفحات من تاريخ تونس، تق: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت.
5. -----، صفحات من تاريخ تونس، تق: حمادي الساحلي، د.ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت.
6. بن سوادة عبد السلام بن عبد القادر، إتحاف المطالع بوفيات اعيان القرن الثالث عشر والرابع، تح: محمد حقيق، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1997.
7. جرمان عياش، أصول حرب الريف، تر: محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماي، د.ط، للناشرين المتحددين للعسكرية المغربية، الرباط، 1919.
8. الجعيدي السلوى إدريس، إتحاف الأخبار بغرابة الأخبار، تح: العربي معينو، ط1، دار السويدي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
9. جوليان شارل أندري، إفريقيا الشمالية "تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية"، تر: المنجي، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1976.
10. الحبيب تامر، هذه تونس، مطبعة الرسالة، د.ب، د.ت.
11. الرباطي محمد الضعيف، تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعدية) تح: أحمد العماري، ط1، دار المآثورات، الرباط، 1406هـ/1986م.

12. السجل ماسي ابن زيدان عبد الرحمان، إتحاف اعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ج3، ط1، مطابع إديال 1990، الدار البيضاء، 1990.
13. -----، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، د.ط، المطبعة الاقتصادية بالرباط، المغرب، 1937.
14. -----، العلائق السياسية للدولة العلوية، ط1، المطبعة الملكية الرباط، 1999.
15. السلطان عبد الحميد، مذكرات السلطان عبد الحميد، تر: محمد حرب، ط3، دار القلم، دمشق، 1991.
16. غريط أحمد، فواصل الجمان في أبناء وزراء وكتاب زمان، ط1، المطبعة الجديدة بفاس، 1950.
17. الفاسي علال، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، د.ط، مكتب المغرب العربي، القاهرة، 1948.
18. الكتاني محمد الباقر بن عبد الكبير، أشرف الأمانى بترجمة الشيخ محمد الكتاني، تح: نور الهدى بعد الرحمان الكتاني، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2005.
19. مانتيران رويبر، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، تر: بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.
20. مذكرات جيوليتي، الأسرار السياسية والعسكرية لحرب ليبيا 1911 - 1912، تح: محمد خليفة التليسي، ط3، منشورات الدار الجماهيرية، للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، 1986.
21. المشرفي محمد بن محمد مصطفى، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية، تح: إدريس بوهليلة، ج2، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 2005.
22. مقديش محفوظ، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تح: محمد محمود، مجلد 2، ط1، دار الغرب الإسلامي، د.م.ن، 1998.
23. الناصري أبو العباس أحمد، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج9، تح جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب 1418 هـ / 1997 م.
24. وثائق تونسية، ثورة ابن غداهم 1864، ج1، تعريب الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1967، ص 13.

ب – باللغة الأجنبية:

1. Affaires étrangère, **Documents Diplomatiques, Affaires D'orient, congrès de Berline 1878**, Imprimerie National.S.D.
2. Ancien Diplomate, **L'Empire Ottoman 1839 – 1877 L'Angleterre Et La Russie Dans La Question D'orient**, Dentu libraire Edituer, Paris, 1877.
3. Duveyrier Henri, **Les Tourages du Nord**, Ed Challemel Ainé, libraire, éditeur, paris, 1864.

ثانيا: المراجع:

أ – باللغة العربية:

1. ابن منصور عبد الوهاب، **المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1873 – 1894)**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1989.
2. ابوشعراء مصطفى، **الإستيطان والحماية بالمغرب**، ج1، د.ط، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، 1984.
3. أدوا بواهن ألبير، **تاريخ إفريقيا العام (إفريقيا في ظل السيطرة الإستعمارية 1880 – 1935)**، ط1، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، 1990.
4. إسبر أمين، **إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا**، د.ط، دار دمشق للنشر، سوريا، 1985.
5. الأقرشة دلندة، جمال بن طاهر، **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر**، د.ط، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003.
6. الإمام رشاد، **التفكير الإصلاحي في تونس في القرن التاسع عشر إلى صدور قانون عهد الأمان**، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 2010.
7. أمين سعيد، **الدولة العربية المتحدة "تاريخ الإستعماري الفرنسي والإيطالي في بلاد العرب"**، د.ط، مطبعة عيسى الحلبي وشركائه، القاهرة، د.ت.
8. الأمين محمد، علي عبد الرحمان محمد، **المفيد في تاريخ المغرب**، د.ط، دار الكتاب الدار البيضاء، د.ت.

9. أوزيغوي ج ن، " إفريقيا وغزوها على يد الأوروبيين (نضرة عامة)"، تاريخ إفريقيا العام (إفريقيا في ظل السيطرة الأوروبية 1880 - 1935، مجلد 07، إشراف أدو بواهن، المطبعة الكاثوليكية عاريا، اليونسكو، لبنان، 1990.
10. البزاز محمد الأمين، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب، د.ط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس، الرباط، 1992.
11. بعيو مصطفى عبد الله، المجمل في تاريخ لوبيامن أقدم العصور الى الوقت الحاضر، د.ط، مطبعة رمسيس، الإسكندرية، د.ت.
12. بن العربي الصديق، المغرب، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1404هـ / 1984م.
13. بن بلغيث الشيباني، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859 - 1882)، تق: عبد الجليل التميمي، د.ط، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، صفاقس، 1995.
14. بن عبود محمد أحمد، مركز الأجانب في مراكش، د.ط، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1950.
15. بوعزيز يحيى، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
16. بياض الطيب، المغرب والضرية والإستعمار، د.ط، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الرباط، المغرب، 2011.
17. التازي عبد الهادي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب منذ أقدم العصور إلى الوقت الحالي، مجلد 10، د.ط، مطابع فضالى، المحمدية، المغرب، 1986.
18. تشايحي عبد الرحمان، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، تر: على أعزازي، د.ط، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، طرابلس، 1972.
19. الجزماني نذير محب الله، الموسوعة الجغرافية السياسية المختصرة، دار نور للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2010.
20. جلال يحيى، المغرب الكبير في العصور الحديثة وهجوم والإستعمار، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
21. -----، المغرب الكبير في العصور الحديثة، ط1، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966.

22. -----، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999.
23. -----، مدخل إلى العالم العربي الحديث، ط1، دار المعارف، مصر، د.ت.
24. جلون عبد المجيد، هذه مراكش، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة، مصر، 1999.
25. الجمل شوقي عطالله، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977.
26. -----، المغرب الكبير من الفتح الإسلامي الى الوقت الحاضر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى)، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 1997.
27. -----، رزاق عبد الله عبد الرزاق، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000.
28. جورج فرنسوا، وآخرون، أوروبا من عام 1789 حتى أيامنا، تر: حسين حيدر، د.ط، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1995.
29. حاطوم نور الدين، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربة والعالم، ج2، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، د.ت.
30. حركات إبراهيم، المغرب عبر التاريخ، ج3، د.ط، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1994.
31. حسن أحمد الحجوي، العقل والنقل في الفكر الإصلاحى المغربى، ط1، المركز الثقافى الغربى، الدار البيضاء، المغرب، 2003.
32. الحسن عيسى، تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية الى نهاية الدولة العثمانية، ط2، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، د.ت.
33. الخديمي علال، التدخل الأجنبى والمقاومة بالمغرب حادثة الدار البيضاء وإحتلال الشاوية، ط2 إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1996.
34. -----، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية (1851 - 1947)، "دراسات في تاريخ المغرب والعلاقات الدولية"، د.ط، إفريقيا الشرق، د.ت.

35. الخضر أحمد، محمد الحجى، مقرر تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوريا، د.ت.
36. خير فارس محمد، المسألة المغربية 1900 – 1912، د.ط، مكتبة دار الشروق، بيروت، د.ت.
37. داود محمد، مختصر تاريخ تطوان، ط1، المطبعة المهديّة، المغرب، 1955.
38. درمونة يوسف، تونس بين الإتجاهات، د.ط، دار الكتاب العربي، مصر، 1953.
39. -----، تونس بين الحماية والإحتلال، د.ط، دار اليقظة العربية، دمشق، مراكش، د.ت.
40. دياب فؤاد، المغرب الأقصى بين الماضي والحاضر، د.ط، د.د.ن، د.ت.
41. رمزي أحمد، الإستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، د.ط، المطبعة النموذجية، مصر، د.ت.
42. رمضان عبد العظيم، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج2، د.ط، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997.
43. روجز، (ب.ج)، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية، تر: يونان لبيب رزق، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1981.
44. الريحاني أمين، المغرب الأقصى رحلة في منطقة الحماية الإسبانية، د.ط، دار المصري للطباعة والنشر، مصر، 1952.
45. -----، المغرب الأقصى، د.ط، دار الهنداوي، المملكة المتحدة، 2017.
46. الزاوي الطاهر، جهاد الأبطال في طرابلس، دار المحدودة، لندن، 1984.
47. زيرق محمد، العلاقات الجزائرية من خلال معاهدة تافنة 1837م تحليل وثيقة دبلوماسية، ط1، الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
48. السروجي محمد محمود، العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الإستقلال، المكتبة الوطنية، بنغازي، د.ت.
49. سعد الله أبو القاسم، شعوب وقوميات، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت.
50. سعد الله مرفت، التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر الأبيض المتوسط بعد فتح قناة السويس (1869 – 1904)، د.ط، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2009.

51. السعود عبد العزيز، تطوان خلال القرن التاسع عشر، د.ط، مطبعة الحداد يوسف إخوان، تطوان، المغرب، 1996.
52. سعود، جمال محمد، أخطاء يجب أن تصحح في تاريخ الدولة العثمانية (1299هـ - 1924م)، د.ط، دار الوفاء، المنصورة، 1995.
53. سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في آواخر العهد العثماني (1742 - 1830)، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985.
54. سنو عبد الرؤوف، الكيانات الإسلامية في الدولة العثمانية 1877 - 1878، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 1998.
55. السيد محمود، تاريخ الدول المغرب العربي (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - موريطانيا)، د.ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000م.
56. الشابي مصطفى، النخبة المخزنية في المغرب القرن التاسع عشر، ط1، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، 1995.
57. الشاطر خليفة، وآخرون، تونس عبر التاريخ الدولة الوطنية ودولة الإستقلال، ج3، مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005.
58. شويتام أرزقي، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره، ط1، دار الفكر العربي، الجزائر، 2011.
59. صالح محمد محمود، تاريخ أوروبا الحديث 1870 - 1914، د.ط، مطبعة شقيق، بغداد، 1968.
60. صبحي حسن، التنافس الإستعماري الأوروبي في المغرب (1884 - 1904)، د.ط، دار المعارف، مصر، 1965.
61. الصغير خالد، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، ط2، منشورات كلية الآداب العلوم الإنسانية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997.
62. صفوت محمد مصطفى، إنجلترا وقناة السويس (1854 - 1956)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ب.ت.

63. عاطف جمال، وآخرون، تطوان قبل الحماية (1860 - 1912)، مجموعة البحث في التاريخ المغربي والأندلسي، تطوان، 1912.
64. عبد العزيز عمر، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1815 - 1919، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
65. عبد الله الطاهر، الحركة الوطنية القومية، رؤية شعبية قومية جديدة (1820 - 1836)، ط2، دار المعارف، تونس، د.ت.
66. عبود محمد أحمد، مركز الأجنبي في مراكش، د.ط، مطبعة الشويخ، تطوان، 1980.
67. عجيل أمل، قصة وتاريخ الحضارات العربية (ليبيا، السودان، المغرب)، د.ط، بيروت، لبنان، 1999.
68. العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، ج2، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 2000.
69. العقاد صالح، المغرب العربي في تاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر - تونس - المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأبحاث المصرية، القاهرة، 1993.
70. عمر أفا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر "البنيات والتحويلات 1830 - 1920"، ط1، دار الأمان، الرباط، المغرب، 2006.
71. عودة عبد الله محمد، الخطيب إبراهيم ياسين، تاريخ العرب الحديث، د.ط، الأهلية للنشر والتوزيع، د.ت.
72. عياش ألبير، المغرب والإستعمار "حصيلة السيطرة الفرنسية"، تر: عبد القادر الشاوي: ونور الدين سعود، ط1، دار الخطابي للطباعة، المغرب، 1985.
73. عياش جرمان، دراسات في تاريخ المغرب، ط1، الشركة الوطنية للناشرين المتحدين، الدار البيضاء، المغرب، 1986.
74. عيد عاطف، قصة وتاريخ الحضارة العربية بين الأمس واليوم تونس والجزائر، د.ط، بيروت، 1999.
75. غلاب عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005.

76. فريدريك محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981.
77. فيلاي عبد الكريم، التاريخ السياسي للمغرب، ج5، ط1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006.
78. قدورة زاهية، تاريخ العرب الحديث، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت.
79. قصاب أحمد، تاريخ تونس المعاصر (1881 - 1956)، تع: حمادي الساحلي، ط1، شركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986.
80. كريديه إبراهيم، الحماية أصلها وتطورها، د.ط، شركة الطبع والنشر زاوية زفتي فوزيو بوزانسي، الدار البيضاء، د.ت.
81. -----، ثورة بوحمارة (1902 - 1909)، د.ط، شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء، 1986.
82. كريكن فان، ج.س، خير الدين والبلاد التونسية (1850 - 1881)، تر: البشير سلامة، دار سحنون، تونس، 1988م.
83. كنيب محمد، المحميون، ط1، كلية الآداب كالعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، 2011.
84. لونيبي رايح، بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ط3، دار المعرفة، الجزائر، د.ت.
85. محجوبي علي، إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تر: عمر بن ضو وآخرون، د.ط، دار سراس للنشر والتوزيع، تونس، 1986.
86. محمد الأمين محمد، الرجائي محمد علي، المفيد في تاريخ المغرب، د.ط، دار الكتاب، الدار البيضاء، د.ت.
87. معريش محمد العربي، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول 1873 - 1894، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1979.
88. المنسي محمود حسن صالح، الحملة الإيطالية على ليبيا (دراسة وثائقية في إستراتيجية الإستعمار والعلاقات الدولية)، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1980.
89. المودن عبد الرحمان، البوادي المغربية قبل الإستعمار، د.ط، منشورات كلية العلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب، 1925.

90. موسى فيصل محمد، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، 1997.
91. موسى محمد فيصل، موجز تاريخ إفريقيا، الحديث والمعاصر، د.ط، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، ليبيا، 1997.
92. مياسي إبراهيم، توسع الإستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881 - 1912)، د.ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996.
93. مينخايل هنري أنيس، العلاقات الإنجليزية الليبية مع تحليل المعاهدة الإنجليزية الليبية، الهيئة المصرية للعامّة لتأليف والنشر، القاهرة، 1970.
94. الناصر عبد الواحد، التدخل العسكري الأجنبي في المغرب قراءة في جيوسياسية المغرب خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تح: عبد الهادي التازي، د.ط، مطبعة البيت، الرباطن 1999.
95. نوار عبد العزيز سلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، د.ط، دار الفكر العربي، القاهرة.
96. -----، النعني عبد المجيد، التاريخ المعاصر "أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية"، دار النهضة العربي، بيروت، 2014.
97. هريدي صلاح أحمد، أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2009.
98. ويلسنغن هنري، تقسيم إفريقيا (1880 - 1914) "أحداث مؤتمر برلين وتوابعه السياسية"، تر: ربما إسماعيل، د.ط، الدار الجماهيرية لنشر والتوزيع، مصراته، 2001.
99. ياغي أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط1، دار النشر مكتبة العبيكات، الرياض، 1416هـ/1996م.

ب - باللغة الفرنسية:

1. Benaert Pieree, *l'unite Allemande 1806 - 1936*, Armand Collin, Editeur, Paris, 1965.
2. Brunschwig Henri, *Le Partage De L'Afrique Noire*, Champs flammarion, paris, 1971.

3. Cambon Henri, **Histoire du maroc**, Hachette Coulommiers, imp, braidard et taupin, 1952.
4. Carte Des Hautes études sur L'afrique et L'Asie moderne, **L'Afrique noire Depuis La Conferéce de Berlin**, Cheam, Paris, 1958
5. Chastel Adolphe, **Les Evenements D'orient Et El Congre De Berline De 1878**, Etablissements Casterman libraire – Editeur, Tourani, 1908
6. De Landement, **L'europe Et La Politique Orientale 1878 – 1912**, Librairie Plan – nourrit, Paris, 1912.
7. Fillias Achille, **DE la conquête Et De la Colonisation De L'algerie (1830 – 1860)** Arnould De Versse, librian - Editeur, paris, 1860.
8. Gorrée Georges, **Les Amitiés Sahariennes du Père de Foucauld**, B. Arthaud, Paris, Tome 1, 1946.
9. H .Bissuel, **Le Sahara Français**, Imprimerie Librairie Adolphe Jourdan, Alger, 1891.
10. Jamil Abun-nasr, **A History of the Maghrib**, London Cambridge University Press, 1987.
11. Leonge .M.H, **Le Sahara aux Cent Visage**, Editions Alsatia, Paris, 1945.
12. Lhote Henri, **Les Tourages du Houggar**, Edition Payot, paris , 1955.
13. Mercie Ernest, **Histoire De l'Afrique septentrionale (Berbéré) Depuis Les temps reculés jusqu'à La conquête Française 1830**, Tome3, Ernest leroux Editeur, Paris, 1868.
14. Seignobos.Ch, **1815-1915, from the Congress of Vienna to the war of 1914** , Translated P. E. Matheson, Libaririe Armand Colin, Paris, 1915.
15. Stucklé Henri, **Le Commerce de la France avec le Soudan**, challa, Paris, 1884 .
16. Valet René, **le Sahara Algérien**, Imprimerie la Typo-lithot, Alger, 1927 .

ثالثا: الدوريات والمجلات:

1. الأسدي سلام محمد علي حمزة، "الغزو الإيطالي (بين التسويات الدولية والإستعداد العسكري)"، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 13، جامعة بابل سبتمبر، 2013.
2. إمري مارسيل، "إستغلال عظام المسلمين في تصفية السكر"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 01، 1974.
3. الأنباري نجم عبد الأمير، "مؤتمر برلين (1884 – 1885) والصراع على القارة الإفريقية"، مجلة كلية الآداب، العدد 95، د.ت.

4. البزاز محمد الأمين، "تفاحش المشكلة الحماية القنصلية بعد مؤتمر مدريد"، مجلة دار النيابة، العدد 01، جانفي، 1984.
5. بوعزيز يحيى، "إهتمامات الفرنسيين بجنوب الصحراء"، مجلة الثقافة، العدد 58، 1980.
6. البوعنابي العربي، "التحالف الأوربي ونهاية حكم يوسف باشا القرمانلي 1795 - 1832"، مجلة الخلدونية، المجلد 12، العدد 01، الجزائر، 2020.
7. بوهند خالد، بن عيسى فاطمة، "المسألة الجزائرية في المؤتمرات الدولية من خلال وثائق مركز المحفوظات الوطنية للدراسات التاريخية بالجزائر (1815م - 1818م)"، مجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، مج 09، العدد 01، الجزائر، جوان 2018.
8. ترکان إياد، طلال حنان، "السياسة البريطانية تجاه أطماع فرنسا في ولايتي تونس وطرابلس 1830 - 1882"، مجلة آداب المستنصرية، العدد 71، العراق، 31 ديسمبر 2015.
9. جخدان بوعبد الله، "المسألة الجزائرية في المؤتمرات الدولية 1814م - 1818م إكس لاشايل (Aix - La - Chapelle)"، مجلة العصور، العدد 34 - 35، جوان 2017.
10. -----، مصير دول المغرب في ظل الوفاق الأوربي في مؤتمر فيينا من خلال مذكرة سيدني سميث 1814/08/31م "دراسة تحليلية للوثيقة من خلال الكتابات المحلية والأوروبية" مجلة القرطاس، العدد 09، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، جويلية، 2018.
11. حباسي شاوش، "فرض الحماية الفرنسية على تونس ورد فعل التونسي، 1881 - 1883"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 8، الجزائر، 1994.
12. حرير عبد المولى صالح، "التمهيد للغزو الإيطالي وموقف الليبين منه"، مجلة بحوث ودراسات في التاريخ الليبي 1891 - 1913، ج 2، طرابلس، 1988.
13. الحواس غربي، "مقدمات الاحتلال الإيطالي لليبيا 1911م (بناء التحالفات الدولية)"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مجلة دورية محكمة، العدد 12.
14. خلوق عبد العزيز التسمساني، "الظروف العامة للصوصية القرن التاسع عشر ومشكلة الأمن بطنجة"، مجلة دار النيابة، العدد 01، 1984.
15. -----، "العلاقات الألمانية الفرنسية والشؤون المغربية"، مجلة دار النيابة، العدد 25، صيف، 1990.

16. خورشيد سراب جبار، "العلاقات المغربية - الألمانية (1912 - 1956)", مجلة الجامعة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 59، د.ت.
17. رحمانى فاطمة الزهراء، "قراءة تاريخية في مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني"، مجلة العلوم، مجلد5، العدد13، الجزائر، جوان 2020.
18. رزوق محمد، "طنجة في تاريخ المعاصر 1880 - 1956"، الملتقى العلمي الأول بطنجة، جامعة محمد الخامس بالرباط، وجامعة عبد الملك السعدي، بطنجة، الرباط، النشر العربي الإفريقي، 1991.
19. شرشالي زكية، "الأبعاد الدولية لمؤتمر برلين وكواليسه 1878م"، مجلد 16، العدد03، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، الجزائر، سبتمبر، 2020.
20. عبد القادر سالم فرج، دور بنك دي روما "Banco Di Roma" في التمهيد للغزو الإيطالي لليبيا 1907 - 1911، مجلة جامعة سبها، المجلد07، العدد01، 2008.
21. عبد الكريم سيناء محمود "المنافسة الألمانية الفرنسية بعد مؤتمر برلين 1878 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى"، مجلة الدراسات في التاريخ والآثار، العدد 50، 2015.
22. عصفور محمد سلمان، "الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 والموقف العثماني والأوروبي منها"، مجلة ديانة، العدد56، كلية التربية للعلوم الإسلامية، العراق، 2012.
23. العمري عبد العزيز، "الفتوح الإسلامية عبر العصور"، ط1، دار النيابة، 1997.
24. غربي الغالي، "التوارق للتوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية (1881 - 1892)", مجلة كلية العلوم السياسة، مجلد 12، عدد 02، جامعة سيموس، 2016.
25. قاصري محمد السعيد، "موقف السلطان المغربي من الداى حسين عقب الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م"، مجلة منتدى الأستاذ، العدد03، أبريل 2007.
26. القرشي عائشة، "نظام الحماية القنصلية والدبلوماسية وتأثيره على العلاقات بين المسلمين واليهود بالمغرب القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين"، مجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد04، العدد05، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب، 2020.
27. القطعاني فادية عبد العزيز، "الحركة الوطنية المغربية، 1912 - 1937"، مجلة كلية الآداب والعلوم، المجلد 01، العدد 06، بنغازي، فيفري 2014.

28. الكروي محمود صالح، حامد صادق أحمد، "مؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906م وتداعياته على المغرب (الحكومة المغربية تطيح بمشروع الحماية الفرنسية وتدفع لتدويل القضية)"، مجلة سرى من رأى، المجلد 47، العدد 13، جامعة بغداد، 2016.
29. مصيرع إيهاب حسن علي حسين، "بداية التغلغل الأوروبي في تونس وفق المخططات الإستعمارية"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم، العدد 35، جامعة بابل، أكتوبر، 2017.
30. المنصوري عبد الصمد، "المحاولات الدبلوماسية المغربية للحد من مشكلة الحماية القنصلية بعد مؤتمر مدريد (1880م - 1888م) من خلال الوثائق المخزنية"، دورية كان التاريخية، السنة العاشرة، العدد 35، مارس، 2017.

رابعاً: الموسوعات والقواميس:

1. بن عبد الله عبد العزيز، الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية "معلمة الصحراء"، مطبعة فضالة، الرباط، 1476هـ.
2. الزمخشري، أساس البلاغة، تح: عبد الرحيم محمود، ط1، دار المعرفة، لبنان، د.ت.
3. الصقلي ابن القطاع، كتاب الأفعال، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1941.
4. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1910.
5. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة الساسية، ج4، ج7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت.
6. الميسري، مجموعة من العلماء والباحثين، الموسوعة العربية الميسرة، مجلد7، ط1، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1905.
7. نبهاني حي محمد، معجم مصطلحات التاريخ، ط1، دار يافا، الأردن، 2008.

1. بطراوي مصطفى، تغلغل الأجنبي في المغرب الأقصى من خلال نظام الإمتيازات، رسالة دكتوراه تاريخ حديث ومعاصر، (منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2017.
2. بوزكري مروان، التنافس الفرنسي الإنجليزي على المغرب الأقصى ما بين (1873 – 1905)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة جيلالي بونعامة، عين الدفلى، الجزائر، 2009 – 2010.
3. بوسليمان عبد الرحمان، الإستعمار الألماني في شرق إفريقيا 1885 – 1914، أطروحة دكتوراه في العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر (منشورة)، كلية العلوم الإنسانية، الجزائر، 2017.
4. الثقفي محمد أحمد محمد، زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات وأثره في إضعاف الدولة العثمانية، رسالة ماجستير في تاريخ الحديث (منشورة)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2010 – 2011.
5. دعاشي سميرة، الاهتمام الفرنسي بالتجارة في الصحراء الجزائرية وإفريقيا الغربية ما بين 1850 – 1945، مذكرة ماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، (غير منشورة)، جامعي غرداية، 2014-2015.
6. صحراوي نور الدين، النفوذ الأوروبي (الفرنسي – الإنجليزي – الإيطالي) في تونس 1857 – 1881، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2012/2013.
7. عبد الله أسعد عيسى، السياسة الخارجية للدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد ال ثاني 1876 – 1909، مذكرة ماجستير (منشورة)، جامعة بيروت العربية، لبنان، 2016.
8. قشاشني علي، مؤتمر برلين الثاني (1884 – 1885) وإنعكاساته السياسية والإقتصادية على غرب إفريقيا، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، جامعة غرداية، الجزائر، 2015 – 2016.
9. الكامل محمد حسين، مسألة حوض الكونغو من خلال مؤتمر برل ين 1884-1885، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2011 – 2012.

A decorative rectangular border with intricate floral and scrollwork patterns in black ink, framing the central text. The border features stylized leaves, small flowers, and elegant curves.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
	البسمة
	الشكر والتقدير
	المختصرات
أ-ز	مقدمة
18-9	الفصل التمهيدي: العلاقات الأوروبية في النصف الأول من القرن 19م
9	المبحث الأول: المسألة الجزائرية 1815م - 1830م
13	المبحث الثاني: إهتمامات الدول الأوروبية بتونس
15	المبحث الثالث: إهتمامات الدول الأوروبية بليبيا
17	المبحث الرابع: إهتمامات الدول الأوروبية بالمغرب الأقصى
46-20	الفصل الأول: مؤتمر برلين الأول 1878م وتداعياته على المغرب العربي
20	المبحث الأول: خلفيات إنعقاد مؤتمر برلين 1878م
26	المبحث الثاني: قرارات مؤتمر برلين 1878م ونتائجه
30	المبحث الثالث: مؤتمر برلين 1878م والمسألة التونسية
40	المبحث الرابع: مؤتمر برلين 1878م والمسألة الليبية
77-48	الفصل الثاني: مؤتمر مدريد 1880م وإنعكاساته على المغرب الأقصى
48	المبحث الأول: خلفيات إنعقاد مؤتمر مدريد 1880م
57	المبحث الثاني: إنعقاد مؤتمر مدريد 1880م وقراراته
64	المبحث الثالث: نتائج مؤتمر مدريد 1880م
65	المبحث الرابع: مؤتمر مدريد 1880م وإنعكاساته على العلاقات المغربية الأوروبية
91-79	الفصل الثالث: مؤتمر برلين الثاني 1884م - 1885م وإنعكاساته على الصحراء الكبرى
79	المبحث الأول: أسباب إنعقاد مؤتمر برلين الثاني 1884م-1885م
81	المبحث الثاني: إنعقاد مؤتمر برلين الثاني 1884م - 1885م
83	المبحث الثالث: قرارات ونتائج مؤتمر برلين الثاني 1884م - 1885م

فهرس المحتويات

86	المبحث الرابع: إنعكاسات مؤتمر برلين الثاني 1884م – 1885م على الصحراء الكبرى
109-93	الفصل الرابع: مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م وإنعكاساته على المغرب الأقصى
93	المبحث الأول: خلفيات مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م
101	المبحث الثاني: قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م
103	المبحث الثالث: نتائج وإنعكاسات مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م
108	المبحث الرابع: ردود فعل الدول العربية على مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م
114-111	الخاتمة
138-116	الملاحق
155-140	ببليوغرافيا
158-157	فهرس المحتويات
161	ملخص المذكرة باللغة العربية
162	ملخص المذكرة باللغة الفرنسية

المخلص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم المؤتمرات الأوروبية المنعقدة في الفترة ما بين 1878م إلى 1906م وإنعكاساتها على المغرب العربي، فقد شهدت أوروبا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر إنعقاد أربع مؤتمرات كان لهما الأثر البالغ في مستقبل القارة الإفريقية ومستقبل دول المغرب العربي على سواء، حيث عقد مؤتمر برلين 1878م لحل المسألة الشرقية والنزاع بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية ونقل مشاكل قارة أوروبا إلى إفريقيا بتقسيم ممتلكات الرجل المريض عبر سلسلة من الصفقات تمت في كواليس المؤتمر والتي أحالت لفرنسا فرض حمايتها على تونس سنة 1881م وتعويض إيطاليا بليبيا سنة 1911م، أما مؤتمر مدريد 1880م والذي عقد من أجل الحد من نظام الحماية القنصلية من خلال سعي السلطان الحسن الأول لتقليص من حدة التنافس الأوروبي وإرجاع مفهوم الحماية القنصلية لمفهومها الأصلي، لم تلقى مساعيه أي ردود سوى وعود أدرجت وزاد مؤتمر مدريد من التغلغل الأجنبي بالمغرب وتكريس نظام الحماية القنصلية بفوز الدول الأوروبية بوثيقة تضمن تدخل قنصلها في شؤون الداخلية للمغرب والتي كانت لها إنعكاسات وخيمة، ويعتبر مؤتمر برلين 1884-1885م والذي جاء لتنظيم الإستعمار بالقارة الإفريقية من خلال السيطرة على خيراتها إلى جانب مناقشة القضايا المتصارع عليها بين الدول الأوروبية فقد سعت فرنسا لربط مستعمراتها من خلال سيطرتها وإختراقها للصحراء الجزائرية وهذا لإبعاد كل من الدول الأوروبية، أما مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م فقد زاد من تأزم الوضع السياسي الداخلي للمغرب وفتح الباب أمام القوى الأجنبية لفرض إرادتها على المغرب.

ولعل أبرز التساؤلات المطروحة لماذا وقع الإختيار على عقد هذه المؤتمرات بالذات في أوروبا وإلى أي مدى ساهمت هذه المؤتمرات في تكريس لسياسة الإستعمار وتقسيم القارة الإفريقية خصوصا بلدان المغرب العربي وغير ذلك من التساؤلات التي حاولنا الإجابة عليها من خلال فصول هذه الدراسة، والتي نتمنى أن تكون لبنة لأبحاث مستقبلية أخرى.

الكلمات المفتاحية: المؤتمرات الأوروبية - مؤتمر برلين 1878م-مؤتمر مدريد 1880م-مؤتمر برلين 1884-1885م - مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م - قضايا المغرب العربي- الجزائر- تونس- ليبيا- المغرب- التنافس الإستعماري.

Summary :

This study aims at the most important European conferences held in the period between 1878 AD to 1906 AD and their repercussions on the Arab Maghreb. During the last quarter of the nineteenth century, Europe witnessed the holding of four conferences that had a significant impact on the future of Africa. The Berlin Conference of 1878 was held to solve the eastern issue by dividing the property of the sick man. As for the Madrid Conference of 1880, which was held in order to limit the system of consular protection through the efforts of Sultan Hassan I to reduce the intensity of European competition and return the concept of consular protection to its original concept, his endeavors received no responses except for promises that were included. The Madrid conference increased foreign penetration in Morocco and established the consular protection system, with the European countries winning a document that included the intervention of their consuls in Morocco's internal affairs, which had dire repercussions.

The Berlin Conference of 1884-1885 AD, which came to organize colonialism in the African continent by controlling its resources to link its colonies through its control and penetration into the Algerian Sahara. As for the Algeiras Conference in 1906 AD, it worsened the internal political situation of Morocco. The questions raised: Why was the choice to hold these conferences in Europe and to what extent these conferences contributed to the consecration of.

keys words: European conferences - The Berlin Conference of 1878 - the Madrid Conference of 1880 - The Berlin Conference of 1884-1885 – the Magreb issues- Algeiras Conference in 1906 - algeria Tunisia - Libya – Morocco – colonial competiton.

